

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



## الموضوع :

دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية  
الإقليمية والدولية ( دراسة حالة الجزائر و اتفاق  
الشراكة الأورو متوسطية )

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية  
تخصص : اقتصاد دولي

تحت إشراف الدكتورة :

رقية حساني

من إعداد الطالبة :

فيروز سلطاني

### أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتورة/ حدة رايس ..... ( أستاذ محاضر - أ. - جامعة بسكرة ) رئيسة  
الدكتورة / رقية حساني ..... ( أستاذ محاضر - أ. - جامعة بسكرة ) مقرر  
الدكتور / فاتح دبله ..... ( أستاذ محاضر - أ. - جامعة بسكرة ) ممتحنا  
الدكتور / حسين بن الطاهر ..... ( أستاذ محاضر - أ. - جامعة خنشلة ) ممتحنا

السنة الجامعية : 2012 - 2013

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ  
عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا  
تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَانصُرْنَا  
ارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

## صدق الله العظيم .

سورة البقرة : الآية 286

# الشكر والعرفان

لا يسعني إلا أن نشكر الله عز وجل جلاله أولاً على توفيقه لي .

وأشكر الذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة "حساني رقية " على ما قدمته من ملاحظات و تشجيعات وحث على الاستمرار ، فكانت توجيهاتها وإرشاداتها ذات منفعة وفائدة لي في تحديد ماهية موضوع الدراسة وفي تدوين المعلومات القيمة الواردة فيه .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكري

كما أشكر والداي الكريمين اللذان وقفوا معي وشجعاني ، وكان دعامتهما لي مصباحاً أنار لي دروب الحياة وأشكر كذلك عمال مكتبة العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة ، لإثراء الموضوع .

إلى كل زملائي في الدفعة ، وأخيراً أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من مدّ لي العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا البحث وتقديمها في أحسن صورة له .

فيروز

## الإهداء

حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي، باسط اليدين بالنعيم مالك الملك ذي الجلال والإكرام  
الذي أمدني بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل، يا منيع التوفيق و ميسر الأعمال، الذي أنار لي الدرب  
وسخر لي الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد، هذا العمل الذي أهديه:

إلى الذي صدق فيهما قول العزيز والدي الكريمين

﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾.

إلى زوجي الكريم

إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم وينطلق اللسان إخوتي

وإلى جدي ، وخالاتي وأخوالي وعمتي وأعمامي

وكل عائلة أمي حنون وكل عائلة أبي سلطاني وكل عائلة زوجي تــــبــــي

ولا أنسى صديقاتي العزيزات و زملائي دفعة ماجستير اقتصاد دولي 2010 .

فيروز

# الفهرس العام

الإهداء و التشكر

VI-I..... فهرس العام

VII..... فهرس الجداول

IX..... فهرس الأشكال

XI..... فهرس المخططات

أ - و..... مقدمة

50-1..... الفصل الأول : التجارة الدولية بين الحرية والتقييد

02..... تمهيد

03..... المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية

03 ..... المطلب الأول : مفهوم التجارة الدولية

05..... المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الدولية

06..... المطلب الثالث: التجارة الدولية والتخصص الدولي

08..... المبحث الثاني : التجارة الدولية عند التجاريين

09..... المطلب الأول: نشأة الفكر التجاري

10..... المطلب الثاني : المبادئ الاقتصادية للفكر التجاري

12..... المطلب الثالث: تقييم الفكر التجاري

14..... المبحث الثالث : التجارة الدولية عند الكلاسيك

14..... المطلب الأول : فروض النظرية الكلاسيكية

16..... المطلب الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الدولية

16.... الفرع الأول : نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث (1732 - 1790)

18 ..... الفرع الثاني : نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو (1772 - 1832)

23..... الفرع الثالث : نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل ( 1806 - 1873 )

26. .... المطلب الرابع: تقييم النظرية الكلاسيكية

28..... المبحث الرابع : التجارة الدولية عند هكشر وأولين

28..... المطلب الأول: فروض النظرية السويدية

29	المطلب الثاني : عرض النظرية السويدية .....
31	المطلب الثالث : تقييم النظرية السويدية .....
32	المطلب الرابع : الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر وأولين .....
34	المبحث الخامس : الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية .....
35	المطلب الأول :الاتجاه الأول.....
35	الفرع الأول : الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصادي " B.S MINHAS " ..
35	الفرع الثاني : الدراسات التطبيقية الأخرى .....
35	الفرع الثالث: نظرية. ....
39	المطلب الثاني : الاتجاه الثاني.....
40	الفرع الأول:النظرية التكنولوجية.....
41	الفرع الثاني : نظرية نسب عوامل الإنتاج الحديثة لكيسنج. ....
81-52	الفصل الثاني : السياسات التجارية بين الحرية والتقييد .....
52	تمهيد .....
53	المبحث الأول : ماهية السياسات التجارية .....
53	المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية.....
54	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية.....
54	الفرع الأول :مستوى التنمية الاقتصادية .....
54	الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة.....
55	المبحث الثاني : اتجاهات السياسة التجارية وحججها.....
55	المطلب الأول : سياسة الحماية التجارية .....
55	الفرع الأول: مفهوم الحماية التجارية .....
56	الفرع الثاني : حجج الحماية التجارية .....
59	المطلب الثاني : سياسة الحرية التجارية .....
60	الفرع الأول : مفهوم سياسة الحرية التجارية .....
60	الفرع الثاني : حجج الحرية التجارية .....
61	المبحث الثالث : أساليب السياسة التجارية.....
62	المطلب الأول :الأساليب السعرية .....
62	الفرع الأول: الرسوم الجمركية.....
68	الفرع الثاني : إعانات التصدير .....

- 69..... الفرع الثالث: الإغراق
- 73..... الفرع الرابع : تخفيض سعر الصرف
- 74..... المطلب الثاني: الأساليب الكمية
- 74..... الفرع الأول : الحصص
- 77..... الفرع الثاني: تراخيص الاستيراد
- 78..... المطلب الثالث : الأساليب التنظيمية
- 78..... الفرع الأول : المعاهدات التجارية
- 78..... الفرع الثاني : الاتفاقات التجارية
- 78..... الفرع الثالث : اتفاقات الدفع
- 79..... الفرع الرابع : التكتلات الاقتصادية
- 79..... الفرع الخامس : إجراءات الحماية الإدارية
- 80..... خلاصة الفصل الثاني
- 136-81..... الفصل الثالث : السياسات التجارية في ظل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية
- 82..... تمهيد
- 83..... المبحث الأول: ماهية الاتفاقات التجارية الدولية
- 83..... المطلب الأول : مفهوم الاتفاقات التجارية
- 83..... المطلب الثاني : أنواع الاتفاقات التجارية
- المبحث الثاني : دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية
- 84..... GATT
- 85..... المطلب الأول : نشأة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية GATT
- 85..... الفرع الأول : ماهية اتفاقية GATT
- 86..... الفرع الثاني : ميثاق هافانا
- 87..... الفرع الثالث : أهداف الـ GATT
- 87..... الفرع الرابع : وظائف الـ GATT
- 87..... المطلب الثاني : مبادئ GATT
- 88..... الفرع الأول : مبدأ عدم التمييز
- 88..... الفرع الثاني : مبدأ الدولة الأولى بالرعايا
- الفرع الثالث : شرط المعاملة بالمثل (المعاملة الوطنية) : National Traitement
- 89..... الفرع الرابع : مبدأ التخفيض الجمركي
- 90..... الفرع الخامس : مبدأ الشفافية (مبدأ حظر القيود الكمية )



90.....	المطلب الثالث : السياسة التجارية في ظل اتفاقية GATT
91.....	الفرع الأول : المفاوضات التجارية للاتفاقية GATT
105.....	الفرع الثاني : فعالية السياسات التجارية في ظل اتفاقية GATT
106.....	المطلب الأول : ماهية المنظمة العالمية للتجارة OMC
107.....	الفرع الأول : مفهوم المنظمة العالمية للتجارة OMC
107.....	الفرع الثاني : وظائف المنظمة العالمية للتجارة
108.....	الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للمنظمة
110.....	الفرع الرابع: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية
117.....	المطلب الثاني: المنظمة كآلية لمراجعة السياسات التجارية
117.....	الفرع الأول : جهاز مراجعة السياسات التجارية
117.....	الفرع الثاني : إجراءات المراجعة
118.....	المطلب الثالث : فعالية السياسات التجارية في ظل المنظمة العالمية للتجارة.
119.....	المبحث الرابع : دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية
119.....	المطلب الأول : ماهية الاتفاقات التجارية الإقليمية
119.....	الفرع الأول : الفرع الأول : مفهوم الاتفاقات التجارية الإقليمية
124.....	الفرع الثاني : ماهية التكامل الاقتصادي
130.....	المطلب الثاني : أنواع الاتفاقيات التجارية الإقليمية
130.....	الفرع الأول : ترتيبات التجارة التفضيلية
131.....	الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة
131.....	الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي
132.....	الفرع الرابع : السوق المشتركة
132.....	الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي النقدي
132.....	المطلب الثالث: بعض تجارب التكامل الإقليمي عبر العالم
133.....	الفرع الأول: تجارب الدول الأوروبية
135.....	الفرع الثاني : تجارب قارتي أمريكا الشمالية وآسيا
136.....	خلاصة الفصل الثالث :
	الفصل الرابع: السياسة التجارية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
183-139.....	
140.....	تمهيد

- المبحث الأول : تطور السياسة التجارية الخارجية الجزائرية.....141
- المطلب الأول : مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963 - 1970 ..... 141
- الفرع الأول : السياسة التجارية الجزائرية ..... 141
- الفرع الثاني : تأثير السياسات التجارية الجزائرية على التجارة الدولية ..... 144
- المطلب الثاني :مرحلة احتكار الدولة للتجارة 1970 - 1989.....146
- المطلب الثالث : مرحلة تحرير التجارة الدولية.....149
- الفرع الأول : تخفيض معدلات التعرفة الجمركية ..... 149
- الفرع الثاني : تخفيض سعر الصرف ..... 150
- الفرع الثالث : تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم ..... 151
- المبحث الثاني : السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي.....152
- المطلب الأول : أهداف الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطة ..... 152
- الفرع الأول : أهداف الاتحاد الأوروبي.....152
- الفرع الثاني :أهداف الدول المتوسطة ..... 153
- المطلب الثاني: السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي 1957-1989.....154
- الفرع الأول: السياسة المتوسطة الجزئية 1957-1972.....154
- الفرع ثاني : السياسة المتوسطة الشاملة 1972-1989.....155
- المطلب الثالث : السياسة المتوسطة الجديدة.....156
- المبحث الثالث : اتفاق الشراكة الأورومتوسطية ..... 157
- المطلب الأول : إعلان برشلونة 1995 ..... 157
- الفرع الأول : منطقة تجارة حرة ..... 159
- الفرع الثاني : التعاون الاقتصادي ..... 162
- الفرع الثالث : المساعدات المالية ..... 162
- المطلب الثاني : أبعاد الشراكة الأورومتوسطية.....163
- المطلب الثالث : حدود اتفاق الشراكة الأورو متوسطة ..... 165
- الفرع الأول : قصور الشكل المؤسسي.....165
- الفرع الثاني : فجوة التنمية بين جانبي الشراكة المتوسطة.....165
- المبحث الرابع : اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ..... 166
- المطلب الأول : مفاوضات الشراكة الأورو - جزائرية.....166

166.....	الفرع الأول : المرحلة الأولى 1993-1997
168.....	الفرع الثاني : الانطلاقة الرسمية للمفاوضات 1997-2001
168.....	الفرع الثالث : المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأورو جزائرية
169.....	المطلب الثاني : مضمون اتفاق الشراكة الأورو جزائرية
170.....	الفرع الأول : المحاور الرئيسية لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية
171.....	الفرع الثاني : بنود اتفاق الشراكة الأورو - جزائرية
172.....	الفرع الثالث : التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة
177.....	المطلب الثالث : آثار الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري
177.....	الفرع الأول : الأثر على القطاع الصناعي
180.....	الفرع الثاني : الأثر على القطاع الزراعي
181.....	الفرع الثالث : الأثر على قطاع الجمارك
183.....	خلاصة الفصل الرابع
189-184 .....	الخاتمة العامة
200-190.....	قائمة المراجع

# فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نفقات الإنتاج مقدره بساعات العمل	17
02	نفقات الإنتاج مقدره بساعات العمل	20
03	تساوي النفقات النسبية	22
04	مدى الوفرة والندرة النسبية لعوامل الإنتاج	30
05	كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته	33
06	مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها	47
07	مراحل إلغاء اتفاقية تحرير تجارة المنسوجات و الملابس	99
08	المفاوضات التي تمت عن طريق GATT	104
09	معدل الانفتاح التجاري لبعض الدول	118
10	درجات التكامل الاقتصادي	132
11	تطور الميزان التجاري الجزائري والتركيبية السلعية للمصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1969 / 1963	144
12	توزيع نسب الحقوق الجمركية (1986) على إجمالي البنود التعريفية والواردات الإجمالية	148
13	نصيب الدول المتوسطية من برنامج MEDA2 و MEDA1	163
14	التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار الشراكة الأورو جزائرية	173
15	المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005- 2008	174

# فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تحديد معدل التبادل الفعلي بين الدولتين	25
02	التفسير الهندسي للنظرية	30
03	التمثيل البياني للتجارة في السلع الصناعية	37
04	تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية	42
05	مراحل دورة حياة المنتج والتجارة الدولية	44
06	الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية على الاستهلاك	64
07	الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية على الإنتاج	66
08	آثار إعانات التصدير على الاقتصاد	68
09	أثر الحصص على الأسعار	75
10	التبادل في السوق الدولية	76
11	تراكم الاتفاقيات التجارية الإقليمية من 1949 - 2007	123
12	أثر خلق التجارة	127
13	أثر تحويل التجارة	128

# فهرس المنططات



الصفحة	عنوان المخطط	رقم المخطط
111	أجهزة المنظمة العالمية للتجارة	01

مقدمة عامّة

## تمهيد :

ساهمت التجارة الدولية بشكل كبير في الانفتاح الاقتصادي العالمي ، فتحريير التجارة يعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، عن طريق الاتجاه نحو الاتفاقيات التجارية سواء الثنائية ،الإقليمية أو الدولية لتعزيز الدور الكبير للتجارة الدولية من خلال النشاط التجاري الذي شهد تطورا كبيرا عبر الزمن .

فقد شهدت التجارة الدولية نموا متسارعا بفضل اتخاذ الدول منهج التعاون والتكامل بينها والاندماج في النظام التجاري الدولي ، عن طريق تبني سياسات تجارية مناسبة تهدف للتحريير التجاري عن طريق إزالة كل الحواجز والعوائق التي تقع في طريق حرية التجارة ، وتجنب النزعة الحمائية التي طبقت في الثلاثينات التي أدت إلى أزمة الكساد الكبير ، مما يعني أن للسياسات التجارية اتجاهين مختلفين لقيادة التجارة أحدها نحو التحريير والآخر نحو التقييد واعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي .

يختلف تطبيق السياسة التجارية بين الدول داخل التكتل الواحد ، واتجاه الدول الأخرى خارج التكتل حسب الغرض التي وضعت من أجله ، فتطبيقها داخل التكتل بهدف التحريير لزيادة تدفق السلع والخدمات والأموال والأشخاص بإزالة كل العوائق ، وفي نفس الوقت استخدامها بهدف التقييد نحو الدول الأخرى خارج التكتل بتعقيدها وقد تكون سياسة تجارة موحدة داخل التكتل تجاه الغير مثلما هو مطبق في الاتحاد الأوروبي هذا التكتل الذي حقق مستويات عالية من التكامل وأصبح يمثل قوة اقتصادية كبيرة تنافس التكتلات الأخرى .

فالتحولات التي تطرأ على العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة نحو التجدد والعالمية ساهم بتعزيز التعاون بينها لمواكبة هذه التطورات خاصة في مجال التجارة ، وكان للدول المتقدمة النصيب الأكبر من هذا التطور مما يزيد من الفجوة بين الدول لذلك لزم على الدول النامية أن تسارع في اندماجها في النظام التجاري العامي الجديد وعقد شراكة مع عدة دول إقليمية ، لكي تقوم بهذه الخطوة عليها تكييف سياساتها التجارية حسب متطلبات السوق العالمي لكي تحظى بنتائج جيدة في الأجل الطويل .

## ا. إشكالية الدراسة :

جاءت الاتفاقات التجارية الدولية والإقليمية لتحقيق هدف أساسي وهو إزالة الحواجز التي تعيق سير حركة التجارة الدولية والحد من الحمائية المتزايدة بين الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، عن استخدام السياسة التجارية، والتساؤل الذي يطرح هنا هو :

كيف تساهم السياسات التجارية في نجاح الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية بشكل يحقق المكاسب للأطراف المتعاقدة على مستوى التجارة الدولية ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هو الدور الجديد التي تلعبه التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ؟
- 2- ما هي الاتجاهات الحديثة للسياسات التجارية ومدى تأثيرها على التجارة الخارجية ؟
- 3- هل يمكن اعتبار السياسات التجارية المطبقة في إطار التكتلات الإقليمية عائقاً أمام الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد أم لا ؟
- 4- ما هي الأدوات التجارية التي طبقتها الجزائر من أجل تفعيل الشراكة الأورو متوسطية ؟
- 5- إلى أي مستوى وصل التحرير التجاري في اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ؟

## ا. فرضيات الدراسة :

وكإجابة عن هذه الأسئلة نضع الفرضيات التالية :

- 1- الاعتماد على سياسة تجارية موحدة بين الدول سواء المتقدمة أو النامية كفيل بأن يؤدي بالاقتماد العالمي إلى التحرر وجعله كتلة واحدة دون الحاجة إلى إقامة الاتفاقيات التجارية الثنائية أو الإقليمية .
- 2- واقع التجارة بين الدول ، الظاهر فيها عالم تتلاشى فيه الحواجز التجارية والباطن فيها تطبيق سياسة تجارية تقييدية بما يتناسب ومصلحة كل دولة دون مراعاة مبادئ الاتفاقيات الدولية .
- 3- محاولات الجزائر لزيادة التعاون التجاري من خلال تكييف سياساتها التجارية بما يتماشى والاقتصاد العالمي سيؤدي حتماً إلى انتعاش اقتصادها وتحقيق معدلات نمو جيدة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية .

4- تعمل الشراكة الأورو جزائرية على تعظيم المنافع الاقتصادية للأطراف المبرمة للعقد، وذلك من خلال تبادل المزايا الاقتصادية ، وتحرير كافة مجالات الحياة الاقتصادية من القيود المعرقله لها .

5- تعتبر سياسة التعريف الجمركية أكثر أدوات السياسات التجارية استخداما لكونها تمثل عائقا ، وفي نفس الوقت مسهلا لحرية التبادل من جهة ومقياساً للتكامل الاقتصادي بين الدول من جهة أخرى ، وذلك لأنها حظيت باهتمام كبير في إطار الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GATT) .

### **III. أهمية الدراسة :**

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما يلي :

- الاهتمام المتزايد بالسياسات التجارية باعتبارها الأداة الأساسية المستخدمة لمواكبة التطورات الحاصلة في التجارة الدولية ، والتركيز عليها بالجزائر خاصة بعد اتخاذها إجراءات استعدادا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي مازالت قيد التنفيذ ، ومدى استعدادها للتكيف مع العالم الخارجي .

### **IV. أهداف الدراسة :**

نهدف من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

- دراسة التطورات التاريخية التي مرت بها السياسات التجارية ومعرفة مدى تأثيرها على التجارة الدولية .

- رصد واقع اتفاق الشراكة الأورو جزائرية و دور السياسات التجارية في تفعيله .

- معرفة أهم مجالات التحرير التجاري منذ دخول الجزائر في الشراكة الأورو جزائرية .

### **V. أسباب اختيار الموضوع :**

هناك أسباب عدة تدفعني لاختيار هذا الموضوع دون غيره وهي :

- التطرق لموضوع يناسب تخصص الباحث ألا وهو الاقتصاد الدولي .

- التنافس العالمي نحو إقامة تكتلات اقتصادية و الاندماج في النظام التجاري الدولي وذلك

بتعديل السياسات الاقتصادية بما يتطلبه النظام الدولي .

### **VI. منهج الدراسة :**

لإعداد هذه الدراسة تم استخدام المناهج التالية :

المنهج التاريخي في سرد التطور التاريخي لنظريات التجارة الدولية عبر العصور ،مراحل إقامة

بعض التكتلات الاقتصادية ، ومراحل تطور اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ؛ أما المنهج الوصفي نستخدمه

في تحديد المفاهيم ؛ والمنهج التحليلي المستخدم في تحليل البيانات والجدول ، وتفسير المعطيات وطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة .

## VII. الدراسات السابقة :

1. الدراسة المنشورة سنة 2003/2002 بعنوان **السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد** ، من طرف مفتاح حكيم ، رسالة ماجستير في ، والتي تطرق فيها إلى مفهوم السياسات التجارية وآثارها على الاقتصاد ، تطور السياسة التجارية للجزائر في إطار الشراكة الأورو متوسطية والشراكة المغربية ، ومرحلة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، وتوصل إلى: يمكن للدولة أن تتخذ وسائل غير المباشرة للتأثير في السياسة التجارية كاعتمادها على المعايير الصحية، الفنية أو البيئية و كذا الإجراءات الإدارية التي يمكن أن تعرقل من انسياب السلع عبر الحدود ،توصلت أهم جولات الأورغواي إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. والتي جاءت نتيجة للمعطيات الجديدة في الاقتصاد الدولي والوتيرة المتسارعة في تغيير العلاقات الاقتصادية، كما عملت الدول المرشحة للانضمام إليها على ملائمة سياساتها التجارية ومبادئ المنظمة .

2. الدراسة المنشورة سنة 2003/2002 ، بعنوان **تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)** من طرف عبد الرشيد بن ديب ، رسالة دكتوراه في والتي تطرق فيها إلى تطور التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي ، تطور التجارة الخارجية الجزائرية من 1962 - 2002 بما فيها الشراكة الأورو متوسطية ، وتوصل فيها إلى منظومة التجارة الخارجية تسيير مع تطور الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال وفق مرحلة الاحتكار من 1962 - 1989 والتحرير التجارة الخارجية بعد 1990 إلى يومنا هذا .

3. الدراسة التي نشرت سنة 2004/2003 بعنوان **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورو متوسطية (حالة دول المغرب العربي)** ، من طرف شريط عابد ، رسالة دكتوراه في ،تطرق فيها إلى تطور الشراكة الأورو مغربية ، والذي توصل إلى أن الأمور الإيجابية لاتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة مغربية على حدى، و المتمثل في الاستفادة من الخبرات الأوروبية لتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدلات الاستثمار وتدعيم المنافسة المحلية وتخفيض معدلات أسعار السلع جراء سيادة المنافسة وزيادة الصادرات والواردات وعصرنة القطاع الصناعي وتأهيل المؤسسات الإنتاجية وإصلاح المنظومة الاقتصادية وتشجيع الادخار والاستثمار و الاستفادة من التكنولوجيا المتطور، إلا انه لا تخلو من السلبيات المتمثلة في الأثر السلبي على المؤسسات الصناعية للبلدان المغربية التي تعيش مرحلة إعادة هيكلة صناعية، ستعاني بدون شك من منافسة المنتجات الأوروبية التي تتميز بانخفاض تكلفتها إنتاجها

وذلك على المدى القصير، الأمر الذي سيدفع ببعض المؤسسات المغاربية التي لا تستطيع المنافسة إلى الإفلاس .

4. الدراسة المنشورة سنة 2006/2005 بعنوان ، **الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي** ، من طرف ميموني سمير ، تناول في هذه الدراسة جوانب الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية مع دراسة الجزائر ، توصل فيها إلى أن دخول الاتفاقية سوف ينعكس سلبا على الوطني ، فالتحرير التجاري وانفتاح السوق المحلية على الصناعات الأوروبية له أثره المباشر على المؤسسات الصناعية التي تعيش على وقع العديد من المشاكل التي تراكت لسنوات عدة وهذا بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي مستها من تطهير مالي ، إعادة هيكلة ... ، كالمشاكل المالية ، قدم أنماط التسيير ، عدم كفاءة الموارد البشرية ، تراكم المخزون ، عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الوطنية من المنتجات المصنعة و سلع التجهيز والتعبئة الشبه كاملة إلى الخارج في أغلب المنتجات المصنعة و سلع التجهيز... إلخ .

5. الدراسة المنشورة سنة 2006/2005 بعنوان **تطور سياسة التعرفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف** ، من طرف لخضر مداني ، رسالة ماجستير في ، تطرق فيها إلى معالم سياسة التعرفة الجمركية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ، مع دراسة حالة السياسة التعريفية الجمركية الجزائرية وتطوراتها في ظل الالتزامات الدولية والإقليمية ، وتوصل إلى تضاؤل درجة الحماية في السياسات التعريفية الجزائرية ، أما في التكتلات الإقليمية نجد مجموعة من الدول تطبق اتفاقات تمييزية تفضل من خلالها المبادلات التجارية فيما بينها، وتخصص معاملة تجارية أقل تفضيل إن لم تكن تقييدية تجاه الدول الأخرى، بالإضافة إلى السياسات التعريفية الإقليمية لا تتعارض مع أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف .

6. الدراسة التي نشرت سنة 2006 بعنوان ، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ، من طرف حشماوي محمد رسالة دكتوراه في ، تناول فيها مراحل تطور النظام الاقتصادي من الحرب العالمية الثانية إلى اجتياح العولمة له ، اتجاهات التجارة الدولية ، النظام التجاري الجديد والدول النامية ، وتوصل فيها إلى أن المصادقة على نتائج جولة الأوروغواي ، وتحديث النظام الاقتصادي العالمي الجديد باستكمال أحد دعائمه الرئيسية أدت إلى ميلاد نظام تجاري عالمي جديد تحت إشراف و قيادة منظمة التجارة العالمية ، يقوم على التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و تخفيض الحواجز و القيود التعريفية لتصبح هذه الرسوم و التعريفات أدوات فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي و ليس عائقا أو قيودا على التجارة الدولية ،

بالإضافة إلى تنامي التكتلات الاقتصادية العملاقة والعبارة للإقليم و تأثيراتها على اتجاهات التجارة الدولية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

7. الدراسة التي نشرت سنة 2007/2006 بعنوان **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)**، من طرف عبد الوهاب رميدي ، رسالة ماجستير في تطرق فيها إلى ماهية التكامل الاقتصادي ، وتجارب التكامل في الدول المتقدمة والدول النامية ، وتفعيل التكامل بين الدول العربية بالإضافة إلى واقع التكتلات الاقتصادية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وتوصل فيها إلى التباين الكبير بين التكامل بين الدول المتقدمة مع بعضها ، وتكامل الدول النامية مع بعضها ، يرى بضرورة إقامة تكتل بين الدول المتقدمة مع الدول النامية ، لأن معظم تجارب الدول النامية مع بعضها باءت بالفشل بسبب الضعف الاقتصادي وغياب العوامل السياسية من غياب الديمقراطية وتحكم السياسة في العملية التكاملية هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم ملائمة النموذج التكاملي التقليدي الذي انتهجته الدول المتقدمة بالنسبة لاقتصادياتها .

## **VIII . تقسيمات الدراسة :**

تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول هي :

**الفصل الأول :** جاء بعنوان التجارة الدولية بين الحرية والتقييد ، تطرقنا فيه إلى ماهية التجارة الدولية ، ثم تطورها عند التجاريين ، عند الكلاسيك و عند النيوكلاسيك ( هيكشر و أولين )، ثم تعرفنا على الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية .

**أما الفصل الثاني :** جاء بعنوان السياسات التجارية بين الحرية والتقييد ، تطرقنا فيه إلى ماهية السياسات التجارية ، ثم أنواع هذه السياسات التجارية ، وأساليبها ، وفي الأخير تطرقنا إلى تقييم السياسات التجارية .

**والفصل الثالث :** جاء بعنوان دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية ، تناول هذا الفصل ماهية الاتفاقات التجارية الدولية ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات العامة للتجارة والتعرفة الجمركية GATT ، المنظمة العالمية للتجارة OMC ، وفي الأخير دورها في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية .



**أما الفصل الرابع :** جاء بعنوان دور السياسات التجارية في تفعيل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ، تناولنا فيه إلى تطور السياسة التجارية الخارجية للجزائر والسياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي ، ثم تطرقنا إلى اتفاق الشراكة الأورومتوسطية بشكل عام ، و اتفاق الشراكة الأورو جزائرية بشكل خاص .

# الفصل الأول : التجارة الدولية بين الحرية والتقييد

## الحرية والحماية

## تمهيد :

يحتل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية مكانة متميزة في الفكر الاقتصادي ، نظرا لحجم المعاملات المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار التجارة الدولية ، هذه الأخيرة التي أخذت اهتمام الكتاب والمفكرين ، والبحث عن سر تطورها عبر الزمن ، عن طريق تفسير سبب تلك العلاقات التجارية .

إن مجال التجارة الدولية من المجالات التي تعتمد الدولة للخروج من حالة العزلة ، والبحث عن طريق لتصريف المنتجات و الاستفادة من فروقات الأسعار أي الربح السريع ، وهو ما دعى إليه كل من آدم سميث ، ريكاردو وستيوارت ميل عن طريق التحرير التجاري والتفتح على العالم ، و الوجه الآخر للتجارة يستخدم للانغلاق وعدم السماح لدخول المنتجات الأجنبية للداخل ، والبحث عن طرق لعرقلة دخول هذه المنتجات —

يحتوي هذا الفصل على المباحث الخمسة التالية :

المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية

المبحث الثاني : التجارة الدولية عند التجاريين

المبحث الثالث : التجارة الدولية عند الكلاسيك

المبحث الرابع : التجارة الدولية عند النيوكلاسيك ( هيكتشر و أولين )

المبحث الخامس : الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية

## الحرية والحماية

## المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تركز عليها الدول ، نظرا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج ، وخاصة وأنها كانت الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، رغم اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية لهذه لدول ، إلا أنها كانت الحل الأمثل للدول التي كانت تنتج كل ما تحتاجه حتى ولو كانت لا تستطيع أن تنتج بعض السلع بكفاءة فافتضى الأمر أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بكفاءة أي تكون تكلفتها أقل ، وتبادلها بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها بكفاءة أي تكلفتها مرتفعة ، فأصبحت التجارة الدولية تقوم على مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول .

## المطلب الأول : مفهوم التجارة الدولية

" يقصد بالتجارة الدولية أو التجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات ، أو هي اصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة " <sup>1</sup>.

تعرف التجارة الخارجية على أنها : " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول " <sup>2</sup>

نستخلص من هذين التعريفين أن التجارة الخارجية هي جزء لا يتجزأ من علم الاقتصاد تهتم بدراسة الاقتصاد من ناحية العلاقات الاقتصادية الدولية ، أي بجميع الأنشطة التجارية المتعلقة بحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال ( المعاملات الاقتصادية ) .

تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في بعض الجوانب الشكلية (من خلال التعريف) ، إلا أن هدفهما واحد ألا وهو زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات والرغبات من خلال تبادل السلع والخدمات ، وفيما يلي إبراز بعض جوانب الاختلاف بينها :

<sup>1</sup> محمد السانوسي محمد الشحاتة ، التجارة الدولية ( في ضوء الفقه الاسلامي و اتفاقية الجات دراسة مقارنة ) ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 46 .

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 8 .

## الحرية والحماية

**1. قدرة عوامل الإنتاج على التحرك :** يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة ، في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية الدولية ، نظرا لأن عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة تميل إلى التعادل ، في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في المجال الدولي فمثلا إذا اختلفت أجور العمال بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين انتقل العمال من منطقة الأجر المنخفض إلى منطقة الأجر المرتفع الأمر الذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين ، وكذلك الحال بالنسبة إلى رأس المال ، فإنه ينتقل من الأماكن التي ينخفض فيها سعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر إلى أن يحدث التساوي في السعر في مختلف المناطق ، وبالنسبة للأرض ، فإنه بالرغم من ثباتها من الوجهة الطبيعية ألا أنه يمكن تحريكها من وجهة نظر استخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي تقوم به \* ، أما على المستوى الدولي ، فإن هناك حواجز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة لأخرى وقد تمنعها ، وهذه الحواجز قد تكون قانونية ( قيود ترد على انتقال العمال أو رأس المال من دولة لأخرى ) أو اقتصادية (المخاطر التي يتحملها رأس المال في دولة أجنبية ولا يتعرض لها في موطنه الأصلي ) أو ثقافية (الاختلاف في اللغة أو العادات والتقاليد الذي يعوق حرية العمل والتنقل) أو إعلامية ( صعوبة التعرف على الظروف والفرص الاقتصادية المتاحة في الدولة الأجنبية ...

ومع ذلك فإن الاقتصاديين الجدد يرون أن عوامل الإنتاج لديها بعض القدرة على الانتقال من دولة لأخرى وان لم يكن بالسهولة التي يحدث بها داخل الدولة الواحدة ، إذن فالفارق هو الدرجة بين قدرة عوامل الإنتاج على التحرك داخليا وخارجيا يعد كافيا لوجود اختلاف بن التجارة الداخلية والخارجية .

**2. اختلاف النظم النقدية :** من المعروف أن المقيمين في إقليمين مختلفين داخل دولة واحدة يمكنهم استخدام عملة نقدية واحدة في معاملاتهم حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة ، أما بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي فإن الأمر مختلف ، حيث لكل دولة نظامها النقدي المتميز و عملتها الوطنية الخاصة أي اختلاف قيم المعاملات الخارجية للدول تواجه مشكلة الصرف الأجنبي ، و أيضا هناك دول تتمتع بمركز اقتصادي قوي في المحيط الدولي كأمريكا ، بريطانيا ، فرنسا ، ...تلقى عملاتها قبولاً عاماً لدى البنوك والمؤسسات العاملة بتحويل العملات وفقاً لسعر الصرف في حين هناك عملات لا تستخدم في قياس القيم ولا تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود الدولة ك

\* في الواقع أثبتت الدراسات الاقتصادية أن عوامل الإنتاج لا تتحرك بالسهولة التي تكلم عنها الكلاسيك نظرا لحدوث البطالة في فترة العشرينات من القرن 20 في عدة مناطق كبريطانيا ، والفرق بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف نسبياً .

## الحرية والحماية

الدينار الجزائري ، الليرة السورية...، فإن المعاملات التجارية الخارجية يحيط بها مخاطر لا نظير لها في المعاملات الداخلية.<sup>1</sup>

3. عوامل أخرى : من أهم هذه العوامل ما يلي :<sup>2</sup>

أ- **اختلاف السياسات الوطنية** : فالنظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضريبية والاجتماعية ... تختلف وتتباين من دولة لأخرى ، ويترتب على ذلك أن الدولة قد تفرض نظاما خاصا بها للتعامل مع الخارج يختلف عن النظام المتبع في الداخل ، فهناك الرسوم الجمركية ، نظم الحصص ، الرقابة على النقد الأجنبي ... وغيرها من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية ولا تفرض على المعاملات الداخلية بين الأشخاص وبين مناطق الداخلية .

ب- **انفصال الأسواق** : إذا كانت الأنواع المختلفة من القيود التي تضعها الدولة على تجارتها الخارجية تسبب في انفصال أسواق الدول عن بعضها ، فإن صعوبة المواصلات والاتصالات واختلاف الأذواق واللغة والعادات والتقاليد لها دور أيضا في هذا الخصوص من خلال التحسن في وسائل المواصلات والاتصالات الدولية والدعاية والإعلان على المستوى الدولي قد أدى إلى التخفيف من حدة انفصال الأسواق .

ت- **اختلاف السلطات السياسية** : فأبناء الدولة الواحدة يخضعون لسلطة سياسية واحدة كما يجمعهم تراث تاريخي واحد ويوجد بينهم شعور خاص بالولاء والتضامن قد لا يتحقق وعلاقاتهم مع الغير في الدول الأخرى ومؤدى ذلك هو أن التجارة الداخلية تشمل نفس المجموعة من الأفراد ، في حين تشمل التجارة الخارجية أفراد جماعات يسكنون وحدات سياسية مختلفة .

### المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الدولية

إذا كانت التجارة الداخلية تقوم بدورها في إشباع حاجات الأفراد من خلال المقايضة أو التبادل باستخدام النقود ، فلماذا أدت الحاجة إلى تعدي الحدود الجغرافية ؟ ، يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المنعم مبارك ، محمود يونس ، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1996، ص ص: 18 ،19.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص 20 .

<sup>3</sup> موسى سعيد مطر وآخرون ، التجارة الخارجية ،دار صفاء ، عمان ، 2001 ، ص 17

## الحرية والحماية

1. لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كلياً ( الاكتفاء الذاتي ) نظراً لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة في العالم .
2. التخصص الدولي : إشباع حاجات الأفراد داخل الدولة أمر صعب ، وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين الدول ، لذلك يجب أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وكفاءة عالية .
3. تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دفع لقيام التجارة بينها ، وبالذات الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير ، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بالدول الأخرى التي تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج ، مما يعطي للدولة الأولى ميزة نسبية مقارنة بالدولة الثانية .
4. اختلاف ظروف الإنتاج : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبن والموز ، القطن... إلخ ، وبهذا تتخصص هذه الدولة بهذا النوع من المحاصيل ، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط مثلاً الذي يتوفر في دول ذات مناخ صحراوي كدول الخليج .
5. اختلاف الميول والأذواق : فالمواطن الجزائري يفضل المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة على المنتجات المحلية ، حتى ولو توفر البديل الجزائري ، وتزداد أهمية هذا العامل كلما زاد الدخل الفردي في الجزائر .

### المطلب الثالث: التجارة الدولية والتخصص الدولي

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي ، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي ، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلولا التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولم تتطور التجارة الخارجية .

## الحرية والحماية

على المستوى الدولي فإن جميع دول العالم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ، لأن ذلك يجعلها تنتج كل احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بذلك .<sup>1</sup>

يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد ، فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى ، فالتخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ ، فإذا كان الإنسان يستفيد من تخصصه في شكل ارتفاع مستوى رفايته الاقتصادية ، فلماذا لا تخصص الدول هي الأخرى في إنتاج أنواع معينة من السلع ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية ، ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها من الدول ؟<sup>2</sup>

يعد آدم سميث أول من رأى أن التخصص الدولي يؤدي إلى قيام التجارة الدولية ثم نادى بها آخرون من الاقتصاديين الكلاسيك بعده ، فالفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فسترتفع درجة مهارته و بالتالي تزيد إنتاجيته ثم دخله ومن ثم يصل إلى أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية ، فقيام التبادل سواء كان داخليا أم خارجيا هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص و تقسيم العمل سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول .

ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل من أهمها ما يلي :<sup>3</sup>

**1. اختلاف الظروف الطبيعية :** قد تؤدي الظروف الطبيعية السائدة في دولة ما إلى أن تتخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو الصناعي ، فبعض الدول قد تتوفر بتوافر مواد الخام في باطن أراضيها كالبنترول في بعض الدول العربية أو الفحم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ، ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة لهذه المواد الخام ، وقد تمتاز دول أخرى بتربة خصبة ومناخ ملائم وكمية مياه مناسبة للري ، فإن هذه الدول تتخصص في إنتاج بعض المنتجات الزراعية كتخصص البرازيل في إنتاج البن ، اندونيسيا في إنتاج المطاط ، ... إلخ .

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 13 .

<sup>2</sup> عبد المنعم مبارك ، محمود يونس ، مرجع سابق ، ص 13 .

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، ص : 13 ، 15 .



## الحرية والحماية

2. مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج : لا يتحدد نوع الإنتاج الذي تتخصص فيه دولة ما على أساس مواردها الطبيعية فحسب ، بل أيضا على أساس المعروض من اليد العاملة ورأس المال في هذه الدولة ( باعتبارهما أهم عنصرين من عناصر الإنتاج ) ، فبعض الدول قد توجد لديها وفرة في اليد العاملة مثل الدول النامية المزدهمة بالسكان ، في حين لا يوجد لديها رأى المال اللازم للصناعة ، ففي هذه الحالة نجد أن مثل هذه الدول تتجه إلى إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة كصناعة الغزل والنسيج والصناعات الزراعية... إلخ ، وعلى العكس قد يقل عرض العمل في بعض الدول الأخرى عن المطلوب ، في حين يزيد العرض من رأس المال كالدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية ، عندئذ تتجه مثل هذه الدول إلى الصناعات الثقيلة والخفيفة على السواء وتنتج سلع ضخمة عالية الثمن كالآلات ، السفن ، السيارات والطائرات وغيرها .

3. تكاليف النقل : من المعروف أن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة ، إذ أنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى الثمن ، فالدولة التي لا تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ ، لذلك يمكنها توسيع نطاق تصريف منتجاتها عن دولة لا تنهيا لها نفس الظروف ، ذلك لأن تكاليف النقل البحري أو النهري تقل كثيرا عن تكاليف النقل الجوي أو البري، ولا شك أن لذلك أثر على التخصص ، لأن المنتجين يتجهون إلى التخصص في السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أو التي تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق تاركين للمنتجين القريبين من هذه الأسواق مهمة إنتاج السلع التي ترتفع تكاليف نقلها .

فهناك سلع تفقد وزنها أثناء عملية الإنتاج كالفحم وصناعة الحديد والصلب ، فيكون من مصلحة الدولة إنشاء مصانع تستهلك كميات كبيرة من هذه المواد بالقرب من أماكن استخراجها وذلك للاقتصاد في تكاليف نقلها، أما المواد الأولية التي لا ينقص وزنها أثناء الإنتاج إلا المقدار الضئيل كالقطن فيكون الأوفى إنشاء مصانع تستخدمها بالقرب من أسواق تصريف منتجاتها ، وهذا ما يفسر لنا تخصص بعض الدول الأوروبية في إنتاج المنسوجات القطنية رغم أنها تستورد القطن الخام من دول أخرى .

4. توافر التكنولوجيا الحديثة : والمقصود بذلك أن الدولة التي يكون لها سبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة ( سواء بالاختراع أو الابتكار ) تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية عالية الثمن وعلى جانب كبير من التعقيد الإنتاجي ومثل هذه السلع لا تكون موجودة في الدول الأخرى ، على الأقل في

## الحرية والحماية

فترة ظهورها ، ومن ثم فتقبل على اقتنائها ، فالعدد من الآلات والسلع الجديدة التي تنتج بواسطة التكنولوجيا الحديثة في كل من أمريكا ، بريطانيا ، ألمانيا ، روسيا وفرنسا و تشكل عماد تجارتها الدولية .

### المبحث الثاني : التجارة الدولية عند التجاريين

من أهم الأفكار أو المذاهب التي أدت بالتجارة الدولية إلى ما آلت إليه الآن هو المذهب الماركنتيلي أو التجاري الذي يعد أولى خطوات التفكير الاقتصادي الدولي ونقطة انطلاق السياسات والإستراتيجيات في المعاملات التجارية الدولية ، ثم ظهور الأفكار الكلاسيكية ، وأفكار كل من هيكشر وأولين الذين يدعون إلى الحرية ، والنظرية التكنولوجية التي طورت الفكر الكلاسيكي –

فقد بدأ الاهتمام بالتجارة الدولية مع نشأة الفكر التجاري الذي ساد أوروبا خلال فترة أواخر القرن 15 وبداية القرن 18 ، فاعتبرت التجارة آنذاك أهم النشاطات الاقتصادية التي تؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني ، وفيما يلي نتعرض إلى الظروف التي مهدت لقيام الفكر التجاري وأهم مبادئه التي تعزز التجارة –

### المطلب الأول : نشأة الفكر التجاري

إن الفكر التجاري (المركنتيلي) هو مجموعة من المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوروبا خلال الفترة من 1500 إلى 1750 ميلاديا ، وفي الحقيقة لا يمكن اعتبار هذه المعتقدات مدرسة نظرية ، حيث أنها لا تعد وأن تكون مجموعة من السياسات الاقتصادية التي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية<sup>1</sup>، ويعزى لميرابو Mirabeau صياغة هذا المصطلح (التجاريون) في 1763 وإطلاقه على مجموعة من الكتاب ، ولعل الظروف التي سادت أوروبا في تلك الفترة قد ساعدت في نشأة الفكر التجاري يلي<sup>2</sup>:

1. **ازدياد أهمية التجارة الخارجية** : شهد القرن الخامس عشر تحرر العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا ، نتيجة لعوامل عديدة اختلفت في درجاتها وقوتها من دولة لأخرى ، واتجه معظم المحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة ، إلا أن نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الاتساع والأهمية بحيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى .

<sup>1</sup> محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 17 .

<sup>2</sup> عبد الرحمان يسري أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص ص : 196 ، 198 .

## الحرية والحماية

وقد جاء التغيير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو بصورة مضطربة وقوية ، بحيث أدت تدريجيا إلى ثراء التجار العاملين فيها وأدت إلى رفع أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة وظهرهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم ، ومن الأسباب التي أدت إلى نمو التجارة الخارجية الأوروبية في ذلك الحين :

أ- اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي المتقدم اقتصاديا ، ونمو العلاقات التجارية بينهما فيما بعد الحروب الصليبية .

ب- اكتشاف طرق موصلات بحرية دولية جديدة ( طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند والشرق الأقصى ) ، الأمر الذي ساعد في نمو التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى .

ت- اكتشاف كولومبس columbus الطريق البحري إلى القارة الأمريكية 1493 واكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك ، مما فتح باب الغزو والاستيطان الأوروبي في أمريكا ونمو حركة الذهب والتجارة بينها وبين أوروبا ، فقد أدى تدفق المعادن النفيسة من الذهب في أوروبا وخصوصا الدول التي كان لها سبق في استعمار أمريكا ، فاستخدمت هذه المعادن المتدفقة في شراء المنتجات الأوروبية الأكثر تقدما ، فأدى تدفق الذهب من الخارج إلى ارتفاع مستمر في الأسعار الداخلية خلال القرن السادس عشر وعرف بثورة الأسعار .

**2. ظهور القوميات الأوروبية القومية :** نتيجة لإتحاد التجار مع الملك واشتراكهم معه في تفويض الأمراء والنبلاء نمت سلطة الملك (سلطة مركزية ) ، فكانت هذه الخطوة الأولى التي أدت إلى ظهور الدولة الأوروبية الحديثة كتجمع يقوم على أساس قومي ويخضع لقوة مركزية موحدة، أما القوة الثانية التي أدت إلى ظهور الدولة أيضا هي القوميات الأوروبية التي نشطت حركتها وأدت إلى انهيار الإمبراطوريات الكبرى المتخلفة من العصور الوسطى التي تضم في حدودها أكثر من دولة ومن إقليم ، فكان هذا الشكل الحديث للدول الأوروبية أكبر أثر في سياسة التجاربيين ، لأنهم قاموا برسم سياسة التجارة الخارجية لأول مرة على مستوى الاقتصاد القومي بما يحقق أكبر قدر من الثراء .

**3. عصر النهضة الأوروبية :** كانت النهضة الفكرية في أوروبا من أهم الأحداث الحضارية التي أثرت في التطور السياسي والاقتصادي الأوروبي ، التي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية ، فقد قامت تلك الحركة بإحياء الفلسفات الإغريقية واللاتينية القديمة ودراستها بعقل متحرر من الدين ، ومن فلسفات وقيود

\* اسبانيا والبرتغال في المقدمة ثم تأتي بعدهما إنجلترا ، هولندا وفرنسا .

## الحرية والحماية

الكنيسة وظهور مصطلح " القوانين الطبيعية " ليحل محل "القوانين الدينية" في كتابات الماركنتيلين ، فأدت النهضة الفكرية بعناصرها المختلفة إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم إلى إضعاف سلطتها ، ومن ثم انهيار بقية أعمدة النظام الإقطاعي ، وتقوية السلطة المدنية المركزية ( الملك والحكومة ) ، وكان من أهم نتائج هذه النهضة على مستوى الدولة العمل على وضع سياسات اقتصادية قائمة على المنطق العقلي وذات طابع مركزي لتحقيق المصلحة القومية عملية .

### المطلب الثاني : المبادئ الاقتصادية للفكر التجاري

بعد التعرض للظروف التي مهدت لظهور الفكر التجاري ، نأتي الآن لمعرفة أهم المبادئ التي كانت تدور حولها الأفكار التجارية :

**1. العلاقة بين ثروة الدولة والمعادن النفيسة :** كان التجاريون يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة ، باعتبارهما عماد ثروة الأمم ، ويصدق ذلك بصفة خاصة على كتابات التجاريين قبل بداية القرن السابع عشر ، حيث أطلق اسم " المعدنيين Bullionistes " على رجال الرعيل الأول من الفكر التجاري إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرهم إلى الثروة ، فأشار بعض التجاريين إلى أثر زيادة المعدن النفيس في تنشيط المعاملات .

**2. تحقيق ميزان تجاري موافق :** كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم عن العلاقة بين ثروة الأمة ما لديها من معدن نفيس ، فالثروة عندهم تعتمد بصفة خاصة على ما لدى الدولة من الذهب والفضة والاستزادة من المعدن النفيس معناه الإضافة إلى ثروة الأمة ، ومن ثم إذا كان لدى البلد مناجم لهذه المعادن ، وجب على الدولة أن تعمل على استغلالها بكل الوسائل ، فإذا لم تكن لديها مناجم فالطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة منها يكون عن طريق التجارة الدولية ، أي تحقيق الفائض في الميزان التجاري ، حيث أن فائض الصادرات على الواردات لا بد أن يدفع بالمعدن النفيس <sup>1</sup>.

**3. تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية :** واضح أن منطق التجاريين يقتضي تدخل الدولة في التجارة الخارجية ، فإن الميزان التجاري الموافق لا ينشأ من تلقاء نفسه. ولا بد أن يكون محلاً لسياسة هادفة من الدولة ، و من ثم فقد نادى التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان

<sup>1</sup> محمد عمر أبو عبيدة ، عبد الحميد محمد شعبان ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر ، 2009 ، ص ص : 100 ، 101 .

## الحرية والحماية

التجاري ، وتتمثل هذه القيود في فرض ضرائب جمركية على الواردات وحظر بعضها وأيضا إعانة بعض الصادرات .

لم يقف تدخل الدولة عند حدود التجارة الخارجية ، بل تعداه إلى إشرافها على عملية إنتاج السلع المعدة للتصدير و توفير ظروف أخرى لزيادة الصادرات ، ومن أكثرها شيوعا منح إنتاج سلعة معينة أو تصديرها لشركة معينة ، مثل ذلك شركة الهند الشرقية و شركة الشرق الأوسط في إنجلترا ، كذلك امتد تدخل الدولة إلى أسعار السلع و مستوى الأجور، واستيراد العمال المهرة من الخارج ، و إنشاء صناعات وطنية ، واستغلال المزارع و المناجم في المستعمرات للحصول على المواد الأولية ، وفي شؤون النقل البحري و صناعة السفن كانت قوانين الملاحة في إنجلترا نموذجا لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وهي تستوجب نقل السلع المستوردة إلى إنجلترا على سفن مملوكة لرعايا انجليز يقودها قبطان انجليزي و ملاحوها انجليز .

**4. ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي :** كانت المفاضلة بين أوجه النشاط الاقتصادي من المسائل التي شغلت رجال الفكر التجاري منذ زمن قديم ، فقد تولد شعور بأن الحرف لا يمكنها أن تكون بنفس الأهمية و يجب ترتيبها حسب مردودها من المعادن النفيسة ، ومن هنا جاءت المفاضلة بين الزراعة و التجارة و الصناعة ، فمن البديهي أن تأتي التجارة الدولية في قمة النشاطات التي تساهم في ثروة البلد فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس، و قد أشار التجاريين إلى أن التجارة الداخلية لا تزيد شيئا إلى الثروة ، ذلك أن ربح أحد الطرفين يشكل خسارة بالنسبة للطرف الآخر، ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كان حجم الصفقة ، أما في التجارة الدولية فما يكسبه البلد يمثل إضافة صافية لثروته حيث أن الطرف الخاسر هو بلد أجنبي، و بالمثل فإن ما يخسره البلد في التجارة الخارجية يمثل اقتطاعا من الثروة القومية .

وفي مجال الصناعة ، أعطى التجاريون الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التجارة الدولية ، فالصناعة هي أساس الصادرات التي تأتي للبلد بالمعدن النفيس ، فأدى ذلك إلى إتباع السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية كإعفاء المواد الأولية من الضرائب الجمركية أو إخضاعها لضرائب مخففة .

أما الزراعة فلم تحظى من التجاريين بتقدير يذكر ، لأن حسب اعتقادهم للأمر فإن الزراعة لا تستطيع زيادة رصيد البلد من المعادن النفيسة كما أنها عاجزة عن تصدير كمية كبيرة من العمل الوطني إلى الخارج لذلك فقد جاءت التجارة في ذيل أوجه النشاط الاقتصادي التي تضيف إلى الثروة .

فالغاية النهائية من السياسة الاقتصادية في نظر التجاريين تنحصر في قوة الدولة ، أما الرفاهية الفردية فقد كانت غير معنى بالنسبة لهم ، فلم يكن هدف السياسة الاقتصادية إشباع رغبات الفرد و تحقيق

## الحرية والحماية

رفاهيته ، و من هنا كانت نظرتهم للسكان، فكلما زاد حجم السكان كانت الدولة أقوى و كان بإمكانها إنشاء الجيوش القوية و تحمل ما يصيبها من خسائر ضد الدول الأخرى ،من ناحية أخرى فإن ازدياد حجم السكان يؤدي إلى ازدياد اليد العاملة و رخصها وكلاهما يساعد على نمو الصناعة .<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تقييم الفكر التجاري

النظام الماركنتيلي التجاري هو نظام اقتصادي نشأ في أوروبا لتعزيز ثروة الدولة وزيادة ملكيتها من المعدنين النفيسين ، عن طريق التنظيم الحكومي الصارم والتجارة الدولية ، فقد ساهمت الماركنتيلية في تطور الفكر الاقتصادي في العالم ، وقدمت مبادئ طورت فيما بعد وقامت عليها قواعد ونظريات اقتصادية فكانت الماركنتيلية هي اللبنة الأولى في بناء التفكير الاقتصادي الرأسمالي الحديث ، وهذا لا يعني أنها لا تخلو من بعض العيوب ، فكان النقد كما يلي :

- اتجه التجاريون إلى الأخذ بنظام تكون فيه الدولة على جانب كبير من القوة ، فإن أهمية هذه القوة كانت ترجع إلى أن الدولة لا تزال في نشأتها الأولى ( في أعقاب العصور الوسطى ) ، ومن ثم كانت في حاجة إلى القوة التي تستخدمها في القضاء على الإقطاع وسيطرة الكنيسة ، أما عن طبيعة هذه القوة تمثلت في تركيب الثروة المعدنية من الذهب والفضة ، رغم أن هذا الموقف من جانب التجاريين في صدد التأكيد على شخصية الدولة، فإنه لم يصل بهم إلى حد إفناء شخصية الفرد ، إذ كانوا يعترفون بالملكية الفردية ويجعلونها أساسا للنشاط الاقتصادي .

- كان فكر التجاريون ينم على أن النقود ممتلئة في الذهب والفضة هي الثروة الحقيقية ، ومن هنا يجمع مؤرخو الفكر الاقتصادي على أن هذه النظرة إلى النقود هي نظرة خاطئة لان ثروة الأمم تتمثل في حقيقة الأمر إلى قدراتها الإنتاجية فحسب لا في حوزتها من كمية النقود المصنوعة من المعدن النفيس ، بل يذهب النقاد إلى القول بأنه من المنظور أن تكون ثروة بلد ما كبيرة تبعا لضخامة قدرتها الإنتاجية وتعاضم مستوى إنتاجها الفعلي ، رغم أنها قد لا تكون حائزة على قدر ملموس من الذهب والفضة .<sup>2</sup>

- وفيما يتعلق بتقرير التجاريون على مبدأ تحقيق الفائض في الميزان التجاري على وجه الاستمرار في الحصول على الذهب والفضة من الخارج ، فقد أثبت تحليل نقاد هذه المدرسة ومن أبرزهم دافيد هيوم\* وأدم

<sup>1</sup> http://:etudiantdz.com ، le15/03/2010 ، 14:45 .

<sup>2</sup> حسين عمر ، موسوعة الفكر الاقتصادي ، ج 1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 1994 ، ص171 .  
\* تأتي كتابات هيوم في الاقتصاد ضمن كتابه "مقالات في السياسة" تضمن مقالة عن النقود، والفائدة والتجارة الخارجية والميزان التجاري ، وهو لا يختلف عن التجاريين في الاهتمام بالنشاط التجاري .

## الحرية والحماية

سميث ، فقد بينوا خطأ هذا المبدأ منطقياً وعلمياً ، فقد أفاد ديفيد هيوم (1711- 1726) أن سياسة التجار بين في تناقض منطقي بين أركانها المختلفة ، وتتخلص مناقشته في أن تكوين الفائض في الميزان التجاري والحفاظ عليه دوماً ، لن يؤدي إلى زيادة القدرة على تعظيمه بل على تحجيمه بالضرورة ، وربما زواله في نهاية المطاف ، أم الزيادة الكبيرة في المعدن النفيس المتدفق إلى داخل اقتصاد الدولة المعنية نتيجة لإصرارها على تكوين فائض مستمر في ميزانها التجاري لا بد أن يفضي إلى ارتفاع مستويات الأسعار فيها ، وهو ما يعني ضعف قدرتها التصديرية وما يتبع ذلك من تناقص الفائض المحقق فعلاً بدلاً من تزايديه .

أما آدم سميث ( 1723-1790 ) ناقش وجه الخطأ في سياسة التجارية من خلال تصوره سلسلة من الخطوات المتسابقة لمسار تنفيذ هذه السياسة ، وان كان قد نوصّل في النهاية إلى ما توصل إليه هيوم :

**الأولى :** أن الدولة تحقق فائض في الميزان التجاري ، وأن هذا الفائض يؤدي إلى تدفق النقود الذهبية من الخارج إلى هذه الدولة وذلك نتيجة لقيام الدول المدينة بهذا الفائض بتسديد قيمته إليها .

**الثانية :** تدفق النقود الذهبية من الخارج إلى الدولة المعنية ، يؤدي إلى زيادة كمية النقود المطلقة في التبادل ، أي زيادة التداول النقدي داخل هذه الدولة وهذا من شأنه أن يفضي إلى ارتفاع مستويات الأسعار فيها عما هي عليه من الخارج .

**الثالثة :** ارتفاع مستويات الأسعار داخل الدولة مع الثبات النسبي لمستويات الأسعار في العالم الخارجي لا بد أن يؤدي إلى ما من شأنه أن تصبح السلع المحلية في هذه الدولة مرتفعة السعر نسبياً ، وأن تصبح السلع المستوردة من الخارج إلى هذه الدولة منخفضة السعر نسبياً ، فيؤدي إلى تناقص حجم صادرات هذه الدولة إلى الخارج ( بسبب الارتفاع النسبي في أسعارها ) وتزايد حجم صادراتها من الخارج ( بسبب الانخفاض النسبي في أسعارها ) ، الأمر الذي يفضي بطبيعة الحال إلى زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات ، وما يعنيه ذلك من ظهور العجز في الميزان التجاري للدولة المعنية في نهاية الأمر ، ومن أجل تغطية هذا العجز لا بد من خروج الذهب من هذه الدولة إلى العالم الخارجي سداداً لقيمة هذا العجز .

وبناءً عليه أوضح آدم سميث من خلال تحليله المنطقي لتطور الميزان التجاري أنه تعذر على أية دولة من الناحية العملية إمكانية الاستمرار في تحقيق فائض في ميزانها التجاري وحصولها على الذهب من الخارج<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث : التجارة الدولية عند الكلاسيك

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص ص : 172، 173 .

## الحرية والحماية

نشأت النظرية الكلاسيكية أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل على المذهب التجاري الذي يقوم على الإفراط في فرض القيود على التجارة، بغرض تعظيم الكسب من المعادن النفيسة، فقامت النظرية الكلاسيكية بتعزيز حرية التجارة موضحة في ذلك أن قوة الدولة لا تقاس بما لديها من معادن نفيسة فقط بل بما لديها من ثروة حقيقية من أراضي، مباني... إلخ، وذلك عن طريق تحرير التجارة.

### المطلب الأول : فروض النظرية الكلاسيكية

يتمثل دور النظرية دائماً في تفسير ظاهرة معينة، عن طريق مجموعة من الفروض التي تقوم عليها، والنظرية الكلاسيكية كغيرها من النظريات تبحث عن سبب قيام التجارة الخارجية، من خلال الإجابة عن هذا الأسئلة<sup>1</sup>:

1. لماذا تقوم التجارة بين الدول؟
2. ما هي شروط التبادل الدولي؟ أي ما هو معدل التبادل الدولي الذي يحقق التوازن بين أطراف التجارة الدولية؟
3. ما هي الفوائد أو المكاسب التي تعود على الدولة من اشتراكها في التجارة الدولية بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة، انطلقت النظرية التقليدية من عدة فروض عامة، جاءت لتفسير النظرية من قبل آدم سميث، وفقاً لمبدأ النفقات المطلقة، بعدها إضافة ديفيد ريكاردو وفقاً لمبدأ النفقات النسبية، ثم تكملة جون ستيوارت ميل نظرية القيم الدولية<sup>1</sup>:

**الفرض الأول :** أن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل البلد الواحد : بمعنى عدم وجود حواجز إدارية أو تنظيمية أمام انتقال عناصر الإنتاج، والحواجز الإدارية هي تلك القيود التي تفرض على الانتقال بين الوحدات الإدارية المختلفة، أما الحواجز التنظيمية هي تلك القيود التي تفرضها النقابات المهنية والحرفية

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص: 66، 68



## الحرية والحماية

، ويصبح في مقدور عنصر الإنتاج القابل للانتقال داخل البلد الواحد ، وأن يتحول من نشاط إنتاجي إلى آخر ومن مكان إلى آخر داخل الدولة سعياً وراء العائد أي المنافسة الكاملة في سوق عناصر الإنتاج .

**الفرض الثاني :** أن عناصر الإنتاج لا تتمتع بحرية الانتقال بين الدول المختلفة :من الأسباب التي تحول دون انتقال عناصر الإنتاج متعددة منها اجتماعي ، ثقافي ، إداري سياسي ، فالعامل من الصعب عليه أن يتكيف مع الظروف الاجتماعية ( بما فيها عادات وتقاليد ) في بلد غير بلده ن أو قد يجد أن حاجز اللغة والثقافة لا يمكن اختراقه ، وقد يعزف عن الانتقال رغم وجود الدافع الاقتصادي ( كارتفاع الأجور أو ملائمة ظروف العمل في بلد آخر) ، كما أن العمل في بلد أجنبي قد يتطلب الحصول على تصريح بالعمل ، كذلك نلاحظ في معظم الحالات ضرورة الحصول على تأشيرة للانتقال إلى بلد أجنبي ، كل هذه العوامل تشكل حواجز أمام انتقال عناصر الإنتاج .

**الفرض الثالث :** قيمة مبادلة أي سلعة تتحدد كلياً بكمية العمل المتضمنة فيها :تعرف بنظرية العمل في القيمة ، وهي من دعائم المدرسة التقليدية في الفكر الاقتصادي التي نادى بها آدم سميث ، " إن قيمة أي السلعة بناء على ذلك ، الشخص الذي يملكها ولا ينبغي استعمالها أو استهلاكها بنفسه بل مبادلتها بسلع أخرى تساوي كمية العمل التي تمكنه من شراءها ، فالعمل بناء على ذلك هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لجميع السلع "، ولا يعني ذلك أن تتحدد للسلعة قيمة أو ثمن مساو لكمية العمل المبذول في إنتاجها ، وإنما كما يقرها ريكاردو أن نسبة المبادلة بين أي سلعتين تساوي نسبة ما بذل في إنتاجها من عمل .

**الفرض الرابع :** آلية الموازنة عن طريق العلاقة بين كمية المسكوكات ومستوى الأسعار تضمن توازن ميزان المدفوعات ، فإذا كانت قيمة صادرات دولة ما أكبر من قيمة وارداتها من الدول الأخرى ، فإن الدولة الأولى تحصل على الفرق في شكل مسكوكات ، ويؤدي هذا إلى زيادة كمية النقود فيها فترتفع الأسعار والأجور فتقل الصادرات وتزيد الواردات حتى يتحقق التوازن .

**الفرض الخامس :** كمية الموارد المتاحة معطاة ، فلا تتأثر بالتبادل ، فكمية العمل المتاحة تتوقف على حجم السكان ومعدل نموهم وتركيبهم العمري وبالتالي ليس لها تأثير على التبادل الدولي ، كذلك بالنسبة للأرض وكمية رأس المال كلها معطيات لا تتأثر بالتبادل الدولي .

**الفرض السادس :** التشغيل الكامل للموارد ، بمعنى كل عناصر الإنتاج مشغلة .

**الفرض السابع :** هناك بلدين فقط يتم التبادل بينهما ، والهدف من ذلك هو تسهيل التحليل .

## الحرية والحماية

اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بالتجارة الخارجية ، وأرجعوا سبب قيامها يختلف عن سبب قيام التجارة الداخلية ، وذلك من خلال نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث ، ونظرية النفقات النسبية لريكاردو ، ونظرية القيم الدولية لستيوارت ميل .

### المطلب الثاني : النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية

جاءت النظريات الكلاسيكية لتفسير قيام التجارة الدولية بين الدول ، وانفردت كل نظرية بنتائجها الخاصة التي كانت في يوم من الأيام صحيحة ومبنية على فروض حسب الظروف السائدة آنذاك ، وفيما يأتي نعرض تطور النظريات والانتقادات الموجه لها .

#### الفرع الأول : نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث (1732- 1790)

##### Absolute Advantage Théorie

ترجع أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية والتخصص تفسيراً علمياً إلى آدم سميث ، الذي نوه في كتابه " ثروة الأمم " سنة 1776 بمزايا تقسيم العمل والتخصص ، سواء في نطاق المشروع الواحد أو في المحيط الدولي ، وفي رأيه أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية أن يكون لها ميزة مطلقة\* في إنتاجها (أي تكلفتها المطلقة أقل بالنسبة لغيرها من الدول) ، ثم تبادل ما يفيض عن حاجاتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها أيضاً بميزات مطلقة<sup>1</sup> ، على أساس أن " إذا كان بمقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن ، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا " ، أي أن آدم سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهم<sup>2</sup> ، ولتوضيح الفكرة نقوم بفرض المثال التالي :

لدينا بلدان هما الولايات المتحدة الأمريكية ومصر ، ينتجان سلعتين هم القمح والقماش ، وظروف الإنتاج في البلدين هي نفقات إنتاج الوحدة من السلعة ، وقد افترض آدم سميث عدة فرضيات (منها إضافية) تقوم عليها نظريته وهي :<sup>3</sup>

\* النفقة المطلقة لسلعة ما في دولة هي كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من هذه السلعة في هذه الدولة .

<sup>1</sup> محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص ص : 32 ، 33 .

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 70 .

<sup>3</sup> أحمد عبد الرحمان أحمد ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، دار المريخ ، الرياض ، 2001 ، ص 50 .

الحرية والحماية

1. مقايضة السلع مع بعضها بدلا من استخدام النقود ،
2. ثبات تكلفة الوحدة مهما بلغ حجم الإنتاج ،
3. انتقال عناصر الإنتاج بين الصناعات داخل الدولة بسهولة ،
4. استحالة انتقال عناصر الإنتاج بين البلدان ،
5. منافسة تامة ،
6. عمالة كاملة ،
7. عدم وجود تكاليف النقل أو المواصلات .

**جدول (1) : نفقات الإنتاج مقدره بساعات العمل**

الوحدة : ساعة عمل للوحدة

البلد	القمح	القماش	السطعة
الولايات المتحدة الأمريكية	50	160	
مصر	60	140	

المصدر : عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 71 .

نلاحظ أن بالنسبة للقمح : - تنتج الولايات المتحدة الأمريكية بتكلفة قدرها 50 ساعة عمل للوحدة .

- تنتج مصر بتكلفة قدرها 60 ساعة عمل للوحدة .

بالنسبة للقماش : - تنتج الولايات المتحدة الأمريكية بتكلفة قدرها 160 ساعة عمل للوحدة .

- تنتج مصر بتكلفة قدرها 140 ساعة عمل للوحدة .

بالنسبة لآدم سميث فإن الولايات المتحدة الأمريكية من الأفضل أن توجه مواردها لإنتاج القمح ومبادلتها

بالقماش ، بينما توجه مصر مواردها لإنتاج القماش وتبادلها بالقمح الأمريكي ، بدلا من أن توجه كل منهما

مواردها لإنتاج السلعتين<sup>1</sup> ، وتستمر التجارة بين البلدين طالما هناك فرق مطلق في النفقات ، ويزداد مكسب

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 71 .

## الحرية والحماية

التجارة للبلد المصدر كلما كان الفرق بين النفقتين كبيراً ، والعكس صحيح<sup>1</sup> ، أما مصدر الميزة المطلقة قد يكون المناخ ، الموقع ، الموارد الطبيعية أو مكاسب بالتجربة والممارسة والتعليم<sup>2</sup> .

فاختلاف النفقات المطلقة عند آدم سميث تعتبر أساساً للتخصص وتقسيم العمل الدولي ، وهذا الاختلاف هو سبب قيام التجارة الدولية التي تسمح لكلا البلدين بالحصول على مكاسب أكبر من وراءها ، وبهذا فإن نظرية النفقات المطلقة ، هي بالتأكيد صحيحة ولكن لها مدى محدود ، فهي لم تشرح وجه القصور في التبادل السلعي الدولي<sup>3</sup> .

في حالة ما إذا كان أحد البلدين ينتج كلا السلعتين بنفقات أقل من البلد الآخر ، هل تقوم التجارة بين البلدين حسب نظرية النفقات المطلقة ؟

تكمن الإجابة حسب منطق آدم سميث ، أنه لا يمكن أن تقوم التجارة بينهما نظراً لانعدام المكاسب بينهما ، أما إذا أجبتنا بنعم ، فالأمر يتعلق هنا باختلاف النفقات النسبية وليس النفقات المطلقة ، فما هي النفقات النسبية ؟ وكيف تقوم التجارة بين البلدين في ظل النفقات النسبية ( الميزة النسبية ) لريكاردو .

### الفرع الثاني : نظرية النفقات النسبية Comparative Advantage Théorie

لديفيد ريكاردو (1772-1832)

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه في " الاقتصاد القياسي والضرائب " ، واستعرض ريكاردو ما ذهب إليه آدم سميث أن التجارة الخارجية بين تعود بالفائدة عليهما إذا كان لإحدهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة وكانت للدولة الأخرى ميزة مطابقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية ، وأوضح أنه توجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين ، وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة أخرى ، وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول لا يتوقف

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، بدون دار نشر ، الإسكندرية ، 2007 ، ص23 .

<sup>2</sup> أحمد عبد الرحمان أحمد ، مرجع سابق ، ص 53 .

<sup>3</sup> Dominik Salvatore , économie internationale( cours et problèmes) , paris,1982, p2 .

## الحرية والحماية

على مقارنة الميزة المطلقة للدولتين في إنتاج السلعة الواحدة ، وإنما هي مقارنة الميزة النسبية للدولتين في إنتاج السلعتين .<sup>1</sup>

حسب ريكاردو، اختلاف النفقات المطلقة بين الدولتين ليس سببا كافيا لقيام التجارة بينهما ، وإنما على اختلاف النفقات النسبية بين الدولتين تقوم التجارة بينهما ، فما المقصود بالنفقات النسبية ؟ يقصد بها إحدى المعنيين التاليين:<sup>2</sup>

1. النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين .

2. النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل البلد الواحد .

واقترح ريكاردو لتبسيط نموذج ، المثال التالي بين إنجلترا والبرتغال على القماش والعصير ، وذلك وفق الفروض التالية التي استند إليها في هذا المثال :<sup>3</sup>

1. التجارة الدولية تمارس إلا بين دولتين ، وفي هذا المثال اختار ريكاردو إنجلترا والبرتغال،

2. التبادل الدولي يتعلق بسلعتين فقط ،

3. تكاليف الإنتاج بالنسبة للسلعتين تقاس بكمية العمل المستخدمة في إنتاجهما ،

4. التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج ،

5. تكاليف النقل والتأمين لا تدخل ضمن حسابات تكاليف الإنتاج ،

6. مقايضة السلع مع بعضها دون استخدام النقود ،

7. صعوبة انتقال عناصر الإنتاج دوليا .

<sup>1</sup> جمال الدين لعويصات ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة ، الجزائر ، 2000، ص 25 .

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 73 .

<sup>3</sup>Brahim guendouzi , Relations Economiques Internationales, El Maari,Alger , pp :23,24 .

## الحرية والحماية

## جدول (2) : نفقات الإنتاج مقدره بساعات العمل

الوحدة : ساعة عمل للوحدة

البلد	السلعة	العصير	القماش
انجلترا		120	100
البرتغال		80	90

المصدر : محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 34 .

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن : انجلترا تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 120 وحدة عمل، ووحدة واحدة من القماش ب100 وحدة عمل ، وفيما يتعلق بالبرتغال فإنها تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 80 وحدة عمل ، بينما تنتج القماش بتكلفة 90 وحدة عمل ، فحسب آدم سميث أن البرتغال لها ميزة مطلقة على انجلترا في إنتاج السلعتين وبالتالي لا تقوم التجارة بينهما بحسبه ، ولكن حسب ريكاردو رغم للبرتغال هذه الميزة المطلقة في كلا السلعتين إلا أنه يمكن للتجارة أن تقوم التجارة بينهما وذلك وفق الميزة النسبية بإحدى المفهومين السابقين للنفقة النسبية كما يلي :

1. النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين ( أي التباين الجغرافي ) : وفق هذا التحديد،

تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير في بريطانيا بالنسبة للبرتغال كما يلي :

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في انجلترا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال}}$$

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في البرتغال}}$$

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج القماش في انجلترا بالنسبة للبرتغال كما يلي :

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في البرتغال}}$$

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا}}$$

2. النسبة بين تكلفة الإنتاج لسلعتين مختلفتين داخل البلد الواحد أي (التباين السلعي) : وفق هذا التحديد

تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير بالنسبة للقماش في انجلترا كما يلي :

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في انجلترا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا}}$$

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا}}$$

الحرية والحماية

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج القماش بالنسبة للعصير في البرتغال كما يلي:

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في البرتغال}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال}}$$

**تكلفة العصير بالنسبة للقماش :**

انجلترا :  $100/120 = 1,2$  : 1 وحدة عصير = 1,2 قماش .

البرتغال :  $90/80 = 0,88$  : 1 وحدة عصير = 0,88 قماش .

تتمتع البرتغال بميزة نسبية في إنتاج العصير لأن:  $1,2 > 0,88$

**تكلفة القماش بالنسبة للعصير :**

انجلترا :  $120/100 = 0,83$  : 1 وحدة قماش = 0,83 عصير .

البرتغال :  $80/90 = 1,125$  : 1 وحدة قماش = 1,125 عصير .

تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج القماش لأن :  $1,125 > 0,83$  .

فالفكرة التي جاء بها ديفيد ريكاردو مفادها أن كل دولة تستفيد من التخصص في إنتاج أي سلعة تكون لها ميزة نسبية مرتفعة عن غيرها ، فالبرتغال تنتج العصير وتبادله بالقماش ب0,88 وحدة أقل مما لو أنتجته ب 1,2 وحدة بالتبادل الداخلي<sup>1</sup> .

أي: [ 1,2، 0,88 ] قماش ، وبالنسبة للبرتغال : 1 و قماش = [ 0,83، 1,125 ] عصير .  
وعليه فإن ريكاردو قد أوضح الحد الأعلى والحد الأدنى لمنطقة التبادل ، ولكنه لم يحدد الكيفية التي تتحدد بها نسبة التبادل ولا الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل بين الدولتين ، وهذا ما تناوله جون ستيوارت ميل في نظرية القيم الدولية<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> Michel Rainlli , Le commerce Internationale, 8<sup>eme</sup> Edition, la découverte, Paris , 2002 p 46 .

<sup>2</sup> محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 38 .

الحرية والحماية

وفي حالة ما إذا تساوت النفقات النسبية للدولتين فلا تصح هـذه السلع للتبادل بينهما ، ومثال ذلك ما يلي : **الجدول رقم 03 : جدول تساوي النفقات النسبية**

الوحدة : ساعة عمل للوحدة

الدولة	السلعة	العصير	القماش
انجلترا		12	10
البرتغال		18	15

**المرجع :** محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 355 .  
فهنا لا يقوم التبادل بين الدولتين ، والسبب في ذلك أنه يلزم لإنتاج وحدة واحدة من العصير في إنجلترا  $10/12 = 1,2$  نفقة مساوية لمثل ما يلزم لإنتاجها في البرتغال  $15/18 = 1,2$  ، والعكس صحيح لتكلفة القماش بالنسبة للعصير :  $18/15 = 12/10$  .

ومن هنا إذا تساوت التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في الدولتين فلن يكون هناك تخصص ولا هناك فائدة من التخصص وقيام التجارة بينهما <sup>1</sup>.

في حالة تساوي النفقات النسبية لا يقوم التبادل ، وبالتالي لا تجارة دولية ولا أهمية للنفقة المطلقة ، أما اختلاف النفقات النسبية كما يراها ريكاردو، يمكن أن يقوم التبادل الدولي وفقا للتخصص للبلدين المتبادلين ليس على أساس التفوق المطلق بل على أساس التفوق النسبي، وذلك في حدود معدل التبادل الدولي المحصور بين معدلي التبادل الداخلي في البلدين<sup>2</sup>، وهكذا فنظرية النفقات النسبية هي امتداد للنظرية المطلقة ، وكانت بالإضافة متمثلة الإجابة عن بعض القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.

<sup>1</sup> محمد دويدار ، مرجع سابق، ص 355 .

<sup>2</sup> محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ص 24 .



## الحرية والحماية

ويكمن عجز نظرية النفقات النسبية في بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي الفعلي، حيث اقتصر على مجال تحديد قيمته المتمثل في الحد الأدنى الحد الأقصى فقط ، ولم تحدد شروط التبادل الدولي فجاءت نظرية القيم الدولية لتجيب عن ذلك ، كيف يتم تحديد معدل التبادل الدولي ؟

## الفرع الثالث : نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل ( 1806 - 1873 )

أجاب ستيوارت عن السؤال السابق ، أن نظرية النفقات النسبية والمطلقة كما تدلنا على مزايا التبادل الدولي تستطيع أن تدلنا أيضا على صور هذا التبادل ، فقال : " في بلد تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على كمية المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها " ، وهي نظرية القيم الدولية لأنها تحاول تحديد قيمة السلعة المتبادلة دوليا ، وبالتالي تحاول بيان القوانين التي يتم بمقتضاها توزيع الكسب المحقق من التجارة .<sup>1</sup>

في كتابه عن " مبادئ الاقتصاد السياسي " الذي نشر سنة 1848 ، فكان اهتمام جون ستيوارت ميل منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية ، وهو ما أهمله ريكاردو ، وخاصة نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا ، وفي رأيه فإن هذه النسبة تقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين ، والجدير بالذكر أن ميل بنى تحليله على أساس نظرية العمل في تحديد القيمة \* ، ووفقا لهذه النظرية فإن نسبة التبادل التي تسود السوق العالمية تتوقف على الطلب المتبادل لكلا البلدين .<sup>2</sup>

ويقصد بحجم التبادل ذلك الحجم من السلع التي يجب أن يستوردها البلد لإشباع حاجاته مقابل حجم السلع التي يجب أن يصدرها ، أو بعبارة أخرى معدل التبادل الدولي هو تلك العلاقة بين الصادرات والواردات ، ويمكن أن يظهر هذا المعدل بثلاث صيغ التالية :<sup>3</sup>

معدل التبادل الدولي = 1 ، معنى ذلك أن : قيمة الصادرات = قيمة الواردات .

معدل التبادل الدولي < 1 ، معنى ذلك أن : قيمة الصادرات < قيمة الواردات .

معدل التبادل الدولي > 1 ، معنى ذلك أن : قيمة الصادرات > قيمة الواردات .

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 357 .

\* نظرية العمل في تحديد القيمة استخدمها كل من آدم سميث وريكاردو وميل .

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 74 .

<sup>3</sup> سكيبة بن حمودة ، مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009 ، ص 85 .

الحرية والحماية

يعتبر الاقتصادي الإنجليزي "ألفريد مارشال" أول من تناول تحليل جون ستيوارت ميل بطريقة بيانية، مستخدماً ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال ، ثم أكمل "فرانسيس ادجورث" العمل الذي بدأه مارشال <sup>1</sup>.

**مثال :** يفترض ستيوارت ميل أن إنجلترا وألمانيا تنتجان كلا من الصوف والكتان ، وأن تكاليف الإنتاج قد تحددت ، بحيث أن نسبة التبادل في حالة العزلة هي :

ألمانيا : 10 ياردة من الصوف = 20 ياردة من الكتان .

إنجلترا : 10 ياردة من الصوف = 15 ياردة من الكتان .

ومن خلال هذه البيانات نجد أن :

ألمانيا : ثمن الصوف معبرا عنه بالكتان =  $\frac{20}{10} = 2$  أي : 1 ياردة من الصوف = 2 ياردة من التيل .

ثمن الكتان معبرا عنه بالصوف =  $\frac{10}{20} = \frac{1}{2}$  أي : 1 ياردة من التيل =  $\frac{1}{2}$  ياردة من الصوف .

إنجلترا : ثمن الصوف معبرا عنه بالكتان =  $\frac{15}{10} = 1,5$  أي : 1 ياردة من الصوف = 1,5 من الكتان .

ثمن الكتان معبر عنه بالصوف =  $\frac{10}{15} = \frac{2}{3}$  أي : 1 ياردة من التيل =  $\frac{2}{3}$  من الصوف

ومن خلال هذه البيانات نلاحظ أن التكاليف النسبية للصوف في إنجلترا أقل في ألمانيا (  $1,5 < 2$  ) ، والتكاليف النسبية للكتان في ألمانيا أقل منها في إنجلترا (  $\frac{1}{2} < \frac{2}{3}$  ) فتتخصص إنجلترا في إنتاج الصوف وألمانيا في إنتاج التيل ، ولكن أين تتحدد نسبة التبادل الدولي ؟ .

يفترض ميل أنها من الممكن أن تتحدد ، فعلى سبيل المثال ، عند 10 ياردة من الصوف = 17 ياردة من الكتان ( أي بين نسبتي التبادل في حالة العزلة ) ، عند هذا السعر الدولي ، كان طلب ألمانيا هو 10000 ياردة من الصوف ( فهي تعرض 17000 ياردة من الكتان ) ، في حين كان طلب إنجلترا 17000 ياردة من الكتان ( فهي تعرض 10000 ياردة من الصوف ) .

عندئذ : طلب إنجلترا على الكتان = عرض ألمانيا من الكتان .

<sup>1</sup> عبد المنعم مبارك ، محمود يونس ، مرجع سابق ، ص 29 .

الحرية والحماية

طلب ألمانيا على الصوف = عرض إنجلترا من الصوف .

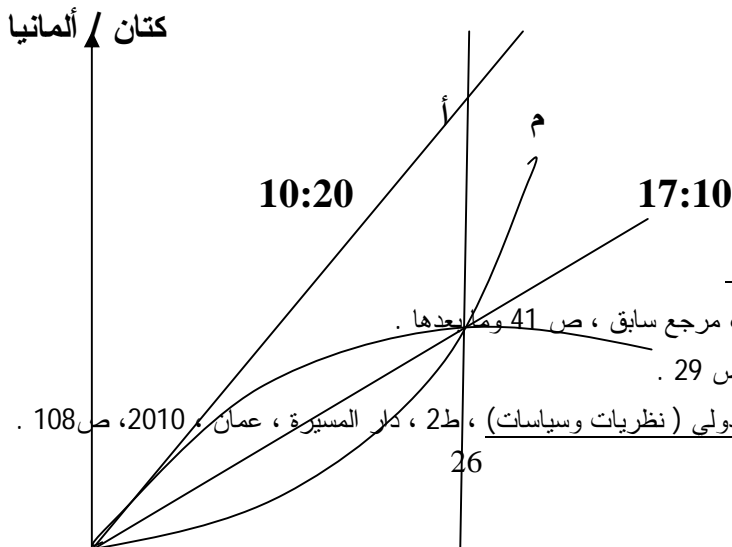
وإذا افترضنا أن طلب إنجلترا عند ذات السعر الدولي قد انخفض إلى 13600 ياردة من الكتان ( فهي تعرض إلا 8000 ياردة من الصوف ) ، في حين ظل طلب ألمانيا ثابتا عند 10000 ياردة من الصوف (وبالتالي فهي تعرض 17000 ياردة من الكتان ) ، أي يكون طلب ألمانيا على الصوف أكبر مما تعرضه إنجلترا ، وطلب إنجلترا على الكتان أقل مما تعرضه ألمانيا ، ومن هنا فالتوازن بين الطلب والعرض من الصوف من ناحية ، والطلب والعرض من الكتان من ناحية أخرى لا يتحقق إلا إذا زاد السعر النسبي للصوف أو انخفض السعر النسبي للكتان ، بحيث يزداد طلب إنجلترا على الكتان ( أي يزيد ما تعرضه من الصوف ) ، ويقل طلب ألمانيا على الصوف ( أي يقل ما تعرضه من الكتان ) ، وهكذا كلما تغيرت نسبة التبادل - السعر الدولي - سيتغير طلب ألمانيا على الصوف وبالتالي عرضها من الكتان ، وطلب ألمانيا على الكتان وبالتالي عرضها من الصوف ، إلى أن يتحقق التوازن بين الطلب والعرض .<sup>1</sup>

ومن خلال الشكل نصل إلى نتيجة مهمة وهي أنه كلما اقترب معدل التبادل الدولي أكثر من معدل التبادل المحلي للدولة كان نصيبها من مكسب التجارة ضئيلا ، والعكس صحيح<sup>2</sup> ، كما اتضح أن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكسبا أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية لأن الدولة الصغيرة يكون سعرها المحلي أقل من السعر التبادل الدولي ، ولا تستطيع أن تؤثر في هذا الأخير وهذا ما يسمح لها بالكسب أكبر من الدولة الكبيرة .

وقد استخدم كل من إدجورث ومارشال منحنيات عرض المبادلة في شرح الطلب المتبادل حسب الشكل

التالي الذي يبين معدل التبادل الفعلي بين إنجلترا وألمانيا بعد قيام التجارة بينهما .<sup>3</sup>

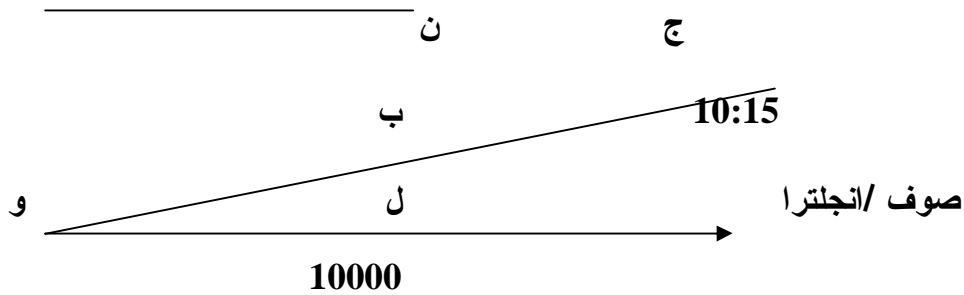
الشكل رقم 01 : تحديد معدل التبادل الفعلي بين الدولتين



<sup>1</sup> محمود يونس ، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 41 وما بعدها .  
<sup>2</sup> محمد زكي الشافعي ، مرجع سابق ، ص 29 .  
<sup>3</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات) ، ط 2 ، دار المسيرة ، عمان ، 2010 ، ص 108 .

الحرية والحماية

17000



المصدر :علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 102 .

يمثل منحنى عرض المبادلة لانجلترا هو (و م) ومعدل التبادل المحلي لها قبل قيام التجارة هو (10:15) ، أما منحنى عرض المبادلة لألمانيا هو (و ج) ومعدل التبادل المحلي هو (10:20)، وبالتالي ستكون التجارة مفيدة لكلا البلدين إذا استقر معدل التبادل الفعلي بين المعدلين المحليين السابقين ، وتمثل النقطة ن نقطة التوازن وتقاطع منحنى عرض لألمانيا وانجلترا ويمر بهذه النقطة الخط (و ن) الذي يمثل معدل التوازن الفعلي التوازني أ ( 10:17 ) ، وعنده يتساوى الطلب المتبادل في كل من الدولتين، والطلب المتبادل حسب جون ستيوارت كمية الصادرات التي تفرزها دولة معينة عند معدلات التبادل المختلفة مقابل كميات مختلفة من الواردات ، وعندما يكون الطلب المتبادل متوازنا فإن قيمة صادرات كل دولة تكون متساوية تماما مع قيمة وارداتها ، وكلما زاد طلب الدولة على منتجات الدولة الأخرى وزادت مرونة الطلب كان معدل التبادل الدولي في غير صالحها والعكس صحيح . بمعنى أن كلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي قل مكسب الدولة من التجارة ، والعكس صحيح .

ويمكن تحديد مكاسب كلا الدولتين من التجارة بينهما ، يلاحظ أن انجلترا كانت تحصل على كمية

(ب ل) من الكتان و (و ل) من الصوف عند معدل التبادل المحلي (10:15) ، ولكن بعد قيام التجارة الدولية فإنها تحصل على الكمية (ل ن) من الكتان مقابل نفس الكمية من الصوف (و ل) وعليه فإن مكسبها من التجارة يساوي (ب ن) من الكتان ، أما ألمانيا فعندها تحصل على الكمية (و ل) من الصوف مقابل الكمية (أ ل) من الكتان قبل قيام التجارة ، ولكن بعد قيام التجارة فإنها تحصل على نفس الكمية من الصوف (و ل) مقابل تصدير أقل من الكتان قدرها (ن ل) وبالتالي يكون مكسبها من التجارة (ن أ) من الكتان .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص ص: 102 ، 103 .

## الحرية والحماية

## المطلب الرابع: تقييم النظرية الكلاسيكية

وبهذا تكون النظرية الكلاسيكية من خلال روادها قد حاولت تفسير أسباب قيام التجارة الدولية حسب الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك كالمنافسة التامة ، التوظيف الكامل ... (الفرضيات ) ، فالنتائج التي توصلوا إليها كانت في تلك الفترة لها أهميتها الكبيرة في الدفاع عن الحرية الاقتصادية وفقا لمبدأ التخصص الدولي ، وهذا ما تحقق فعلا لبعض الدول كالدول الأوروبية ، إلا أن هذه النظرية لا تصلح في وقتنا الحالي بسبب اجتياح العولمة في كافة المجالات، التقدم التكنولوجي ، ومن النتائج المتوصل إليها ما يلي :<sup>1</sup>

1. أن التجارة الخارجية تقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل الدوليين وفقا لنظرية اختلاف التكاليف المطلقة أو النسبية أو الموارد الطبيعية المتاحة هي التي تحدد إمكانيات التخصص والتبادل الدوليين.

2. أن التخصص وقيام التجارة الدولية مفيدان ومربحان لأطراف التبادل الدولي، ويساهمان في رفع مستوى الإنتاج العالمي.

3. أن شروط التبادل في الأسواق الدولية، تتحدد وفقا للطلب المتبادل. ولقد استمرت النظرية الكلاسيكية بشقيها المطلق والنسبي كأداة لتفسير التجارة الخارجية لمدة أزيد من قرن، وإلى غاية مطلع القرن العشرين، بدأ بعض الاقتصاديين الجيل الثاني من كتاب المدرسة الكلاسيكية يتساءلون عن مدى صلاحيتها وعن مدى دقة مبادئها الأساسية، ، حيث وجهوا لهذه النظرية العديد من الانتقادات نذكر منها كونها تشكل قصورا واضحا في مجال التجارة الخارجية، ومن هذه الانتقادات ما يلي:

أ - اعتمدت نظرية الكلاسيك بشقيها المطلق والنسبي على نظرية العمل في القيمة كأساس لتحديد قيمة السلع، واعتبرت أن اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا يرجع إلى اختلاف كمية العمل المستخدمة في إنتاجها، وهي "نظرية العمل في القيمة" التي تفترض وجود عنصر واحد فقط يدخل في عملية الإنتاج، ألا وهو العمل، وهي بذلك تهمل بقية عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض، رأس المال البشري، رأس المال المادي، التكنولوجيا التي تتضمنها بطبيعة الحال عملية الإنتاج، الأمر الذي جعل نظرية النفقات النسبية تبتعد عن الواقع، ومن ثم عدم قدرتها على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية .

<sup>1</sup> عبد الرشيد بن ديب ،تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، فرع التسيير ،جامعة الجزائر ، 2003/2002 ، ص 28 .

## الحرية والحماية

ب – افتراض أن الإنتاج والتخصص الدولي يخضع لقانون الغلة الثابتة وهو ما جعل نظرية النفقات النسبية تبتعد عن الواقع وتتميز بالتبسيط في تحليلها، ومن ثم التوصل إلى نتائج غير منطقية، لأن الواقع العملي يبين لنا أن الإنتاج في غالب الأحيان يخضع لقانون الغلة المتناقصة بل أن البعض من المشروعات الصناعية يخضع إنتاجها لقانون الغلة المتزايدة ( أي النفقة المتناقصة ) إلى أن تصل قدراتها الإنتاجية إلى مستوى الحجم المثل للإنتاج.

إن هذه المجموعة من الانتقادات قد شكلت الدافع إلى إعادة صياغة جانب كبير من التحليل الاقتصادي الذي جاء به الجيل الأول من الكتاب الكلاسيك، وذلك بوضعه في إطار من شأنه يجنبه التبسيط والبعد عن الواقع، عند تحليل الظواهر الاقتصادية الدولية، وأطلق على تحليل هؤلاء المفكرين مصطلح الجيل الثاني من الكلاسيك أو النظرية الكلاسيكية الحديثة التي حاولت أن تجيب عن السؤال التالي : لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول ؟

## المبحث الرابع : تفسير التجارة الدولية عند النيوكلاسيك ( هكشر وأولين )

لقد جاءت نظرية نسب عوامل الإنتاج لتصحيح عيوب النظرية الكلاسيكية التي قلبت موازين التجارة الدولية ، فأعاد الكتاب التفكير فيها نظرا لأنها تستند إلى فروض بسيطة جعلتها غير واقعية ، فرأوا وجوب التحلي عن تلك النظرية ، مما أدى ذلك إلى ظهور مفكرين جدد في الفكر الحديث ، مستندين في تحليلهم إلى اعتبارات أكثر واقعية ، وهما هكشر وأولين ، نشر هكشر مقالا في 1919 يحتوي على أسس نظرية بعنوان The Effect Of Foreign Trade On The Income Of Distribution ، ولكن النظرية لم تشتهر إلا بعد أن قام أولين بنشر كتاب له في 1933 بعنوان Inter-regional And International Trade ، وقد حاولا أن يفسرا سبب التفاوت الموجود بين الدول في مدى وفرة وندرة عوامل الإنتاج ، الذي يؤدي إلى تعدد أسعار عوامل الإنتاج .

## المطلب الأول: فروض النظرية السويدية

تعتمد النظرية السويدية على الفروض التالية ، التي توضح لنا الأساس الذي قامت عليه النظرية :<sup>1</sup>

<sup>1</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص ص : 115 ، 116 .

## الحرية والحماية

4. وجود دولتين وسلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج " العمل - رأس المال " :وضع هذا الفرض من أجل تبسيط النظرية وتوضيحها بطريقة سهلة ومفهومة ، من أجل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية في حالة أكثر من دولتين وسلعتين .
5. تشابه التكنولوجيا في كل من الدولتين ، وعليه فإن وظائف الإنتاج واحدة في كلا الدولتين :بمعنى أن الدولتين تستخدمان دالة إنتاج \* واحدة للسلع .
6. يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل السلعتين وفي كلا البلدين : بمعنى أن زيادة كمية عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج ( علاقة طردية) نفس النسبة :  $Q = f(K ; L) : \uparrow 10\% Q = \uparrow 10\% f(K ; L)$
7. تشابه أذواق المستهلكين بين الدولتين :بمعنى أن التجارة الدولية لا تؤثر على أذواق المستهلكين وبالتالي على نمط استهلاكهم .
8. وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين وعناصر الإنتاج في كلا الدولتين :بمعنى أن كلا من المنتجين والمستهلكين في الدولتين لا يؤثران على الأسعار السائدة .
9. القدرة التامة على حركة عوامل الإنتاج داخل الدولة وعدم قدرتها على الانتقال دولياً :هذا الفرض يخص عنصري العمل ورأس المال يتحركان بسهولة داخل الدولة وذلك بهدف تساوي الأجور للعمال وتساوي الفائدة على رأس المال ، في حين يصعب انتقالهما دولياً.
10. انعدام تكاليف النقل والتعريفية الجمركية وأي عوائق أخرى أمام تدفق التجارة الدولية .
11. الاعتماد على سلعة كثيفة العمل وسلعة أخرى كثيفة رأس المال في كلا الدولتين .

### المطلب الثاني : عرض النظرية السويدية

اعتمدت الكلاسيكيون على اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع التي بدورها تؤدي إلى قيام التجارة الدولية ، وحالة تساوي هذه التكاليف لا يؤدي إلى قيامها، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها هابنرلر\* في نظرية تكلفة الفرصة البديلة الذي انتقد فيها الاعتماد في نفقة إنتاج السلعة على عدد ساعات العمل بنفقة الإنتاج التي تشمل عوامل أخرى في الإنتاج بالإضافة إلى العمل ، دون أن تبحث في الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف النفقات النسبية فإن نظرية نسب عوامل الإنتاج تحاول التعمق أكثر في التحليل .

\* دالة الإنتاج : تعرف على أنها العلاقة بين كمية الإنتاج من السلع وكمية عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه السلع .

\* تحدث " جوتفيد هابنرلر " على هذه النظرية في مؤلفه " نظرية التجارة الخارجية " سنة 1933.

الحرية والحماية

فقد أرجع أولين قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين <sup>1</sup>:

1. اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في دوال الإنتاج فيما بين الدول المختلفة .
2. اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة .

فاختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج ، يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول ، فحسب هيكشر كل دولة لها مصلحة أن تنتج السلع التي يدخل في إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج المتوفرة لديها ، وتستورد السلع التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج غير المتوفرة لديها . أما اختلاف دوال الإنتاج فمن الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توافر عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى ، فالسلع الزراعية مثلا تحتاج إلى الكثير من الأرض بالمقارنة مع رأس المال أو العمل ، في حين المنتجات الكيماوية أو الإلكترونية تحتاج إلى كميات وفيرة من رأس المال بالمقارنة مع الأرض ورأس المال ، وعليه فإن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض تنتج سلعا كثيفة الأرض ، والدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تنتج سلعا كثيفة رأس المال ، والدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تنتج سلعا كثيفة العمل <sup>2</sup>، وذلك حسب الجدول التالي الذي يبين تخصص الدولة في إنتاج سلع معينة دون غيرها نظرا لم تملكه من وفرة نسبية من عامل من عوامل الإنتاج داخل هذه الدولة .

الجدول رقم 04: مدى الوفرة والندرة النسبية لعوامل الإنتاج

الدول	عوامل الإنتاج			التخصص
	وفير نسبيا	نادر نسبيا	متوسط الوفرة نسبيا	
A	الأرض	العمل	رأس المال	سلع كثيفة الأرض
B	العمل	رأس المال	الأرض	سلع كثيفة العمل
C	رأس المال	الأرض	العمل	سلع كثيفة رأس المال

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على : فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ص : 77.

<sup>1</sup> كامل بكري ، الاقتصاد الدولي ( التجارة الخارجية والتمويل )، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001، ص 47 .

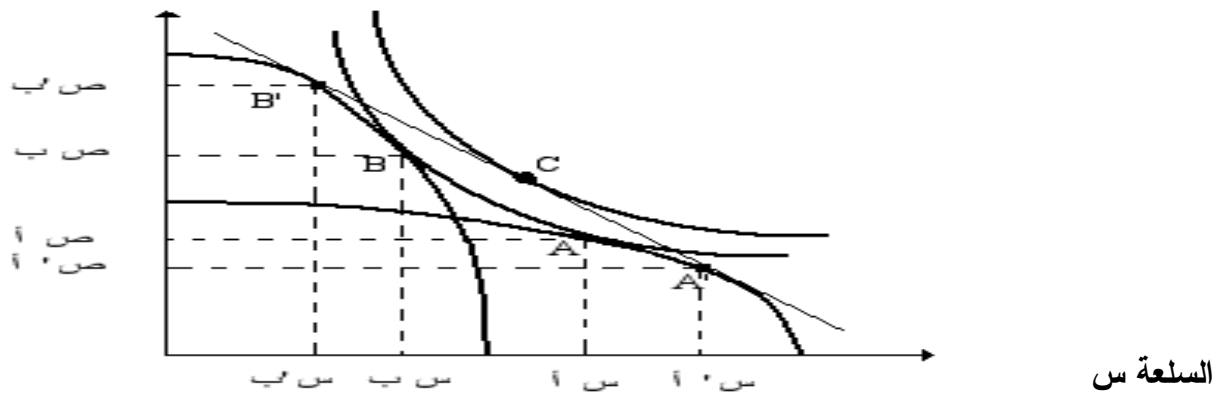
<sup>2</sup> محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب النجا ، مرجع سابق ، ص : 82 ، 83 .



الحرية والحماية

وبالتالي كل الدولة تنتج وتصدر السلع التي تعتمد على عوامل إنتاج وفيرة نسبيا من عوامل الإنتاج الأرخص فيه من الدول الأخرى ، في حين تستورد السلع التي تحتوي على عوامل إنتاج نادرة نسبيا لديها والأعلى منها في الدول الأخرى <sup>1</sup>. الشكل رقم 02 : التفسير الهندسي للنظرية .

السلعة ص



المصدر : سيد محمد عابد ، مرجع سابق ، ص 148 .

يرى كل من هكشر و أولين أن التخصص والتبادل الدوليين يحققان نفعاً للدولتين أكبر من حالة ما قبل التخصص والتبادل الدوليين ، والشكل السابق يقوم بالمقارنة في نقطة الإنتاج والاستهلاك في كلا الحالتين :

- قبل التجارة : يمس منحني سواء المجتمع منحني إمكانيات الإنتاج عند النقطة A (س أ، ص أ) بالنسبة للدولة أ، ويحقق التوازن الداخلي قبل التجارة في الدولة ب عند النقطة B (س ب، ص ب).

- بعد قيام التجارة : يتحدد المعدل الدولي عندما يمس المستقيم (ق) كل من منحنى إمكانيات إنتاج كل من الدولتين، عند النقطة A (س أ، ص أ) وعند النقطة B (س ب، ص ب)، وبعد تخصص الدولة أ في إنتاج السلعة س كثيفة العمل تتجه إلى إنتاج المزيد من السلعة س بالكمية (س أ < س أ) بينما تتجه الدولة ب إلى إنتاج المزيد من السلعة ص بالكمية (ص ب < ص ب) .

أما عن وضع الاستهلاك التوازني بعد التجارة فنلاحظ أن هناك نقطة التوازن واحدة للدولتين تتحدد عندما يمس المعدل الدولي أعلى منحني سواء ممكن على خريطة السواء المشتركة بين الدولتين، وذلك عند

<sup>1</sup>Lamia ben jemia katar , Relations Economiques Internationales ,centre de publication universitaire , Tunis ,2005 , p 19 .

## الحرية والحماية

النقطة C على منحنى سواء أعلى، وبالطبع فإن المكاسب المحققة بعد التجارة بالنسبة للدولتين تتمثل في الانتقال من منحنى سواء إلى منحنى سواء أعلى، والواقع خارج إمكانيات الدولتين<sup>1</sup>.

## المطلب الثالث : تقييم النظرية السويدية

تعتبر النظرية السويدية مكملة للنظرية الكلاسيكية ، لأنها بدأت من حيث انتهت النظرية الكلاسيكية ، من خلال ما توصل إليه كل من هيكشر وأولين أن التخصص الدولي يقوم على أساس اختلاف المزايا النسبية بين الدول ، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات ، أهمها :

1. تفترض النظرية تجانس عوامل الإنتاج الأساسية ( أرض ، عمل ، رأس المال )، فهي تهتم بالاختلافات الكمية لعوامل الإنتاج ، وتجاهل الاختلافات النوعية فيها ، فمثلا عامل الإنتاج رأس المال ينقسم إلى أربعة أنواع : رأس مال إنتاجي ، رأس مال اجتماعي ، رأس مال نقدي ، رأس مال من المخزون من المواد الأولية والسلع ، وهذا التقسيم يثير مشاكل من الناحية النظرية والواقعية ، فمن الناحية النظرية كل نوع له تعريف خاص به ، أما من الناحية العملية هناك مشكل إخضاع الأنواع المختلفة من رأس المال لمقياس من نوع واحد وتعميمه على كل الدول ، أما عنصر الأرض ، في الواقع ليس متجانس ، كما أن تحديد الموارد الطبيعية دون الأخذ بالتقدم التقني المستمر يعطينا صورة بعيدة عن الواقع الذي يتسم بالتطور ، أما عامل العمل الذي يختلف هو الآخر بأنواعه : اليدوي ، الفني ، النصف الفني المحترف ، كل هذه الاختلافات لم تأخذ بها النظرية ، وبالتالي تفودنا إلى نتائج مظلمة عن الواقع .

2. تفترض النظرية عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى ، فهذا الافتراض غير منطقي نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث ، فحركات رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ، والمساعدات المالية المقدمة من الدول المتقدمة للدول الفقيرة ، أصبحت ظاهرة منتشرة في هذا القرن ، وحركات تنقل العمال التي تعتبر محدودة نسبيا نظرا للقوانين التي تضعها الدول على الهجرة ، أما عنصر الأرض فهناك استحالة لانتقاله<sup>2</sup>.

تعتبر الانتقادات السابقة انتقادات نظرية ، ولكن أكبر انتقاد وجه للنظرية السويدية هو تلك الدراسة التطبيقية لهذا النموذج التي قام بها الاقتصادي الأمريكي المشهور ليونتييف " W.Léontief " على الاقتصاد

<sup>1</sup> سيد محمد عابد ، مرجع سابق ، ص 148 .

<sup>2</sup> محمد خالد الحريري ، الاقتصاد الدولي ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1977 ، ص ص : 56 ، 57 . نستبدله

الحرية والحماية

الأمريكي في مجال التجارة الخارجية، واستخدام فيها أسلوباً جديداً في التحليل الاقتصادي عرف باسم جداول المدخلات والمخرجات " Imput-out put " للبرهنة على مدى صحة هذه النظرية .

**المطلب الرابع : الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر وأولين**

في عام 1954 ، قام ليوننتيف باختبار مدى صلاحية نظرية هيكشر وأولين بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ، وكانت النتائج المتحصلة عليها متعارضة تماماً مع ما توصلت إليه النظرية السويدية ، لهذا سميت هذه النتائج بلغز ليوننتيف « Le Paradoxe de Léontief »

فتمودج هيكشر وأولين يقودنا إلى الاعتقاد بأن البلد يصدر منتجات تحوي نسبة عالية من عامل الإنتاج المتوفر بكثرة نسبياً ، بينما تستورد منتجات تحوي على نسبة عالية من عامل الإنتاج النادر لديها نسبياً ، وهكذا ، فإذا كانت إحدى الدول تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ، ولكن بندرة نسبية في عنصر العمل ، وبالتالي يتوقع أن تكون صادراته كثيفة رأس المال ، بينما تكون وارداته كثيفة العمل.

انطلاقاً من جدول ليوننتيف لسنة 1947 ، قام بحساب كمية العمل و رأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية وليس مقارنة كمية العمل وكمية رأس المال في حد ذاتهم ، كما هو موضح في جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947 .<sup>1</sup>

**جدول رقم 05 : كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار**

السلع المنافسة للواردات	الصادرات	ما قيمته مليون دولار من الاحتياجات من
3.097.339	2.550.780	رأس المال ( بالدولار بأسعار 1947 )
170004	182313	العمل ( بالعامل في السنة )
18000 دولار	14000 دولار	رأس المال لكل عامل ( لأقرب أقل دولار )

المصدر : عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ، ص 107 .

<sup>1</sup>Roger Dehem , précis d'économie internationale, les presses de l'université laval, Dunod, québec, 1982, p 43 .

## الحرية والحماية

يبين هذا الجدول أن إنتاج ما قيمة 1 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947، يحتاج استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 2,6 مليون دولار ، وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 182 ألف عامل ، وأن إنتاج ما قيمته 1 مليون من السلع المنافسة للواردات فإنه يحتاج إلى استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 3,1 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل ، وعليه وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل 14 ألف ، بينما أن وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات فإنها تتطلب ما قيمته ألف دولار من رأس المال لكل عامل 18 ألف .

ونستخلص من الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، أي أن البيانات الواردة في الجدول تبين أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لواردها كثيفة رأس المال .

واستنتج ليوننتيف من ذلك ، أن اشتراك الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل، يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل، لا كثيفة رأس المال، وهذا عكس ما هو شائع ، أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم، يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل، أي أن العكس هو الصحيح .<sup>1</sup>

وقد أثار ليوننتيف جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين ، وقد حاول أن يفسر هذا اللغز بقوله أن إنتاجية العامل الأمريكي تعادل 3 أمثال إنتاجية العامل في مكان آخر ، لذا يتعين ضرب عرض العمل الأمريكي في ثلاثة (3) للوصول إلى العرض الحقيقي ، فالاعتقاد بأن الاقتصاد الأمريكي مقارنة ببقية دول العالم يتميز بفائض نسبي في عنصر رأس المال وندرة في عنصر العمل ، وقد ثبت بأن الاعتقاد خاطئ ، وحقيقة الأمر أن العكس هو الصحيح .<sup>2</sup>

وقد انتقد الاقتصادي إلزورث ليوننتيف على أساس أن الكثافة الرأسمالية للصناعات الأمريكية المنافسة للواردات لا تصلح للمقارنة ، والمطلوب في الحقيقة هو مقارنة الكثافة الرأسمالية للصادرات الأمريكية مع الكثافة الرأسمالية في الدولة التي تنتج واردات الولايات المتحدة ، حيث أن أمريكا بلد غني برأس المال ، فإن صناعات بدائل الواردات الأمريكية ستستخدم بطبيعة الحال رأس المال أكثر نسبياً من

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ، ص ص 107 ، 108 .

<sup>2</sup> كامل بكري ، مرجع سابق ، ص ص : 54 ، 55 .

## الحرية والحماية

الدول التي تقوم بتوريد سلع مماثلة للولايات المتحدة الأمريكية ، وليس من المستغرب أن إنتاج سلع في أمريكا تستورد عادة من الدول الأخرى سيستلزم نسبة رأس المال إلى العمل أعلى مما توجد عادة في الصناعات التصديرية الأمريكية ، وكان الواجب على ليونتييف أن يرى ما إذا كانت السلع المستوردة في أمريكا كثيفة رأس المال أم كثيفة العمل في بلد الأصل .

وحجر الزاوية في انتقاد إلزورث ليونتييف ، أن دوال الإنتاج ليست متماثلة فيما بين الدول ، فمثلا الأرز يمكن أن ينتج في بورما بكميات كبيرة من العمل وكمية صغيرة من رأس المال ، في حين يمكن أن ينتج في جنوبي الولايات المتحدة الأمريكية بكمية قليلة من العمل وكمية كبيرة من رأس المال ، فافتراض أن دوال الإنتاج متشابهة لم يعد منطقيا <sup>1</sup>.

## المبحث الخامس : الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية

بقيت كل نظرية من نظريات التجارة الدولية السابقة الذكر قائمة ، حتى تأتي النظرية التي تليها وتسلط الضوء على النقص الحاصل فيها واقتراح بديل له ، حسب متطلبات البيئة التي نشأت فيها ، إلى أن خلصت بنظرية هيكشر وأولين التي قامت على مبدأ النفقات النسبية ، إلا أنها مع مرور الزمن اكتشف ليونتييف التناقض في تفسير التجارة الخارجية حسب هذه النظرية ، لذلك تساؤل الكثيرون عما إذا كانت تلك النظريات تفسر بصورة كافية للواقع العملي ، وتمخضت المناقشات إلى ظهور اتجاهين أساسيين هما :

## المطلب الأول :الاتجاه الأول

يسعى أصحاب هذا الاتجاه إلى هدم نموذج هكشر وأولين، ويضم كافة النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ، التي حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية انطلاقا من جانب العرض، واختبار سلامة الفروض الأساسية التي يقوم عليها الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية منهاجا لها ويشمل هذا الاتجاه المناهج الثلاثة الرئيسية التالية :

## الفرع الأول : الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصادي " B.S MINHAS " وأثبت فيها قابلية

دوال الإنتاج للانعكاس، أي أنه أثبت أن دالة الإنتاج كثيفة العمل يمكن أن تصبح عند مستوى معين من

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 57 .

## الحرية والحماية

الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج دالة كثيفة رأس المال، وبالتالي يتغير هيكل الصادرات من السلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال ، وبالمقابل يتغير هيكل الواردات بالتبعية من سلع كثيفة رأس المال إلى سلع كثيفة العمل. وفي هذه الحالة يكون قد تم حل لغز ليوننتيف من خلال هدم فرضية عدم انعكاس دوال الإنتاج الأساسية التي يعتمد عليها نموذج هكشر و أولين .<sup>1</sup>

إن وفقاً لظاهرة قابلية كثافة دوال الإنتاج للانعكاس، فإنه من المستحيل القول بوجود هيكل ثابت للتجارة الخارجية لكل طرف من أطراف التبادل الدولي .

### الفرع الثاني : الدراسات التطبيقية الأخرى: التي تمت حول هيكل الحماية التجارية في أي اقتصاد

وطني، لإظهار مدى التحيز للصناعات الوطنية، سواء منها كثيفة العمل، أو كثيفة رأس المال، والتي من نتائجها، أصبح تفسير لغز ليوننتيف على أساس تحيز هيكل الحماية التجارية الأمريكية لصالح الصناعات كثيفة العمل، على حساب الصناعات كثيفة رأس المال، الأمر الذي جعل هيكل الصادرات الأمريكية كثيفة العمل في حين أن هيكل وارداتها كثيفة رأس المال، نتيجة لغياب حرية التجارة الخارجية، وبالتالي هدم أحد الفرضيات الأساسية ( حرية التجارة الخارجية ) للنظريات البحتة في التجارة الخارجية .<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: نظرية ليندر: قدم الاقتصادي السويدي SAFFAN B. LINDER في مقال له في

أوائل الستينات تفسيراً لقيام التجارة الدولية ، يعتمد على منهج ديناميكي ، يعتمد على منهج ديناميكي مختلف عن الكلاسيك ونيوكلاسيك ، فقد تميز ليندر في هذا المقال بأنه فرق في تفسير التجارة الدولية بين السلع والدول التي تنتجها ، فتجارة السلع الأولية تتم عادة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة ، والسلع المصنعة التي تكون بنسبة أكبر بين الدول المتقدمة الصناعية .<sup>3</sup>

ومن بين الفروض التي قام عليها تحليله هي :<sup>4</sup>

1. الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواق كبيرة ورائجة ، وذلك من أجل إنتاج كبير الحجم الذي يؤدي إلى تحقيق وفورات حجم اقتصادية وتخفيض تكلفتها ، وبالتالي تمكثها من غزو الأسواق الأجنبية .

<sup>1</sup> عبد الرشيد بن ديب ، مرجع سابق ، ص 45 .

<sup>2</sup> نفس المرجع سابق ، ص: 45 ، 46 .

<sup>3</sup> أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية ، 1999 ، بدون ذكر دار النشر ، ص 73 .

<sup>4</sup> رشاد العصار و آخرون ، التجارة الخارجية ، دار المسيرة ، عمان ، 2000 ، ص 44 .

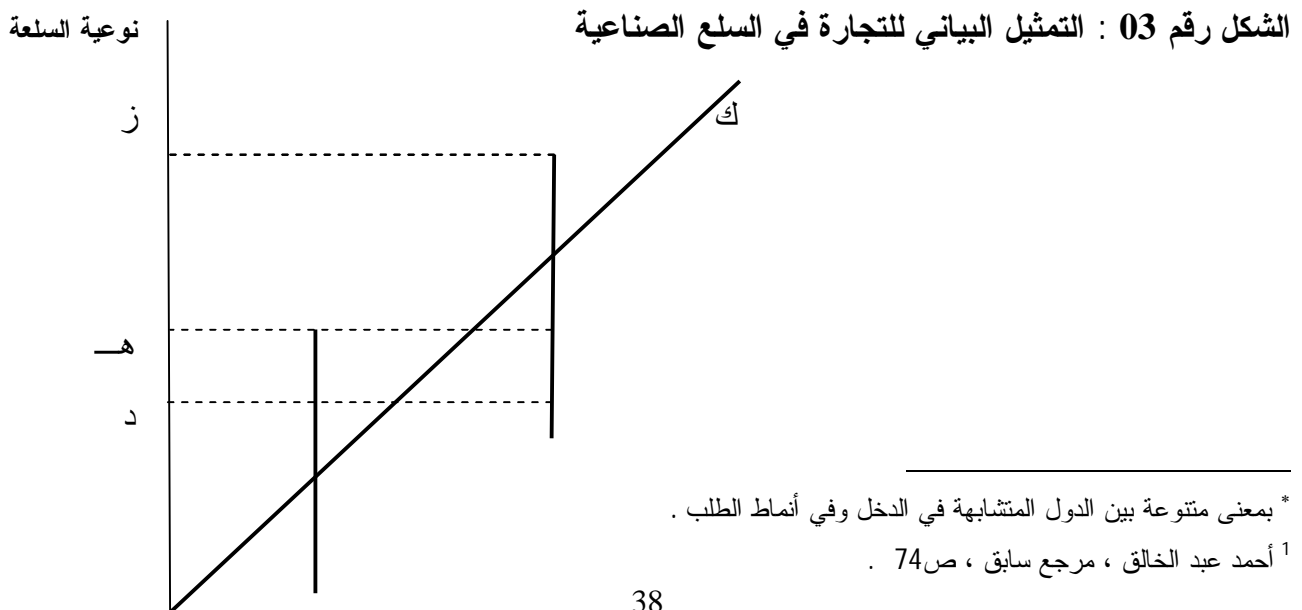
الحرية والحماية

2. افترض أن الدولة تتميز بتشابه الدخل وتشابه الذوق ، وبالتالي فإن فرص التصدير للدولة تكون في أسواق الدول الأخرى المتشابهة من حيث الدخل ( من هنا جاء اسم النظرية ) .

فاختلاف نوع السلع حسب ليندر له تأثير على التجارة الدولية ، فالسلع الأولية ( سلع كثيفة الاستخدام للمواد الأولية ) حسب رأي ليندر فإن نموذج هيكشر وأولين يصلح لتفسيرها ، إذ تتمتع الدول الغنية بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تعتمد على المواد الأولية ، وبالتالي تستطيع التخصص في إنتاجها وتصديرها ، فهذا يؤدي إلى قيام التجارة بينها وبين الدول الأخرى التي تتمتع بندرة نسبية في توافر هذه المواد الأولية في السلع الأولية ، والتجارة في السلع المصنوعة غير المتجانسة وفي نفس الوقت متميزة بطريقة أخرى\*

يرى ليندر أن هذا الأمر أكثر تعقيدا ، إذ تتعدد العوامل المؤثرة في الصادرات والواردات منها ، فقد اعتمد ليندر على أن المحدد الأساسي للصادرات من هذه السلع هو وجود طلب محلي قوي عليها ، باعتبار أن الطلب الخارجي هو امتداد للطلب الداخلي ، لذلك سمي هذا الأخير بالطلب الممثل<sup>1</sup> ، فكثافة التجارة في السلع الصناعية عند ليندر هي مقياس لحجم التجارة الدولية باستبعاد تأثير حجم الدول على التجارة الدولية بينها ، وتقاس هذه الكثافة بميل لدول للاستيراد من بعضها ، فكلما تشابه هيكل الطلب في الدولتين كانت التجارة محتملة بينهما أكثر كثافة ، ومن بين محددات هيكل الطلب : الدخل المتوسط ( كلما ارتفع متوسط الدخل في الدولة يؤدي إلى تحول الطلب إلى سلع معقدة التركيب ) ، المناخ ، اللغة ، الدين والثقافة .

والشكل التالي يوضح العلاقة بين متوسط الدخل وهيكل الطلب وتأثيرها على نمط التجارة الدولية .



الحرية والحماية

ج

ب

أ

متوسط الدخل

م 1 ل 2 ل ل

**المصدر:** عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 135.

من خلال هذا الشكل الذي يصور العلاقة بين متوسط الدخل (ل) المحور الأفقي ، ونوعية السلع المطلوبة سواء لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار (ن) المحور الرأسي ، فنلاحظ أن العلاقة بينهما طردية ، أي كلما ارتفع متوسط الدخل ارتقت نوعية السلع المطلوبة إلى أكثر تعقيدا ، فهناك عدة عوامل من شأنها تجعل العلاقة المشار إليها علاقة متوسطة مع وجود انحرافات حولها ، فمثلا عدد متوسط الدخل (ل1) يكون متوسط نوعية السلع المطلوبة (ب) ، ولكن النوعية تتفاوت داخل المدى (أ هـ) ، وبالمثل عند المستوى الدخل (ل2) يكون متوسط نوعية السلع المطلوبة (و) تتفاوت داخل المجال (ج ز) ، والسلع الواقعة في المدى النوعي (أ هـ) تمثل سلع الصادرات والواردات المحتملة للدولة التي متوسط دخلها (ل1) ، والسلع الواقعة في المدى النوعي (ج ز) تمثل سلع الصادرات والواردات المحتملة للدولة التي متوسط دخلها (ل2) ، والمدى (ج هـ) يمثل طلبا متداخلا بين الدولتين ، وعلى ذلك فإن التجارة تقوم بين الدولتين في السلع الممثلة نوعيتها بهذا المدى ، ويمكن أيضا تحديد الطلب الممثل ، فكلما اقتربت نوعية السلع من متوسط النوعية المشار إليها ، كان الطلب على هذه السلع نمطي أو ممثل ، وعليه فالدولة الأولى طلبها على السلع الواقعة في المدى النوعي (ج د) طلبا ممثلا بالمقارنة على السلع الواقعة في المدى النوعي (د هـ) ، والدولة الثانية طلبها على السلع الواقعة في المدى النوعي (د هـ) طلبا ممثلا بالمقارنة بالسلع الواقعة في المد النوعي (ج د) ، فتطبيق فكرة الطلب الممثل يضيق نطاق الصادرات المحتملة للدولة الأولى من (ج د) إلى (ج هـ) ، ونطاق الصادرات المحتملة للدولة الثانية من (ج هـ) إلى (د هـ).<sup>1</sup>

احتوت نظرية ليندر على كثير من الحقائق ، فالدول النامية بخصائصها لا تستطيع الاستفادة كثيرا من قيام التجارة الدولية ، لأن التجارة أن أدت إلى ارتفاع مستويات ادخل في الصادرات الأولية ، فأنها قد تصيب القطاعات الأخرى خاصة المنافسة للواردات بالتراخي والتراجع ، وهو ما يعرف بالمرض الهولندي ، إلا أنها تستطيع تحقيق استفادة إذا أحسنت استخدام مواردها من الصادرات ووجهتها لتنمية قطاعات أخرى غير

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص ص : 135 ، 136.



## الحرية والحماية

تصديرية دون إهمام مزاياها التصديرية والعمل على تصحيح هيكل اقتصادها بما يزيد الصادرات ويحد من الواردات التقليدية ، وخير مثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا التي حققت معدلات نمو في التجارة العالمية تفوق الدول الصناعية الكبرى ، بإقامة تجارة الإقليمية بينها وبين دول أمريكا اللاتينية<sup>1</sup> .

وكتقييم لنظرية ليندر نقول أنها ساهمت في تفسير التجارة الدولية ، ولكنها لم تخلو من بعض الانتقادات ساهمت في تطوير الاقتصاد :

1. اهتمت بجانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي ، وهو اعتبار أهملته نظرية نسب عناصر الإنتاج بتركيزها على فروض غير واقعية .
2. أكدت الفارق الجوهرى بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية والدول المتقدمة ، وهي بهذا اقتربت من الواقع الاقتصادي .
3. انتهجت المنهج الديناميكي في تحليلها ، وهو ما مكن من إلقاء الضوء على العلاقة بين التجارة الدولية وكمية ونوع الموارد ، فقد ذهبت إلى مدى أبعد من نظرية نسب عناصر الإنتاج التي اهتمت بتخصيص كمية الموارد .
4. قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخول بين دول العالم ، الشيء الذي أدى إلى الانسجام بين النظرية والواقع .
5. ألقت النظرية ظلالة من الشك حول مذهب حرية التجارة ، مؤكدة على أن وضع حرية التجارة ليس بالضرورة أفضل من وضع عدم حرية التجارة التي كانت تبلغ جنوب إيطاليا أربعة أمثالها في شمال إيطاليا ، أدى إلى الاختفاء الشبه الكامل لصناعات الجنوب .
6. التجارة الدولية واللامساواة في الدخول ، أقر ليندر أن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن أي الدول المتقدمة ، ولا تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي الجامد أي الدول المتخلفة أو النامية ، وهو ما يترتب عليه اتجاه اتساع الفجوة بين متوسط دخل الفرد بين الدول المتقدمة والنامية ، فالتبادل الدولي حسب ليندر إذن ليس وسيلة لتضييق الهوة في الدخل بين الدول المتقدمة والنامية بل يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينها<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص ص : 76 ، 77 .

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص ص : 142 ، 143 .

## الحرية والحماية

## المطلب الثاني : الاتجاه الثاني

ويتعلق بمجموعة الدراسات والنظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتييف من خلال تطوير نموذج هكشر وأولين، والنظريات الكلاسيكية التي تفسر ظواهر التجارة الخارجية من جانب العرض، وتتفق مع هذا النموذج في تفسير نمط وشروط التجارة الخارجية، من خلال اعتبار أن العرض متغيرا اقتصاديا مستقلا وأن الطلب متغيرا اقتصاديا تابعا، غير أن نقطة الخلاف بينهما، تتمثل في بساطة التحليل الذي قدمه نموذج هكشر وأولين وعدم قدرته على استيعاب الظواهر الاقتصادية الدولية التي نتج عنه مسيرة الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وتتمثل مهمة هذه المناهج والنظريات الجديدة في تطوير نموذج هكشر وأولين، من خلال إسقاط العديد من الفروض غير الواقعية التي يعتمد عليها هذا النموذج، والأخذ بفروض أكثر انسجاما مع حقائق الواقع الاقتصادي العالمي الراهن، وذلك من خلال إنجازات الثورة الصناعية الثانية المعروفة باسم " الثورة التكنولوجية " والثورة الصناعية الثالثة المعروفة باسم " ثورة المعلومات " وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في النماذج المبسطة التي صاغتها النظريات الكلاسيكية لتفسير ظواهر التجارة الخارجية ويتضمن هذا الاتجاه من : النظرية التكنولوجية و نظرية نسب عوامل الإنتاج الحديثة لكيسنج<sup>1</sup>.

**الفرع الأول: النظرية التكنولوجية :** تعتبر التحليل الديناميكي الشيء الجديد الذي أضافته النظرية لتفسير قيام التجارة الدولية على أساس تخصصها بأنواع المنتجات، مستندة في ذلك إلى التطورات التكنولوجية ، بخلاف نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية و نيوكلاسيكية التي لم تأخذ الزمن بعين الاعتبار .

التطورات التكنولوجية يمكن تتخذ شكل اختراع أو اكتشاف ، وهو الأساس الذي تستند إليه عملية التطور التكنولوجي والتجديد الذي يتم من خلاله استخدام وإدخال هذا الاختراع أو الاكتشاف في تحديث النشاطات الاقتصادية وتجديدها ، عن طريق استخدام طرق جديدة في الإنتاج ، استخدام وسيلة جديدة من وسائل الإنتاج أو التوصل إلى سلعة جديدة ، اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية ، سوق جديدة أو إعادة تنظيم صناعة ما<sup>2</sup> ، وتستند النظرية التكنولوجية إلى مجموعة من الفروض هي :<sup>3</sup>

1. الحصول على المعلومات عن التجارة الدولية بين الدول لا يعتبر حرا ، بل انه خاضع للكثير من التعقيدات التي تعرقل حركة انسياب هذه المعلومات عبر الحدود ، ومن أجل تحقيق هذا الانسياب يجب تحمل

<sup>1</sup> عبد الرشيد بن ديب ، مرجع سابق ، ص 46 .

<sup>2</sup> فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق ، الأردن ، 2001 ، ص 79 .

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، ص ص : 80 ، 82 .

## الحرية والحماية

" تكاليف المعلومات " ، وهذا يرتبط بالعمل على تخصيص إنفاق استثماري على مجالات البحث والتطوير التكنولوجي ، والعائق أمام هذا التخصيص للموارد الاستثمارية قو قلة المعرفة عن حالة السوق في الداخل والخارج ، وهذا يقتضي تحمل نفقات مرتفعة لتوفير مثل هذه المعلومات ، وهذا مرتبط بالدول الصناعية المتقدمة التي لديها سوق داخلية واسعة ، استنادا إلى طلبها المحلي على السلع والمنتجات الجديدة التي تركز على الاختراعات والاكتشافات .

2. اختلاف الأساليب الفنية المستخدمة في عملية الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول ، مما يعني عدم تجانس وتماتل دوال الإنتاج ، وبالتالي فإن التكنولوجيا التي يمكن أن تستخدم في إنتاج سلعة معينة وخاصة الجديدة ليست الشائعة وليست متوافرة في الدوق الدولية ، مما يدفع بالدول لجعلها أساس لاحتكارها ولا امتيازات شركاتها ، وعلى هذا الأساس يرى أصحاب النظرية التكنولوجية أن التطور التكنولوجي يمثل عنصرا جديدا من عناصر الإنتاج ، وفي ضوء ذلك ، تم تقسيم المزايا النسبية إلى نوعين هما :

أ- **المزايا النسبية الطبيعية** : والتي تصل بالاختلاف بين الدول في مدى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج فيها وبالتالي أسعارها ، ومن ثم في التكاليف النسبية لإنتاج السلع تبعا لذلك ، وهو ما اعتمده النظرية الحديثة في تفسيرها لأسباب قيام التجارة الدولية .

ب- **المزايا النسبية المكتسبة** : وهي تركز على العديد من العوامل التي تشكل أساس هذه المزايا ، والتي من أبرزها :

- التطور النوعي للموارد البشرية والمتمثل بتوفر العلماء والباحثين والاختصاصيين والفنيين والعمال الماهرين ... إلخ ، بالشكل الذي يؤدي كل منهم إلى زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية .

- مزايا وفورات الحجم المرتبطة بما تتيحه الأسواق اللازمة لتصريف السلع بالشكل الذي يوفر إمكانية لقيام حجم كبير للإنتاج .

- التطور التكنولوجي المستند إلى التوسع في البحث العلمي والتكنولوجي استنادا إلى توفر البيئة التي تساعد على ذلك ، وتوفر الإمكانيات البشرية والفنية والمادية والمالية ، والطلب والحوافز التي تدفع إلى ذلك ، التي ينجم عنها تزايد مدى الاكتشاف والاختراع .

## الحرية والحماية

ت- مما سبق ، ونتيجة اختلاف الدول في مدى تطورهما التكنولوجي وقدرتها على القيام بذلك ، فإن دوال الإنتاج ليست خطية ، وغير متجانسة (كما افترضت النظرية الكلاسيكية )، وبالتالي يمكن أن تؤدي التطورات التكنولوجية ، وهو ما يحصل غالبا ، إلى زيادة الإنتاج المتحقق مقابل استخدام عوامل إنتاج معينة ، وهو ما يعني خضوع العملية الإنتاجية إلى قانون الغلة بدلا من ثبات الغلة .

ث- إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول ، من حركة رؤوس الأموال الواسعة بين الدول ، وما صاحبها من المتاجرة بالسلع الوسيطة والاستثمارية بين الدول ، بواسطة الشركات الدولية .

ج- الاعتماد على التحليل الحركي ، حيث يدخل التغير الذي يحصل في الميزة النسبية في الاعتبار ، لذلك يتم تفسير قيام التجارة الدولية على أساس التطورات التكنولوجية .

ومن بين النماذج التكنولوجية لتفسير التجارة الدولية نذكر الفجوة التكنولوجية ، نموذج دورة حياة المنتج .

### أولا : نموذج الفجوة التكنولوجية

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها هيكل المعرفة والمهارات المتاحة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات ، فالتكنولوجيا لها تأثير كبير على التجارة الدولية عن طريق جلب سلع جديدة على الدوام إلى السوق<sup>1</sup> ، فالتجارة بين الدول تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في عملية الإنتاج ، وهي بذلك تفرق بين الدول صاحبة التكنولوجيا والمستوردة لها ، وهذه الأخيرة دائمة التغير فإنها تؤثر بشكل كبير على التجارة ، ولو أن هذه التكنولوجيا يختلف تطبيقها من دولة لأخرى .

يرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية إلى الاقتصادي Posner ، والتي مفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية أثر على هيكل التجارة الدولية ، حيث تتمتع الدول المتقدمة على ميزة نسبية مكتسبة أدت إلى تفوقها في العديد من السلع ، ويرجع وجود الميزة النسبية إلى عاملين أساسيين هما : - وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم

- اكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة .<sup>2</sup>

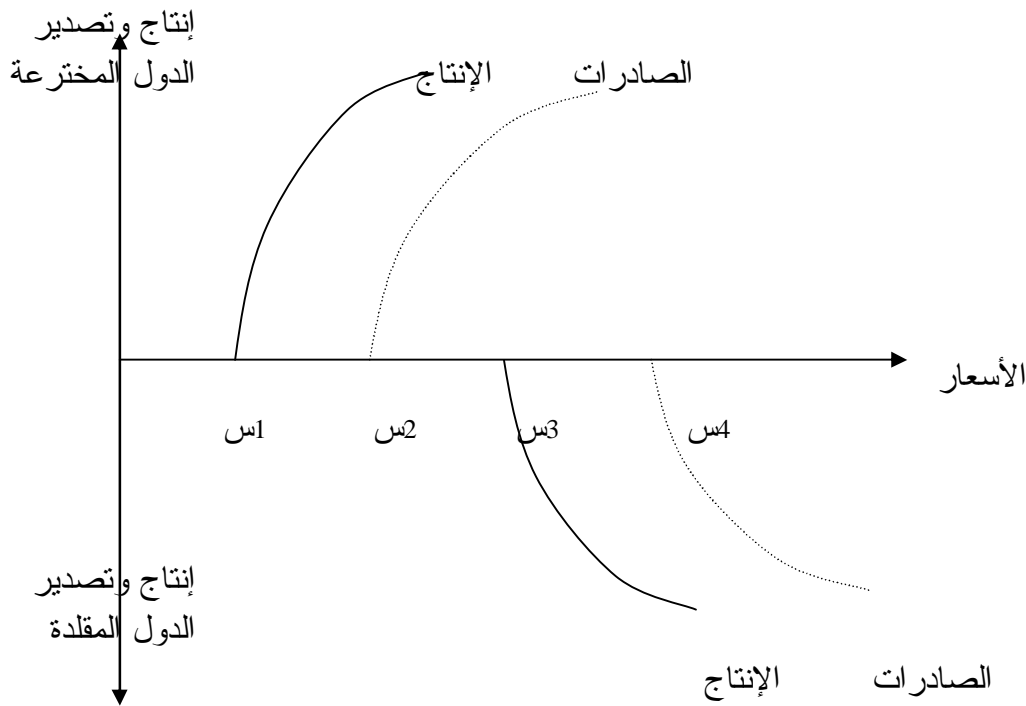
<sup>1</sup> جون هيدسون ، مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة : طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 1987 ، ص 134 .

<sup>2</sup> سكيبة حمود ، مرجع سابق ، ص 92 .

الحرية والحماية

وبما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساو من التكنولوجيا ، لذلك يظهر بما يسمى "الفجوات التكنولوجية" ، تتركز فيها التكنولوجيا لدى عدد قليل نسبيا من الدول ، التي تسعى إلى تطوير ميزة نسبية قوية في السلع ذات التكنولوجيا العالية ، وكلما ركزت الدول الأكثر تقدم في إنتاج السلع ذات المستوى التكنولوجي المرتفع ، فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة تنتقل إلى الدول أكثر تخلفا في عملية التنمية<sup>1</sup>، أطلق الاقتصادي M.V. Posner وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية اسم " تجارة الفجوة التكنولوجية " على النموذج الذي أسسه، ويمكن تحديد هذه الفجوة بيانيا باستخدام مصطلحات فجوة الطلب وفجوة التقليد<sup>2</sup>.

الشكل 04 : تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية



المصدر : سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص 240 .

<sup>1</sup> جون هيدسون ، مارك هرنندر ، مرجع سابق ، ص 134 .

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية)، الجزء الأول ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 2005 ، ص 239 .

## الحرية والحماية

من خلال الشكل السابق الذي يوضح الإنتاج والتصدير بين نوعين من الدول ، نلاحظ أن هناك فجوتين مختلفتين هما :<sup>1</sup>

- **فجوة الطلب**: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد للدولة صاحبة الاختراع التي تحتكر إنتاج المنتج وتصديره عند س1 ، وبداية إنتاجه في الدولة المقلدة عند س2 .

- **فجوة التقليد** : وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدولة صاحبة الاختراع (الدول المتقدمة) س1، وظهوره في الدول المقلدة (الدول النامية) س3.

الفجوة التكنولوجية هي دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب (س1 - س2) وفجوة التقليد (س1 - س3) .

يمكن القول أن النموذج الذي عرضه Posner في تجارة الفجوة التكنولوجية أظهر بعض القصور ، المتمثل في عدم التمكن من الإجابة على سؤالين هما : لماذا ظهرت التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدماً دون غيرها ؟ و ما طول الفترة التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع الاحتفاظ بمزاياها النسبية المكتسبة في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا ؟ فالإجابة على السؤال الأول تكمن في معرفة السياسة المتبعة من طرف المنتجين من خلال البحث والتطوير في أساليب الإنتاج ، أما السؤال الثاني فالإجابة عليه تكمن في نموذج دورة حياة المنتج الذي سد الثغرة التي وقعت فيها النظرية التكنولوجية .

### ثانياً: نظرية دورة حياة المنتج

يدرس هذا النموذج العلاقة بين المبيعات من المنتج في كل فترة وعمر هذا المنتج ، وأيضاً يمكن أن يسمح لان بالتنبؤ بتقييم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجه هذا المنتج من أجل وضع استراتيجيات السوق لمناسبة ، كما يمكنه أن يساهم في تحليل أنماط التجارة أي تفسير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يؤدي إلى اختلاف الأسعار كأساس للتجارة الدولية ، وقد قامت عدة محاولات لربط هذا النموذج بالتجارة الدولية ، والتي بدأها كل من vernon في 1961 و Hirsch في 1967<sup>2</sup> ، فقد استعملوا النموذج من أجل شرح هيكل التجارة الدولية وتفسيرها وفق التحليل الديناميكي مع إدخال التكنولوجيا ، وفيما نقدم تفسير كل منهما على حدا .

<sup>1</sup> فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 87 .

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 72 .

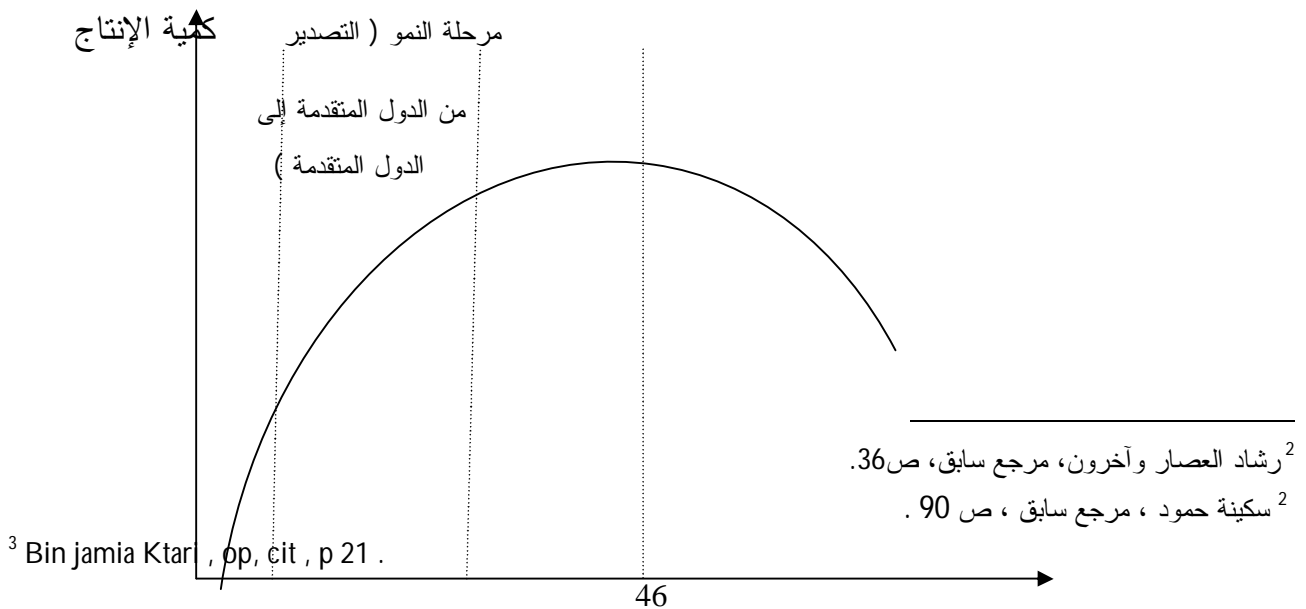
الحرية والحماية

**1- نموذج vernon** : قام raymond .vernon ببناء نموذج على افتراض أن التفوق التكنولوجي الذي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يعطي لأمريكا أن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، ثم تنقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة، وذلك بعد تحقيقها للنجاح والرواج ، ومع التوسع في الطلب الأجنبي على هذه السلع التي وصلت إلى حجم كبير بما فيه من الكفاية لتحفيز المنشآت الأجنبية للحصول على التكنولوجيا الإنتاجية اللازمة، ستباشر في الإنتاج و البيع في السوق المحلي في المرحلة الأولى، ثم التصدير إلى أسواق أخرى ماعدا سوق الولايات المتحدة ، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة، وباكتسابها الخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع ستباشر في التصدير إلى الولايات المتحدة<sup>1</sup> ، وبناء على ذلك ، قدم Vernon افتراضين لبناء نموذج ، تمثلا في :<sup>2</sup>

- وجود منتجات جديدة تتلاءم وأصحاب الدخول المرتفعة .
- توفر عنصر العمل الماهر، ومنه الإنتاج سوف يبدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ينتقل إلى دول أخرى .

فقد اعتبر Vernon أن دورة حياة المنتج تمر بثلاث مراحل مختلفة تتمثل في : مرحلة المنتج الجديد أي اختراع منتج جديد ، والمرحلة الثانية مرحلة النمو ومرحلة النضج ، أما الدراسات الخاصة بالتسويق أضافت مرحلة رابعة في هذه الدورة وهي مرحلة تدهور المنتج<sup>3</sup> ، والشكل التالي يمثل مراحل دورة حياة المنتج .

الشكل 05 : مراحل دورة حياة المنتج والتجارة الدولية



## الحرية والحماية

المنتج الجديد ( بدون تصدير )	مرحلة النضج التصدير من الدول المتقدمة إلى الدول المتقدمة والنامية)	الزمن
---------------------------------	--	-------

source : Lamia Ben Jamia ,op , cit , p 21.

من خلال هذا الرسم البياني ، نقوم بشرح كل مرحلة من مراحل المنتج :

1. **مرحلة المنتج الجديد** : تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي يكون الإنتاج بصفة معتبرة والذي يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وباستخدام الولايات المتحدة الأمريكية كإطار مرجعي ، لأنها التي تتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد واليد العاملة الجذ موهلة ، وفي سوق جد محدود ، أي نكون في حالة الاحتكار التام للمنتج ، و يتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظرا لأنها مصدر للتكنولوجية <sup>1</sup> .

وبالتالي تحددت العوامل التي تؤدي إلى توطين صناعات دورة المنتج في الدول الصناعية الأكثر تقدما دون غيرها من الدول الأخرى ، وبهذا يكون نموذج دورة المنتج قد أجاب عن السؤال الذي عجز نموذج الفجوة التكنولوجية على الإجابة عليه وهو السؤال الأول ، وهنا اتفق LINDER مع نموذج VERNON ، أن الطلب على المنتجات الجديدة ذات الجودة العالية ، والأسعار المرتفعة نسبيا، ساعد الدول الصناعية المتقدمة ذات المستوى المرتفع من متوسط دخل الفرد تعتبر موطناً أصلياً للمنتج .

2. **مرحلة النمو** : في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتج بسرعة ، ويبدأ في تصدير المنتج من الدولة صاحبة الابتكار إلى الدول أخرى ، وبالتالي ظهور منافسين في السوق الدولي، وهذا نظرا لحاجة الدولة لتصريف المنتج الأصلي وتوسيع سوقه، فيبدأ الإنتاج في الظهور في عدة مناطق ويصبح نمطي .

3. **مرحلة النضج** : في هذه المرحلة فإن التكنولوجيا تكون منتشرة بين دول العالم المتقدمة والسائرة في طريق النمو ، فأخذ منتجو الدول السائرة في طريق النمو بتحويل مبيعاتهم إلى الدول المتقدمة من أجل زيادة الأرباح وتقليل من التكاليف وبالتالي منافسة تكون قوية عن طريق الأسعار، وهذا نظرا لكون المنتج أصبح

<sup>1</sup> Brahim Guendouzi , op , cit , p 29 .



## الحرية والحماية

نمطي والإنتاج يتمركز في الدول ذات الأجور المنخفضة ، فتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المتطورة مصدرة لهذا المنتج .<sup>1</sup>

**2 – نموذج HIRCH:** يعتبر HIRCH من مؤسسي المدرسة التكنولوجية في التجارة الدولية، قام بإجراء تعديلات على نموذج دورة المنتج ، قصد إيجاد العلاقة التي تربط بين التطور التكنولوجي، والدول السائرة في النمو، حيث اختصر نموذج دورة المنتج إلى ثلاث مراحل ، استند في عرضه إلى الفرضيات التالية:<sup>2</sup>

- التركيز على دالة الإنتاج ، والتغير في استخدام عوامل الإنتاج عبر دورة حياة المنتج .
  - قام بتضمين رأس المال البشري في نمودجه عن نموذج دورة حياة المنتج .
  - لم يقدم أي نموذج محدد لميكانيكية تقديم المنتج الجديد .
  - قدم نموذج كأساس للتجارة ، وليس كأساس لتوجيه الاستثمارات .
- وبناء على ذلك ، فقد قسم HIRCH مراحل دورة حياة المنتج إلى:<sup>3</sup>

**المرحلة الأولى :** مرحلة المنتج الجديد ، التي تتميز باستخدام كبير لرأس المال البشري\* سواء المؤهل من خبراء، ومهندسون ... إلخ، أو غير المؤهل .

**المرحلة الثانية :** دخول المنتج مرحلة النمو والنضج ، وتحثل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات ( كثافة رأسمالية ) مع بقاء المهارات المؤهلة .

**المرحلة الثالثة :** وفيها يدخل المنتج مرحلة النضج ، ويصبح نمطيا يتمتع بالثبات والاستقرار .

ومما سبق يميز HIRCH بين الدول الأكثر تقدما ذات المهارات العالية المستوى التي تكون لها ميزة نسبية للإنتاج في مرحلته الأولى ، ثم تأتي الدول المتقدمة الأخرى التي تتمتع بكثافة رأسمالية بالإضافة للعمل ، ثم الدول الأقل تقدما ، وهكذا يتم الإنتاج وتحدد الميزة النسبية تبعا لذلك ثم يأتي دور التجارة الدولية .

وقد ركز HIRCH على خمسة عناصر رئيسية يلخص فيها دورة حياة المنتج ، وذلك وفقا للجدول التالي :

<sup>1</sup> Bin jamia Ktari , op, cit , p 22

<sup>2</sup> فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 84 .

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، ص 84 .

\* يعرف على أنه نسبة الأيدي العاملة الماهرة إلى إجمالي قوة العمل في صناعة ما أو في بلد ما .

الحرية والحماية

جدول رقم 06 : مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها

المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	خصائص دورة المنتج
ثبات التكنولوجيا واستخدامها على آجال طويلة	التغير المستمر في الإنتاج	تغير مستمر في الأساليب المستخدمة، والاعتماد على الوفورات الخارجية	الفن التكنولوجي
عالية بسبب وجود كميات كبيرة من الآلات	عالية بسبب ارتفاع تكاليف الاستبدال	ضعيفة	كثافة رأس المال
امكانيات مادية مطلوبة للدخول في الصناعة مع تناقص عدد الشركات	نمو الشركات	الدخول لمعرفة فن الصناعة محدود مع العديد من الشركات التي تقدم خدمات متخصصة	شكل الصناعة
عمالة ماهرة وغير ماهرة	إدارة	علماء ومهندسون	رأس المال البشري
يتحدد بواسطة المشتريين	وجود منافسة بين الشركات مما يؤثر على السعر بالانخفاض المستمر	يتحدد بواسطة البائعين	شكل الطلب

المصدر: فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 85 .

## الحرية والحماية

إذن باستخدام هذا النموذج المعدل لدورة المنتج يكون HIRCH قد توصل إلى تفسير محدد لنمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، حيث تكون صادرات الدول السائرة في طريق النمو تتكون بالأساس من نسبة عالية من سلع ريكاردو و سلع دورة المنتج الناضج وهي سلع هكشر و أولين (كثيفة العمل)، نظرا لتمتعها بوفرة نسبية في عناصر الإنتاج وهي الأرض، وعنصر العمل غير الماهر، أما صادرات الدول الصناعية المتقدمة فإنها تتضمن على نسبة عالية من سلع دورة المنتج الجديدة، و سلع هكشر و أولين كثيفة رأس المال المادي نظرا لوفرة عنصر رأس المال البشري ورأس المال المادي لديها .

وفي دراسة سابقة لنفس الكاتب باستخدامه للنظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية في العلاقات الاقتصادية بين الجماعة الأوروبية، ودول الجامعة العربية حيث توصل من خلالها إلى النتائج التالية :

- تمتع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتج، نظرا لوفرة عنصر رأس المال البشري، وتفوقها التكنولوجي نظرا لما تقوم به من استثمارات في مجال البحوث والتطوير .

— تمتع الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال ( المنتجة للبتروول ) بمزايا نسبية كامنة في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتج ، وهو قطاع البتروكيمياويات وهذا يعود إلى وفرة المواد الأولية ورؤوس الأموال اللازمة لإنتاج هذه الصناعات بنفقات أقل .

- تمتع الدول العربية المستوردة لرؤوس الأموال بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع ريكاردو، و سلع هكشر و أولين كثيفة العمل غير الماهر نظرا للوفرة النسبية لعنصر الأرض، والوفرة النسبية لعنصر العمل غير الماهر.<sup>1</sup>

وكتقييم للنظرية التكنولوجية التي اهتمت بالبحث والتطوير لقيام التجارة الدولية ، وتمكنها من حل لغز ليوننتيف الذي توصل إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل في حين أن المعروف عنها أنها كثيفة رأس المال :

1. فنظرية المناهج التكنولوجية تتميز عن النظريات السابقة من كونها أكثر اقترابا من واقع الاقتصاد العالمي، بالرغم من أنها بدأت كمحاولة لتطعيم نموذج هكشر و أولين في نسب عناصر الإنتاج

<sup>1</sup> عبد الرشيد بن ديب ، مرجع سابق ، ص 63 .

## الحرية والحماية

بحقائق الاقتصاد الدولي وجعل فروضها أكثر واقعية، إلا أنها تفوقت على نموذج هكشر و أولين لكونها تتضمن الكثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل اقتصاديات الحجم، العمل الماهر، دور البحوث والتطوير .

2. أن نظرية المناهج التكنولوجية بينت أن صادرات الولايات المتحدة تتضمن على نسبة عالية من سلع دورة المنتج التي تحتوي على رأس المال البشري المتمثل في الخبراء والمهندسين والفنيين والعمال المتخصصين، وهذا دليل على أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة رأس المال البشري وهو حل للغز ليونتيف .

3. كما عالجت النظرية أوجه القصور التي عانت منها النظرية الكلاسيكية والمتمثلة في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها ، وبالتالي محدودية النتائج التي توصلت إليها ، وإهمالها لكثير من العناصر الهامة للاقتصاد الدولي. والتي تصدت لها نظرية المناهج التكنولوجية، حيث عالجت قضايا اقتصاديات الحجم، رأس المال البشري ، والبحث والتطوير، واعتبرتها مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الدولية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : نظرية نسب عوامل الإنتاج الحديثة لكيسنج D.B kessing

لاقت النتائج التي توصلت إليها النظرية التكنولوجية في الاقتصاد الدولي ، تأييدا واضحا من جانب الكثير من الدراسات التطبيقية التي أجريت لتبين أهمية البحث والتطوير وتأثيرهما على نمط التجارة الدولي ، وكان على رأسها دراسة كل من كيسنج و جروبر مع آخرين ،وهورن وويلز ...<sup>2</sup>، فقد اعتمد كيسنج على نظرية هيكشر - أولين - سامويلسون\* (HOS) ، محاولا تفسير التخصص والتبادل الدوليين ، وذلك اعتمادا على درجة تأهيل اليد العاملة وتأثيرها على مدى تخصص أي دولة في أي نوع من الصناعات ، وبعد دراسة معمقة لصادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية ودول مصنعة أخرى ، تبين لكيسنج أن هيكل المبادلات الدولية تابع للتوفر النسبي على العمل المؤهل بين مختلف المتعاملين الدوليين ، وأن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية وفيرة العمل المؤهل ، بينما لا تحتوي وارداتها على كميا كبيرة من العمل المؤهل

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 64 .

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص 259 .

\* بول سامويلسون : اقتصادي أمريكي، قام بالتحليل العلمي للنظريات الاقتصادية ، تحصل على جائزة "نوبل" سنة 1970.

## الحرية والحماية

، فمن صالح الولايات المتحدة الأمريكية أن تخصص وتصدر السلع التي يتطلب إنتاجها نسبة كبيرة من العمل المؤهل الذي يعتبر عاملاً وثيراً في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

وخلص القول أنه كلما زاد الإنفاق على البحث والتطوير كلما زادت وارتفعت قدرة المؤسسة والعكس صحيح ، والنتيجة المتوصل إليها هي أن تميز الولايات المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحضى به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري المؤهل أي الذي يتم الإنفاق عليه وهو بالتالي يدخل في رأس المال العام للدولة، ومنه إذا جمعنا رأس المال البشري مع رأس المال المادي في الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أن صادراتها في النهاية هي كثيفة رأس المال –

### خلاصة الفصل الأول :

ترجع نظريات التجارة الدولية حسب الاقتصاديين ، إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية، إلا أن التجاربيين أيضاً تحدثوا عنها ، لكن آراءهم لم ترقى لتصبح نظرية ، وجعلوها على قمة النشاطات التي تساهم في زيادة ثروة الدولة وأنها الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس عن طريق الحماية التجارية قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة ( ذهب وفضة )، باعتبارها مقياس لقوة الدولة ، إلا أنها لم تساهم في تطور التجارة الدولية ولم ترقى لتصبح نظرية ، فكان للكلاسيك الفضل بالنهوض بالتجارة الدولية بحمل لواء الحرية التجارية التي تزيد من ثروة الأمم .

في حين جاءت النظرية الكلاسيكية القائمة على مبدأ الحرية التجارية وفقاً لكل من آدم سميث ، ريكاردو وجون ستيوارت ميل ، كرد فعل لآراء المذهب التجاري ، فالنظرية الكلاسيكية متكاملة فيما بينها ،

<sup>1</sup> سكينه بن حمود ، مرجع سابق ، ص 93 .

## الحرية والحماية

فقد بدأ كل مفكر من حيث انتهى المفكر الذي يسبقه ، بعدها أتحت الفرصة لقيام المدرسة النيو كلاسيكية القائمة على فكر كل من هيكشر وأولين التي تطرقت إليها نظرية نسب عوامل الإنتاج لهيكشر وأولين التي قامت على أعقاب الكلاسيك وأعطت نظرية جديدة أكثر واقعية من النظرية الكلاسيكية ، واللذان حاولا صياغة نظرية جديدة للتجارة وفق الظروف الجديدة ، اللذان توصلا إلى أن الكلاسيك اقتصروا على بيان أن اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلعة يؤدي إلى قيام التجارة الدولية وأن تساوي هذه التكاليف لا يؤدي إلى قيامها، فهو تحليل لا يخرج عن كونه تحليلا مبسطا لقانون التكاليف النسبية لم يبحث في الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية رغم ذلك فقد اختبرت مدى صحتها من قبل ليوننتيف 1953 ،الذي توصل أن الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال، وهو ما كان منافيا للواقع أن الاقتصاد الأمريكي يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل ، فوقع ليوننتيف في لغز محير ، مما أدى إلى ظهور اتجاهين مختلفين أحدهما يسعى إلى هدم نموذج هكشر وأولين ، والثاني يسعى إلى تطوير النموذج والنظرية الكلاسيكية عن طريق النظرية التكنولوجية ونظرية كيسنج ، فالنظرية التكنولوجية مستخدمة أسلوبا جديدا في التحليل و هو التحليل الديناميكي ، فاعتبرت أكثر واقعية ، ركزت على دور البحث والتطوير و العنصر البشري ، واهتمت بجانب الطلب وهو ما أهملته النظرية الكلاسيكية ، فقد خلصت النظرية التكنولوجية إلى أن التطور التكنولوجي هو السبب الأساسي لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة بين الدول واتساع الفجوة بينهما ، وبهذا فرقت بين الدول المتقدمة والدول النامية .

# الفصل الثاني : السياسات التجارية بين الحرية والتقييد

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده أو تحريره من العقوبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي ، حسب ما تقتضيه التعاملات التجارية بين الدول ، وذلك باستخدام أساليب وإجراءات كمية وسعرية تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة المعروفة باسم السياسة التجارية .

للسياسة التجارية اتجاهين مختلفين ، أحدهما سياسة تقييدية وهي ما دعت إليها المدرسة التجارية عن طريق فرض قيود وحواجز على التجارة ، والآخر سياسة تحريرية ، وهي ما دعت إليها المدرسة الكلاسيكية عن طريق تخفيض القيود التجارية ، وكل حسب ما يعطيه من حجج لتبرير الاتجاه إلا أن الدول حالياً مازالت مختلفة في تطبيق السياسة التجارية ، رغم التطورات التي شهدتها العالم من تسارع نحو التكتلات الاقتصادية واندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف .

لتفصيل أكثر للنقاط السابقة ، يتم من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية السياسات التجارية

المبحث الثاني : أنواع السياسات التجارية

المبحث الثالث : أساليب السياسة التجارية

المبحث الرابع : تقييم السياسات التجارية



### المبحث الأول : ماهية السياسات التجارية

من بين السياسات الاقتصادية التي تعطي للدولة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية هي السياسة التجارية التي تعتبر أهم ركائز السياسة الاقتصادية منذ القدم ، والتي تتضمن لوائح و تشريعات رسمية مصادق عليها من طرف الدول التي ترتبط بينها تجاريا و ذلك بتقييد أو تحرير التجارة ، حسب مقتضيات تلك العلاقة .

#### المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية فينصرف مفهوم السياسة الاقتصادية أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف مسطرة ، ومفهوم السياسة التجارية لا يختلف عنها .

تعرف على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة ، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي ، ولكنها قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة وتثبيت سعر الصرف... إلخ ( حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها ) " <sup>1</sup>.

تعرف السياسة التجارية على أنها " انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية ، فهي عمل من أعمال السيادة ، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها أفرادها أو مؤسساتها في الخارج ، وبهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقييدية أو حمائية ، أو رفع هذه القيود هنا تسمى بسياسة حرية التجارة " <sup>2</sup>.

<sup>1</sup> منيس أسعد عبد المالك ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1968 ، ص 183 .

<sup>2</sup> أحمد عبد الرحمان أحمد ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، دار المريخ ، الرياض ، 2001 ، ص 64 .

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن السياسة التجارية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الدولية ، عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى ، بهدف تقييد التجارة أو تحريرها .

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية.

تتأثر سياسات التجارة الدولية عند تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي <sup>1</sup>:

#### الفرع الأول: مستوى التنمية الاقتصادية

إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية ، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

#### الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

- فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية.

كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

<sup>1</sup> الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية (حالة مجمع صيدال)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر ، 2006 / 2007 ، ص 54 .

أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

- أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

### المبحث الثاني : اتجاهات السياسة التجارية وحججها

تعتبر السياسة التجارية الدولية عملية مزج بين نوعين من السياسات التجارية ، وهما الحرية والحماية - كما هو مبين في التعريف - وبذلك فهي مزج بين عناصر الحرية التجارية وعناصر الحماية التجارية ، لأنه لا توجد صورة مطلقة لسياسة الحرية التجارية وهي الحالة التي تمتنع فيها الدولة عن التدخل بأي شكل في مجال التجارة الدولية ، كما لا توجد صورة مطلقة لحماية التجارة الدولية التي تصل فيها الدولة إلى حالة العزلة ، فتطبيق هاتين السياستين نسبي وليس مطلق .

#### المطلب الأول : سياسة الحماية التجارية

سياسة الحماية التجارية هي الحالة التي تعبر عن إتباع الدولة لسياسة العزلة والانفراد لقد كانت هذه السياسة مطبقة بصورة كاملة ، خاصة من قبل التجاربيين في القرن الثامن عشر ، نظرا لما لها من مزايا تفضيلية للدولة المطبقة لها آنذاك .

#### الفرع الأول: مفهوم الحماية التجارية

سياسة الحماية التجارية تعني " الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على الاتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة " <sup>1</sup> ، وتسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية ، تجلت هذه السياسة من

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 296 .

خلال مجموعة أفكار المدرسة التجارية التي كانت ترى أن من مصلحة الدولة هو تعظيم الثروة من الذهب والفضة من خلال الاهتمام بزيادة الصادرات وتهميش الواردات.<sup>1</sup> كانت هذه السياسة محل اهتمام التجاريون ، الذين قدسوا مبدأ الحماية في التجارة الدولية ، فكانوا يرون أنها مصدر ثراء الدولة آنذاك ، وتقاس بما تملك من معادن نفيسة ، متمثلة في الذهب والفضة ، فكانوا ينادون بضرورة تدخل الدولة في مجال التجارة الدولية ، وذلك بتقييدها من ناحية الواردات وفتح المجال أمام الصادرات .

### الفرع الثاني : حجج الحماية التجارية

شهدت فترة الثلاثينات من القرن العشرين تزايدا نحو الحماية ، فقد أخذت اهتمام بعض المفكرين الذين دافعوا عنها منهم الاقتصادي الألماني الشهير Freidrich List في كتابه " النظام الوطني للاقتصاد السياسي " سنة 1841<sup>2</sup> ، يستند أنصار الحماية التجارية إلى حجج اقتصادية وحجج غير اقتصادية ، وذلك أن الاعتبارات الاقتصادية ليست المعيار الوحيد الذي تستند إليه الدولة في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها ، فكانت كالتالي :

#### أولا : الحجج الاقتصادية : تكمن الحجج الاقتصادية في النقاط التالية :

1. حجة حماية الصناعات الناشئة : تعتبر هذه الحجة من أقدم الحجج لتقرير الحماية وتقييد التجارة الدولية ، تفرض الحماية للصناعات الناشئة على أساس أن نفقة الإنتاج الحدية للسلعة التي تنتجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية ، فهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى ، ولذلك من الضروري أن تعطي

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ، سلسلة 2 للدراسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص 131 .

\* (1789-1846) اقتصادي ألماني، ذو شخصية مؤثرة في زمانه، وذلك بدفاعه المبكر عن السياسات التجارية الليبرالية فيما بين الولايات الألمانية عاملا مساعدا على قيام منطقة للتجارة الحرة لكل ألمانيا، تعرض للسجن بسبب آرائه، واضطر بعدها إلى اللجوء إلى سويسرا، فرنسا، إنجلترا ثم الولايات المتحدة الأميركية أين عمل محررا صحفيا. ووجد أمريكا في نفس الظروف الاقتصادية السائدة في بلاده، ثروات اقتصادية غير مستغلة، عدم وجود صناعات بسبب منافسة الصناعة الإنجليزية التي كانت ترسل بضائعها وتبيعها بأقل الأسعار. وقد بدأت في الولايات المتحدة، حركة قومية تنادي بحماية الصناعات المحلية فكان List جد متأثرا بذلك .

<sup>2</sup> Brahim Guendouzi ,op.cit , p 46.

الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من بلوغ مراحل إنتاجها<sup>1</sup>، طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 1790، دشن ألكسندر هاملتن ALEXANDRE HAMILTON\* ، سياسة حمائية في الولايات المتحدة، وكان الهدف المعلن هو تطوير المعامل والمصانع في البلاد، أعاد فريدريك ليست F.LIST طرحه هذه الفكرة عند عودته إلى ألمانيا من الولايات المتحدة، وصار أكبر مؤيدي الحمائية بفرض الرسوم الجمركية<sup>2</sup>، فقد وضع فريدريك List عدة شروط لتطبيق الحماية وهي :<sup>3</sup>

- أن تقتصر الحماية على الصناعة دون الزراعة ، لأن الزراعة تمثل التخصص الطبيعي ومن ثم فهي مهياة للتخصص الزراعي والتمتع بالمزايا النسبية بذاتها ، وان حمايتها سوف ترفع من أسعار المواد الغذائية والأولية ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأجور، وهذا سلبي للصناعة الناشئة .
- تقتصر الحماية على الصناعات القادرة ، أي أن الصناعات التي يمكن أن تتطور بالمزايا النسبية وأن تتنافس في المستقبل ، هي فقط التي يجب حمايتها ، أما الصناعات الأخرى التي لا تتوفر لها مثل هذه الظروف ، يجب أن تترك قوى السوق تقرر مصيرها .
- الحماية مؤقتة ، ومرتبطة بالظروف والفترة الملائمة للنمو ، وبعد تلك الفترة تترك الحرية للتجارة والمنافسة .

**2. توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي :** يمكن للدولة أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في ميزان التجاري ، وبالتالي توازن المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي ، وذلك بطريقتين :

- **الطريقة الأولى :** الرسم القيمي : بفرض قيود على الواردات (رسوم جمركية مثلا) ، سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتج الأجنبي ، وهذا يرهق المستهلك المحلي ، وخاصة عندما يتمتع بمرونة طلب مرتفعة ، عندها يضطر المنتج الأجنبي إلى تخفيض أسعاره أو تحمل أعباءه المتمثلة في الرسوم الجمركية وبهذا يستفيد المستهلك من هذه الفروق متمثلة بالرفاهية الاقتصادية للمستهلك ، ويستفيد الاقتصاد المحلي من طاقته الشرائية المتزايدة بالنسبة لحجم الواردات وأسعارها ، وبالتالي يتحسن

<sup>1</sup> عبد الرحمان أحمد يسري ، الاقتصاديات الدولية ، مرجع سابق ، ص 167 .

\* وزير جورج واشنطن للخزينة

<sup>2</sup> أحمد عبد الرحمان أحمد ، مرجع سابق ، ص 65 .

<sup>3</sup> مصطفى رشدي شبيحة ، الأسواق الدولية ( المفاهيم والنظريات والسياسات ) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2003 ، ص

معدل التبادل الدولي ، إلا أنه في حقيقة الأمر لا يمكن الجزم أن معدل التبادل الدولي سوف يتحسن بفرض الرسوم الجمركية ، أولاً ، قد لا يتحمل المنتج الأجنبي الجمارك أو ارتفاع الأسعار نظراً لجودة المنتج الصناعي ، ثانياً حماية الصناعة المحلية سوف يشجع هذه الصناعة على التحول إلى قطاعات لا تتمتع بتلك المزايا ما دامت أسعار السلع المنافسة الأجنبية قد ارتفع ، مما يحكم عليها بعدم الكفاءة ، لأن أسعار السلع المصنعة محلياً تحدد قيمتها على أساس سعر السلعة المنافسة المستوردة مضافاً إليها الرسوم الجمركية ، وهذا ما يدل على التأثير الخارجي في الأسعار الداخلية ، وبذلك قد تكون هذه الحجة لصالح الحرية التجارية .

- **الطريقة الثانية :** الأثر الكمي : لتقييد الواردات ( الحصص والإعانات ) ، يؤدي إلى تخفيض لحجم الواردات وتخفيض العجز في الميزان التجاري وتنظيم احتياجات السوق من السلع المستوردة طبقاً لحاجة الاقتصاد الحقيقية ، إلا أن هذه الطريقة منقذة أيضاً ، نظراً لأن هذه القيود قد تؤدي إلى زيادة تهريب السلع وبذلك يتحقق العجز في التجارة الدولية مما يؤثر في سعر الصرف ومعدل التبادل . بالرغم من هذه الانتقادات إلا أن تنظيم التجارة الدولية ، وتطبيق بعض القيود على التجارة الدولية ، يساعد على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خاصة عندما يتعرض الاقتصاد إلى أزمة اقتصادية ، حيث يكون من ضمن الحلول المقدمة للرقابة على التجارة الدولية .<sup>1</sup>

3. **الحصول على إيرادات للخرينة العامة :** يمكن للعوائق والقيود على التجارة الدولية أن تمول جزءاً كبيراً من نشاط الدولة ، مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي الداخلي ، ففرض المرتفع للرسوم الجمركية مثلاً ، يؤدي إلى زيادة موارد الدولة واستخدامها في الإنفاق العام ، وبذلك تشارك التجارة الدولية في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية ، إذا استخدمت تلك الأموال في تشجيع وإعانة الصناعات الوطنية المماثلة ، ويعاب على هذه الحجة أن المستهلك هو الذي يتحمل تلك الزيادة في الجمارك ، مما يؤدي إلى انخفاض الرفاهية وزيادة التهرب الضريبي .<sup>2</sup>

4. **جذب رؤوس الأموال الأجنبية :** يكمن الغرض من الحماية إلى إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة قصد الاستثمار المباشر تجنباً لعبء الرسوم الجمركية المفروضة ، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة محلية يعتمد في إنتاجها على رأس المال الأجنبي ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويزيد الإنفاق الكلي بزيادة التشغيل ، كما يساعد رأس المال على

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص : 141 ، 142 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 144 .

تطوير فنون الإنتاج محليا وارتفاع كفاءته ، إلا أنه يعاب على هذه الحجة ، أنها قد تضر بالاقتصاد المحلي ، بتسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي الناتج عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح ، لذلك فسياسة الحماية التجارية من أجل جذب رؤوس الأموال يتوقف على ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال الأجنبي لإحكامه وتحديد مساره لتحقيق التنمية الاقتصادية بها .<sup>1</sup>

5. **حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق** : الإغراق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية ، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة تغطي تلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية ، لذلك فهو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجبيين ، فإذا شعرت الدولة بأي مبادرة للإغراق ، فإنها تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها المحلي ، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الإستيراد نهائيا .<sup>2</sup>

**ثانيا :الحجج غير الاقتصادية** : يقصد بها مجموعة الحجج التي تنتم بالصعوبة في قياسها أو إعطاءها وزنا ماديا ، والتي تساق لتبرير تدخل الدولة في التجارة الدولية ، والتي تكمن في النقاط التالية :

1. **دعم الأمن القومي** : هناك منتجات معينة ذات أهمية إستراتيجية لدعم الأمن القومي والقوة العسكرية ، فيكون من الصعب على المنتجين لهذه السلع البقاء بدون حماية ، لذلك من الضروري حماية هذه السلع التي قد لا تنتم بالكفاءة باستخدام المعايير الاقتصادية البحتة ، فيخشى أنصار الحماية أن يؤدي اعتماد الدول على العالم الخارجي في الحصول على بعض السلع الإستراتيجية كمعدات الدفاع أو الغذاء ، إلى تهديد استقلال الدولة ، خاصة عند نشوب الحروب التي تؤدي إلى قطع طرق المواصلات ، لهذا كان على الدولة حماية سوقها المحلي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج تلك السلع الإستراتيجية

2. **الحفاظ على الشخصية القومية** : مما لا شك فيه ، أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة التجارة ، سهولة المواصلات والاتصالات ، يساعد على سرعة انتشار العادات والتقاليد الثقافية والقيم

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ، ص 295 .

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007 ، ص 120 .

العقائدية ، لذلك تقتضي مصلحة الدولة تقييد التجارة مع العالم الخارجي ، حماية لشخصيتها القومية وعاداتها وتقاليدها الموروثة خوفا من اندثارها ، وحمايتها من تسلل بعض القيم والأفكار الأجنبية غير المرغوب فيها .<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : سياسة الحرية التجارية

تعتبر هذه السياسة ، عن تلك الحرية التي تقود إلى التخصص الدولي و التوزيع الأكفأ للموارد الدولية ، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية عن غيرها ، وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الفيزوقراطية و انتعشت بأفكار آدم سميث، ريكاردو ، ستيوارت ميل ... إلخ ، الذين نادوا بها من أجل تحقيق المكاسب من التجارة الدولية ، والخروج عن حالة العزلة .

### الفرع الأول : مفهوم سياسة الحرية التجارية

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد ، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات<sup>2</sup>، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية .<sup>3</sup>

وتعرف أيضا على أنها عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية ، التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة ، وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية ، العدالة الاجتماعية ، فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد ، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة والتنافس واتساع نطاق الاختيار .<sup>4</sup>

### الفرع الثاني : حجج الحرية التجارية

<sup>1</sup> جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 ، ص ص : 140 ، 141 .

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004/2003 ، ص 249 .

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 133 .

<sup>4</sup> مصطفى رشدي شيحة ، مرجع سابق ، ص 158 .



ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بضرورة القيام بالتبادل الدولي من أجل تحقيق المكاسب ، في نظام دولي خال من القيود والعراقيل، استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها :<sup>1</sup>  
**أولاً: التخصص في الإنتاج :** تتنافس عدة دول في فروع واحدة من الإنتاج دون أن تجد كل منها مصلحة واضحة في الاقتصار على فرع دون الآخر. بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف الإنتاجية التي تدعو إلى التخصص معرضة للتغير و من الصعب في الفترة القصيرة أن يتكيف تركيب الإنتاج بحيث يتناسب و هذه الظروف الجديدة لا سيما إذا اعتمدنا على قوى السوق وحدها لتحقيق هذا التكيف.

**ثانياً: الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:** فهي تراعي مصلحة المستهلك و تهمل وجهة نظر المنتج الوطني نظراً لأنه ليس من السهل أن يتجه المنتج إلى فرع جديد يكون العائد فيه أعلى من الفرع الذي يفقده بسبب حرية التجارة و شدة المنافسة الأجنبية، و بذلك فمن المحتمل أن تؤدي الحرية إلى الإضرار بمصالح بعض المنتجين، و من جهة أخرى توجد احتكارات دولية تضم المنتجين الوطنيين و الأجانب و تقسم بينهم الأسواق و بذلك قد يتحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة، و قدرة المحتكر الداخلي على البقاء بعيداً عن المنافسة الدولية تتوقف على مشكلات المسافة و نفقات النقل ، فيمكن أن يتمتع المنتج المحلي بالاحتكار نظراً لبعدها المسافة وارتفاع نفقات نقل السلعة من الخارج إلى الداخل مما يجعل ثمنها أعلى من ثمن السلع المماثلة المنتجة محلياً ،

**ثالثاً : كون الحرية تشجع التقدم التقني:** يرد على هذه الحجة أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، كون طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح و القضاء على المنتج الضعيف ، و بذلك إذا حصل المنتج الخارجي على أي تفوق في الإنتاج نتيجة التقدم الفني ، ونجح في ذلك فسيؤدي إلى سحب السوق المحلي من المنتج الوطني و بالتالي اضمحلال هذا الفرع من الإنتاج والاعتماد على الاستيراد لتمويل احتياجات الاستهلاك. أما إمكانية المنتج المحلي (الذي يتأثر بالأسعار المنخفضة بسبب المنافسة الدولية) في التحول إلى فرع جديد يكون العائد فيه أكبر فليس من السهل إيجاد مثل هذه الفروع أو من السهل الانتقال إليها و بالذات في الدول المتخلفة التي ليس لديها تفوق دولي في الإنتاج الصناعي .

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 224 .

رابعا : كون الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير: لقد ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية و أساسها هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات و حيث أن التجارة الدولية ما هي إلا تبادل و مقايضة في السلع و الخدمات بين الدول فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي.

### المبحث الثالث : أساليب السياسة التجارية

تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية ، على مجموعة من الأدوات ، التي تستطيع بها التحكم في التجارة الدولية ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهذه الأدوات مقسمة إلى ثلاثة أنواع من الأساليب المتمثلة في الأساليب السعرية ، الكمية والتنظيمية .

#### المطلب الأول : الأساليب السعرية

تتمثل الأساليب السعرية في الرسوم الجمركية ، وهي أكثر الأساليب استخداما في مجال التجارة الخارجية ، الإعانات ، الإغراق ، تخفيض سعر الصرف .

### الفرع الأول: الرسوم الجمركية

**1. مفهوم الرسوم الجمركية :** تعرف الجمارك الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع ، عندما تجتاز حدودها ، سواء كانت صادرات أو واردات <sup>1</sup> ، وتعتبر ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك لأن عبئها يمكن نقله من المستورد إلى المستهلك <sup>2</sup> ، والغالب أنها تفرض على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية ، ونادرا ما تفرض على الصادرات للحصول على إيرادات ، وهو شائع التطبيق في الدول المتخلفة <sup>3</sup> ، وموضوع الرسوم على الواردات هو الأكثر شيوعا ، لذلك سنركز عليه في هذه الدراسة .

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 129 .

<sup>2</sup> موسى سعيد مطر ، مرجع سابق ، ص 67 .

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 297 .

من التعريف السابق نستنتج أن الرسوم الجمركية عبارة عن مبالغ مالية تفرض على كل من الصادرات والواردات ، عند تجاوزها الحدود الإقليمية للدولة دخولا أو خروجاً .

يجب الانتباه إلى نقطة مهمة ، شائعة الاستخدام ، وهي الخلط في تسمية الرسوم الجمركية ، والصحيح هو الضرائب الجمركية ، نظراً لكونها تفرض جبراً بدون مقابل من طرف الدولة ، وهذا المفهوم يخص الضرائب الجمركية، ويتعارض مع الرسوم الجمركية التي تدفع اختياراً و مقابل خدمة ويطلق على مجموع الرسوم الجمركية المطبقة في الدولة ، خلال فترة زمنية معينة التعريف الجمركية، وهي عبارة عن جدول أو قائمة بالرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع المستوردة.<sup>1</sup>

## 2. أنواع الرسوم الجمركية

تختلف أنواع الرسوم الجمركية ، حسب كيفية تحديد الرسم الجمركي ، حسب الهدف وحسب وعاء الرسم :

أ- حسب كيفية تحديد الرسم: تنقسم إلى رسوم قيمية رسوم نوعية ورسوم مركبة

- رسوم قيمية ADVALOREN TARIFFS: تفرض وتحسب على أساس نسبة في قيمة البضاعة المستوردة ، أي نسبة من سعر البيع أو الاستيراد ، كأن تفرض 5% من قيمة السلعة ، ويعتبر السعر النسبي أشهر الأساليب المطبقة .

-رسوم نوعية SPECIFIC TARIFFS: تتحدد الرسوم النوعية على أساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات السلعة المستوردة ، بصرف النظر عن قيمة السلعة ، كأن تفرض 50 ديناراً على كل طن من الشحنة .

-رسوم مركبة COPOUND TARIFFS: وهي الرسوم التي تتضمن رسماً نوعياً ويضاف إليه رسم قيمي ، كأن تفرض ضريبة قيمية ب 10% من قيمة السلعة ، و 20 دج على كل كيلو غرام زائد من السلعة.<sup>2</sup>

ب- حسب الهدف : وهنا نميز بين نوعين من الرسوم مالية وحمائية .

- الرسوم المالية : وهي التي تفرض قصد تحقيق إيرادات لخزينة الدولة .

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 238 .

<sup>2</sup> سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005/2004 ، ص ص : 181 ، 182 .

- الرسوم الحمائية : وهي التي تفرض من أجل حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية<sup>1</sup> وفي أغلب الأحيان يلعب الرسم الجمركي دورا مزدوجا، فهو يمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايته للأسواق المحلية، ويصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين، لذا يقترح هابرلر HABERLER أن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض، أو كانت السلعة لا تنتج أصلا في الداخل، أما في الأحوال الأخرى فيعد الرسم حمائيا<sup>2</sup>، وهناك حالة استثنائية، وهي أن تفرض الرسوم على سلع مستوردة ليس لها نظير محلي، هنا تحقق الرسوم الغرض المالي دون الغرض الحمائي، ويقابل هذه الحالة أن تفرض الرسوم بأسعار مرتفعة تحول دون استيراد السلعة، هنا يتحقق الغرض المالي، وتسمى بالرسوم المانعة<sup>3</sup>.

ج - حسب وعاء الرسم : وهنا نفرق بين نوعين من الرسوم الجمركية وهما :

- رسم الصادرات : وهو الذي تفرضه الدولة على مصدريها، إما رغبة في توفير السلع في الداخل حتى توفي حاجتها في الاستهلاك المحلي، وإما رغبة في الحصول على موارد مالية، وهذه الرسوم نادرة الحدوث .

- رسم الواردات : وهو أهم وسيلة تتخذها الدولة لحماية الصناعات والمنتجات المحلية وموازنة ميزانها التجاري، وهذا الرسم هو الأكثر استخداما، إلا أنه يتعب كاهل المستهلكين الأجانب<sup>4</sup>

### 3. الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية

تؤثر الرسوم الجمركية على الظواهر الاقتصادية ( الاستهلاك، الإنتاج، الإيرادات، توزيع الدخل ) ومن أجل تعميق هذا التحليل، افترضنا أن السلع موضوع المبادلة هي سلع تامة، استهلاكية أو استثمارية، وأن الدولة موضوع الدراسة بلد صغير يخضع للأسعار الدولية ولا يمكن لواراداتها أن تؤثر في السعر العالمي في سوق هذه السلعة، كل هذا من خلال استخدام أسلوب تحليل جزئي على منحنيات الطلب والعرض، والشكل التالي يوضح ذلك .

أ . أثر الرسوم الجمركية على الاستهلاك : إن فرض الرسوم الجمركية سيكون في غير صالح المستهلكين الذين يفضلون السلع الأجنبية، لأنهم سيدفعون أسعارا أعلى من السائدة محليا أو أنهم

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 297 .

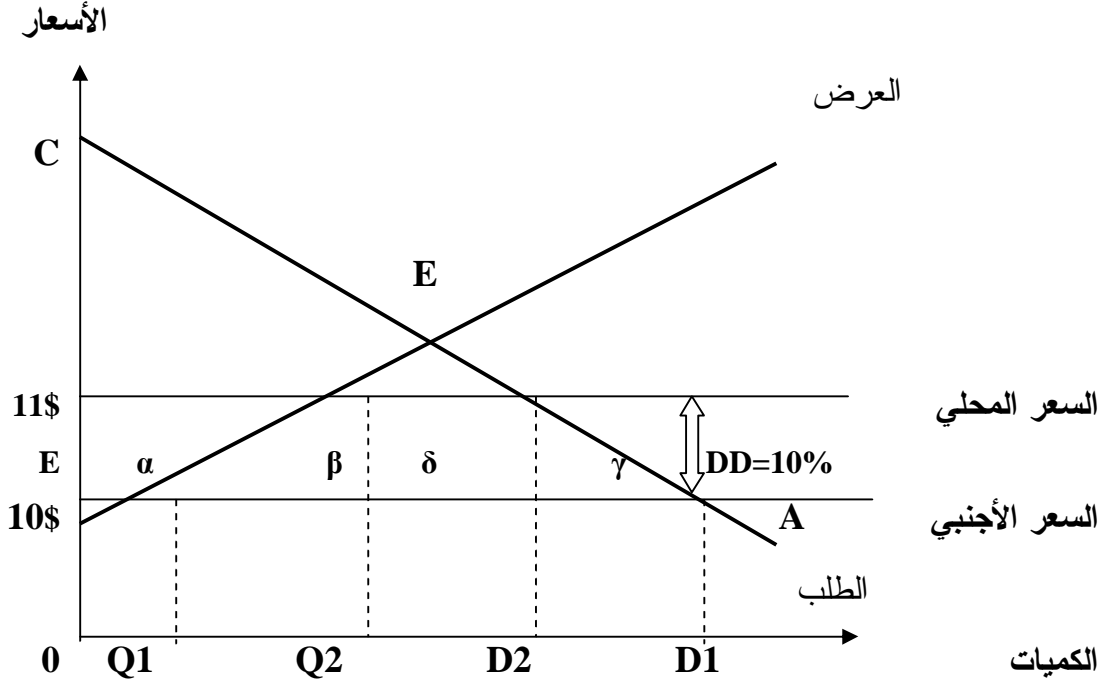
<sup>2</sup> مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، غير منشورة، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 38 .

<sup>3</sup> سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، مرجع سابق، ص 184 .

<sup>4</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 130 .

يحصلون على كميات أقل، أو أنهم يخضعون لكلا الأثرين فيحصلون على كميات أقل بأسعار مرتفعة ، وسنثبت ذلك بالاستعانة للشكل التالي :

الشكل رقم 06 : الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية على الاستهلاك



**SOURCE :**Brahim Guendouzi , Op. cit, p48 .

نلاحظ من خلال الشكل أن السلعة المستوردة عند السعر \$10 ، في ظل غياب تطبيق الرسوم الجمركية فإن الطلب المحلي لهذه السلعة يساوي OD1 ، والعرض المحلي في OQ1 ، وتقدر الكمية المستوردة بـ Q1D1 ، وفي حالة عدم استيراد هذه السلعة من الخارج ، و يتحدد السعر الداخلي وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب على هذه السلعة ، والممثل بالنقطة E ، أما عندما تطبق الرسوم الجمركية النوعية بـ 10% من قيمة السلعة ، فإن الطلب المحلي ينخفض إلى OD2 ، أما العرض المحلي ينتقل إلى OQ2 ، والمساحة التي تمثل Q2D2 هي الكمية المستوردة .

في ظل غياب الرسوم الجمركية ، الكمية المطلوبة من السلعة هي OD1 ، وانتقلت إلى الكمية OD2 مع تطبيق الرسوم الجمركية القدرة بـ 10% ( رسوم نوعية ) ، وهذا يشير إلى أن الطلب انخفض بسبب ارتفاع السعر من \$ 10 إلى \$11 بوجود الرسوم الجمركية ، أما عن فائض المستهلك\*

\* يعرف على أنه الفرق بين المبلغ الذي يكون المستهلك على استعداد لدفعه ، والمبلغ الذي دفعه بالفعل من أجل الحصول على سلعة معينة .

المبين في الشكل بالمثلث ACE ، يتحدد في الجزء أسفل منحني الطلب وأعلى سعر مدفوع ، وبالتالي فإن المستهلكين خسروا المساحة المتمثلة في  $\alpha + \beta + \delta + \gamma$  .<sup>1</sup>

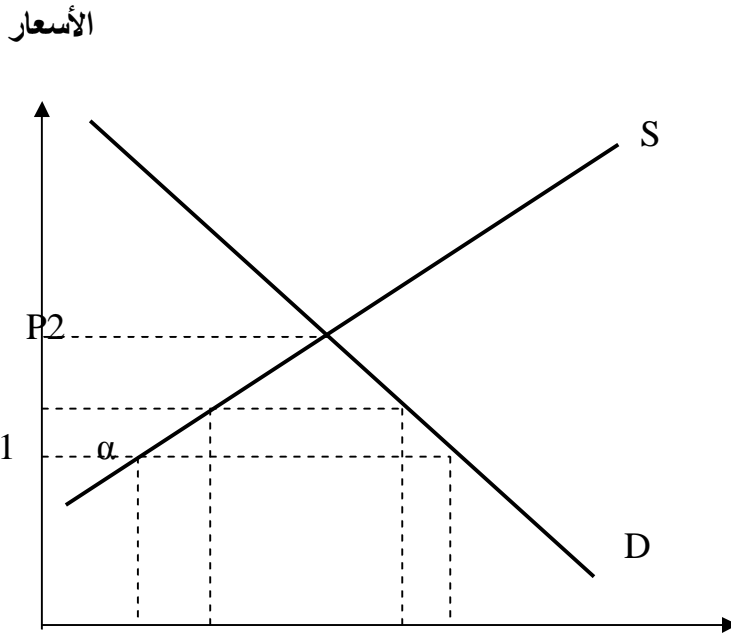
وبالتالي فإن فرض رسم جمركي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، الذي يدفع بالمستهلكين إلى تقليص مشترياتهم ، والخسارة الصافية للمستهلكين والناجمة عن فرض الرسم تمثل في الشكل بالمساحة المقدره بـ  $\alpha + \beta + \delta + \gamma$  .

ب . أثر الرسوم الجمركية على الإنتاج : إن فرض الرسوم الجمركية سيعطي مكاسب للمنتجين المصدرين ، فعند فرض رسوم على السلع الأجنبية، فإن سعرها يرتفع محليا، مما يؤدي بالمنتجين إلى رفع الأسعار التي قد تصل إلى السعر العالمي لتلك السلع ، وبالتالي يحصلون على أرباح ناتجة عن المبيعات الإضافية .

من خلال الشكل التالي ، الذي يبين أن OP تمثل السعر ، والمساحة بين كمية الإنتاج OQ والطلب الأجنبي OM ، تمثل كمية الواردات QM .

بفرض الرسوم الجمركية PP1 بالإضافة إلى السعر OP، السعر الأجنبي للواردات OP1 ، ستكون نتائج تطبيق الرسوم الجمركية على الإنتاج<sup>2</sup>، في الشكل التالي :

الشكل رقم 07: الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية على الإنتاج



<sup>1</sup> Brahim Guendouzi , Op. cit, p48 .

<sup>2</sup> M.E Benissad, «Economie Internationale», Office des Publications Universitaire, Alger, 1983 , p214 .

## الكميات

0 Q1 Q2 D2 D1

**Source:** M.E Benissad , op. cit , p 214 .

من الشكل السابق نلاحظ أن ظل غياب الرسوم الجمركية ، العرض المحلي من هذه السلعة هو  $OQ1$ ، ولكن بتطبيق الرسوم الجمركية ، فإن العرض سينتقل إلى  $OQ2$ ، لأن السعر انتقل إلى مستويات أعلى من  $P1$  إلى  $P2$  ، أم عن فائض المنتجين\* الذي يمثل المنطقة  $\alpha$  ، الذي يتمثل في الجزء أعلى منحنى العرض وأسفل السعر ، وبالتالي فالرسوم الجمركية عملت على زيادة رقم أعمال المنتجين المحليين ، إذن في تشجع على الإنتاج أكثر ، أما عن فائض المنتج الممثل من خلال الشكل في منطقة  $\alpha^1$  ، التي تعد تحويلاً من فائض المستهلك إلى فائض المنتج داخل الدولة المستوردة ، فيمكن القول أن فرض الرسوم الجمركية له أثر إيجابي على رفاة المنتجين ، حيث تشكل الرسوم الجمركية لهم حماية من قوة المنافسة الخارجية القادمة مع الواردات .<sup>2</sup>

ج. الأثر على الإيرادات المالية للدولة : يعتبر فرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية وسيلة سهلة للحصول على إيرادات إضافية لخزينة الدولة ، في هذه الحالة وتستخدم لنفس الأغراض المالية التي تستخدم من أجلها الضرائب، فعلى مر الزمن كانت التجارة الدولية تمثل مصدراً لمداخيل الدولة، وفي البلدان المتخلفة، الرسوم الجمركية تمثل المصدر الأكثر أهمية لميزانية الدولة، وفي بعض الأحيان توضع الرسوم الجمركية بهدف وحيد، وهو توفير مصدر للدخل للدولة .

وقد يتعارض هدف تحقيق الموارد المالية مع هدف حماية الصناعة الناشئة، فإذا كان هدف الدولة هو الحماية، فإن الرسوم الجمركية تفشل في تحقيق غرضها في الحصول على إيرادات مالية للخزينة العمومية، لأن حماية الصناعة المحلية تتطلب تخفيض الكميات المستوردة بشكل كبير، وبالتالي الإيرادات، وعلى ذلك، فإن كان الغرض من الرسم هو الحصول على موارد مالية، فيتعين على الدولة فرض ضريبة داخلية على السلع المحلية المماثلة للسلع المستوردة. ويمكن للإيرادات التي تحصل عليها الدولة جراء تحصيلها للرسوم الجمركية، أن تظهر في شكل نفقات عمومية إضافية، أو على شكل مشاريع ذات أبعاد اجتماعية تزيد من رفاة المجتمع ككل.

\* يعرف على أنه الفرق بين ما يتقاضاه المنتج بالفعل ، والحد الأدنى من السعر الذي يكون على استعداد لقبوله لبيع السلعة .

<sup>1</sup> Brahim Guendouzy , op. cit , p 49 .

<sup>2</sup> محمود حامد عبد الرزاق ، اقتصاديات الجمارك ( النظرية والممارسة )، مكتبة الحرية ، 2006 ، ص 48 .

وفي الشكل (06) يعبر عن إيرادات الدولة بمنطقة  $\alpha + \beta + \delta + \gamma$  ، وهي عبارة عن مقدار الواردات من السلع مضروبا في مبلغ الرسم عن كل وحدة<sup>1</sup> ، وهذا الأثر الإيجابي للدولة ، تم تمويله من فائض المستهلكين الذي انخفض بنفس المساحة ، نتيجة لدفع هؤلاء لقيمة الرسوم الجمركية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني : إعانات التصدير

تعتبر الإعانات من وسائل السياسات التجارية ، التي تستهدف تشجيع الصادرات وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية .

**أولا : مفهومها :** نظام المنح أو الإعانات ، يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين ، حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة ، محاولة في ذلك لكسب الأسواق الدولية عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين من البيع في الخارج بأسعار لا تحقق لهم الربح ، على أن تقدم الدولة لهم منحا أو إعانات تعوضهم عن ذلك الربح المفقود.<sup>3</sup>

**ثانيا : أنواع إعانات التصدير :** يمكن أن نميز بين نوعين من هذه الإعانات وهما :

1. **إعانات مباشرة :** تتمثل في دفع مبلغ معين من النفود ، يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي<sup>4</sup> ، و تحسب هذه النسبة عند التصدير على أساس سعر FOB ، كما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر هدف، والإعانة الوحودية تساوي الفرق بين السعر الهدف والسعر العالمي.<sup>5</sup>
2. **إعانات غير مباشرة :** تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي ، كأن تمنح الدولة المصدرين الإعفاء أو التخفيض الضريبي ، تسهيلات ائتمانية ، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية ....

وما يقلل من أهمية هذه الإعانات ، هو ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية ، تعرف بالرسوم التعويضية ، على دخول السلع المقدم لها إعانة لأراضيها ، كما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مقابل من طرف الدولة المنافسة ، التي تحرص دائما على الاحتفاظ بمكانتها في السوق.<sup>6</sup>

### ثالثا : الآثار الاقتصادية لإعانات التصدير

<sup>1</sup> مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 41 .

<sup>2</sup> محمود حامد عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص 51 .

<sup>3</sup> مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 148 .

<sup>4</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 302 .

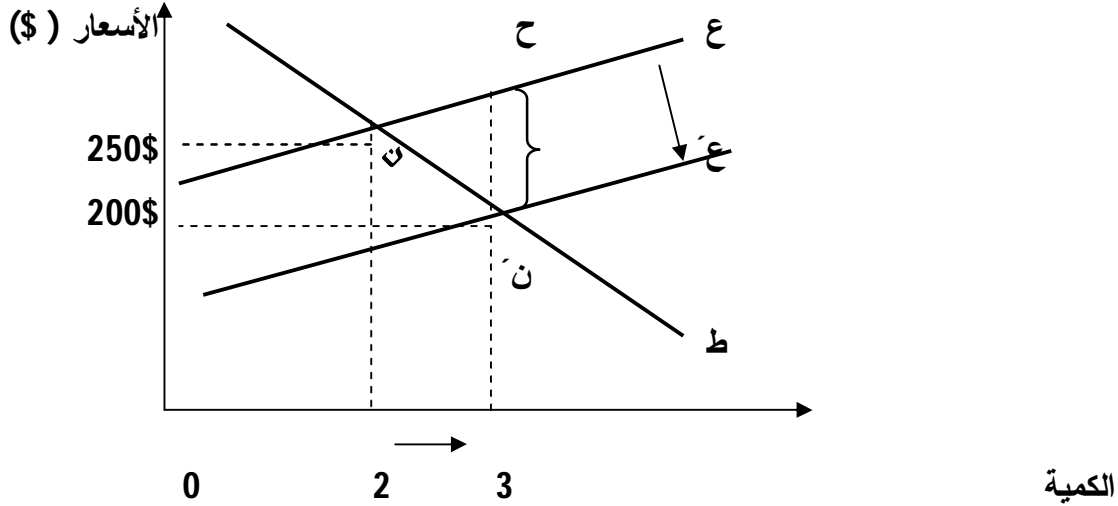
<sup>5</sup> حكيم مفتاح ، مرجع سابق ، ص 47 .

<sup>6</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 302 .



إن تأثير إعانات على الاقتصاد ، سيكون تأثير عكس الرسوم الجمركية ، فهي تمثل ضريبة سلبية ، سنفرض أن دولة ما قامت بمنح إعانة نقدية لصادراتها من أجهزة التلفزيون الموجهة للأسواق العالمية بـ 100 \$ لكل جهاز ، مما يؤدي إلى زيادة العرض إلى جهة اليمين من ع إلى ع' ، كما هو في الشكل الموالي .

الشكل 08: آثار إعانات التصدير على الاقتصاد



المصدر : محمود يونس محمد ، على عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 162.

يتضح من الشكل السابق ، أن عند نقطة التوازن الأصلية في السوق العالمية هي (ن) ، فإن سعر التوازن هو 250 \$ ، وكمية التوازن 2 مليون جهاز ، بفرض أن هذه الكمية تمثل صادرات ، مدعومة بإعانة تمثل المسافة الرأسية لانتقال منحنى العرض لأسفل (ن ح) ، فإن نقطة التوازن ستكون (ن') بسعر جديد 200 \$ وكمية توازن جديدة تقدر بـ 3 مليون جهاز ، نلاحظ أن بتدعيم الدولة للصادرات انخفض السعر إلى 200 \$ ، أي بنسبة تقدر بـ 20 % ، زيادة الكمية المباعة بنسبة 50 % ، فإن أثر الإعانة على اقتصاد الدولة يكون في غير صالحها لأنه أدى إلى تدهور شروط التبادل (انخفاض الأسعار) ، ولكن ما يعوض هذا التدهور في شروط التبادل ، يتوقف على العبء المالي الذي تتحمله ميزانية الدولة المصدرة ، هو الربح المحقق من الصادرات بعد فرض الإعانة :<sup>1</sup>

- الربح في ظل حرية التجارة :  $250 \times 2 = 500$  مليون \$

- الربح بعد تقديم الإعانة :  $200 \times 3 = 600$  مليون \$

- الربح المحقق =  $500 - 600 = 100$  مليون \$ .

<sup>1</sup> محمود يونس محمد ، على عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص ص 162 ، 163 .

### الفرع الثالث: الإغراق

يعتبر الإغراق شكلاً آخر للسياسة التجارية ، وقد كثر استخدامه رغم أنه غير محبذ من الطرف الدول نظراً لما يتركه من آثار سلبية على الاقتصاد الدول المستقبلية له .

#### أولاً : مفهوم الإغراق

يقصد بالإغراق ، انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين، لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل و السائدة في الخارج و ذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافاً إليها نفقات النقل .<sup>1</sup> والتعريف الشائع للإغراق هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على الأقل بيع السلعة دولياً بسعر يقل عن السعر المحلي<sup>2</sup>، وبالتالي ينطوي مفهوم الإغراق في بيع سلعة بسعرين مختلفين ، أحدهما مرتفع الآخر منخفض .

**ثانياً : نظريات الإغراق:** تعددت المحاولات النظرية والتطبيقية في مجال التجارة الدولية ،

لتفسير الإغراق ، نظراً لغموضه وكثرة الأشكال التي يكون فيها ، وهي :

1. نظرية تمييز الأسعار : التي تقوم على تفسير الإغراق على أنه محاولة المحتكر تعظيم أرباحه من خلال التمييز بين السوق المحلي الذي تنخفض فيه مرونة الطلب وبذلك ترتفع الأسعار ، وبين السوق الدولي الذي ترتفع فيه مرونة الطلب وبالتالي تنخفض الأسعار ، فهذه النظرية تجسد المفهوم الأكثر انتشاراً للإغراق ، الذي ينظر إليه على أنه بيع المنتج في الخارج بغض النظر عن السعر الذي تحصل عليه مبيعات التصدير، التي تكون أحياناً أقل من التكلفة الحدية .

2. نظرية الدعم الحكومي : يفسر الإغراق من خلال ما تقوم به الدولة ، من دعم لصادراتها في

الأسواق الدولية ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، الأمر الذي يمكن المصدرين من البيع بأسعار منخفضة في السوق الدولي عن السوق المحلي<sup>3</sup> ، وهو ما وقع فعلاً في الدول الصناعية الكبرى للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، فهي تنفق 240 بليون \$ كل سنة في صورة إعانات للمزارعين المصدرين .<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق، ص 247 .

<sup>2</sup> محمد سيد عابد ، المرجع السابق ، ص 247

<sup>3</sup> عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001/2000 ، ص 160 .

<sup>4</sup> دافيد راتشمان وآخرون ، الإدارة المعاصرة ، ترجمة : رفاعي محمد رفاعي ، محمد سيد أحمد عبد المتعال ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2001 ، ص 59 .

3. نظرية عدم التأكد : ترى هذه النظرية ، أن الإغراق يحدث نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية عن الطلب على السلعة في الأسواق الدولية والمحلية ، الأمر الذي يترتب عليه ، أن المنتج قد يواجه فائض عرض فيبيعه في السوق الدولي حتى بأسعار منخفضة تصل على التكلفة الحدية ، خاصة وأن مرونة الطلب في الخارج أكبر من مرونة الطلب محليا .
4. نظرية الإغراق المتتابع : تستند هذه النظرية في تفسيرها للإغراق ، إلى توقع المصدرين فرض التقييد الاختياري للصادرات في المستقبل ، من قبل دولتهم أو دول التي يصدرن إليها ، فتلجأ هذه المنشأة إلى زيادة صادراتها الآن قبل تنفيذ هذه الاتفاقيات التي تتضمن موافقة الدولة المصدرة على تقييد صادراتها من سلعة معينة وبكمية معينة ، خلال فترة زمنية محددة ، بإصدار تصريح التصدير ، المحدد فيه الكمية المسموح بتصديرها ، تقوم الدولة المصدرة بتقييد صادراتها نظرا لأن الدولة المستوردة تهدد باستخدام عقوبات أشد ضد الدولة المصدرة كفرض قيود كمية .
5. نظرية الكساد : يلجأ المصدرون إلى الإغراق ، عندما تعاني كساد في السوق ، فتقوم ببيع السلعة في كل من السوق المحلي والأجنبي بسعر يقل عن التكلفة المتوسطة ، خاصة إذا كانت مرونة العرض منخفضة حيث لا يستطيع المنتج إنتاجها بسهولة ، وعندما يواجه السوق كسادا يصبح المنتج قادرا على التخلص من التكاليف الثابتة ، ومن ثم البيع بسعر أقل من التكلفة المتوسطة في السوق المحلي أو الأجنبي .
6. نظرية الإغراق المتبادل : تفسر هذه النظرية الإغراق بأنه ، تقوم كل المنشأة بممارسة الإغراق في السوق المحلي المنشأة الأخرى ، ولا يتم الإغراق المتبادل في السلع المتجانسة ، ولكن في السلع المتشابهة .
7. نظرية التسعير الافتراضي : تقدم هذه النظرية تفسير الدوافع لبعض المنشآت التي تقوم ببيع منتجاتها في السوق الدولي بسعر منخفض ، في يصل إلى أقل من التكلفة الحدية للإنتاج ، وتمثل أهداف المنشأة في هذه الحالة ، القضاء على المنافسين في سوق التصدير سواء كان محليون أو أجانب يصدرون لنفس السوق ، ثم يرفعون أسعارها ، حتى يعوضوا الخسائر التي تكبدتها ، وبذلك يحتكرون السوق <sup>1</sup> .

ثالثا : أنواع الإغراق: يمكن تقسيم الإغراق إلى الأنواع التالية :

<sup>1</sup> عمر صقر ، مرجع سابق ، ص ص : 159 ، 160 .

1. الإغراق الإفتراسي: يحدث عندما تقوم شركة محلية ببيع منتجاتها بالخارج بأسعار منخفضة ، وهي للقضاء على المنافسين ، ومن ثم تتحكم في السوق ، ثم تقوم برفع الأسعار مستغلة وضعها الاحتكاري لاستنفاد السوق ، وهذا النوع من الإغراق هو الأكثر ضررا .
  2. الإغراق المستمر : يحدث عندما يكون منتج محكر للسوق المحلية ، ويتمتع بمزايا مثل الحماية من الواردات البديلة من خلال تكاليف النقل أو القيود الحكومية ، وأيضا يواجه منافسين في الأسواق الأجنبية ، وبالتالي فالطلب في السوق المحلية تتميز بمرونة ضعيفة مقارنة بمرونة الطلب في السوق الأجنبي ، لأن المستهلكين المحليين لا يملكون بديلا آخر لهذه السلع ( بسبب المزايا التي يتمتع بها) ، أما المستهلكون الأجانب لديهم البدائل من السلع ، وحتى يتمكن المحكر من تعظيم أرباحه لا بدله من بيع هذه السلع بأسعار منخفضة في السوق الأجنبية التي تتميز بالمنافسة ، وبالتالي فإن منتجي هذه الدولة يتضررون ، أما المستهلكون يستفيدون من انخفاض الأسعار .<sup>1</sup>
  3. إغراق المدخلات المنفصل : يحدث عندما تكون الواردات قد تم تصنيعها من مواد خضعت للإغراق في الدول التي تم تصنيع التي تم تصنيع السلع النهائية بها .<sup>2</sup>
  4. الإغراق الدوري : وهو الإغراق الذي يحدث عندما يتم بيع السلعة دوليا بسعر منخفض عن السعر المحلي ، بغرض التخلص من سلع فائضة من موسم معين وهو عادة يحدث مع السلع الزراعية في المواسم التي تسجل فائض إنتاج معتبر حتى تتفادى انخفاض الأسعار المحلية وبالتالي المحافظة على دخل مناسب للمزارعين .<sup>3</sup>
- رابعا: الآثار الاقتصادية للإغراق** : عند محاولة تتبع آثار الإغراق ، نميز بين تختلف أثرين ، آثاره الدولة المصدرة والدولة المستوردة .
1. **آثاره على الدولة المصدرة** : تختلف آثار الإغراق على الدولة المصدرة (المغركة) باختلاف الظروف التي تحدث فيها ، فالمستهلك هو المتضرر الأكبر منه ، لأنه هو الذي يتحمل تكاليف الإغراق في السوق الأجنبية نتيجة البيع بسعر مرتفع في السوق المحلية ، ولكنها لا تمثل خسارة كبيرة بالنظر إلى الأرباح التي يحققها المصدرون في السوق الأجنبية ، فنتائج الإغراق تختلف حسب نوع الإغراق ،

<sup>1</sup>موردخاي كريانين ، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات) ، دار المريخ ، الرياض ، 2007 ، ص 148 .

<sup>2</sup>المرجع السابق ، ص 152 .

<sup>3</sup>مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 50 .

فترتب على الإغراق القائم على تمييز الأسعار بين السوق المحلي والسوق الخارجي ، انخفاض الاستهلاك المحلي نتيجة لارتفاع السعر المحلي ، وبالتالي انخفاض المبيعات المحلية ، وأيضاً يترتب على الإغراق زيادة حجم صادرات الدولة المصدرة ، خاصة إذا كان الطلب الخارجي على السلعة المغرقة ذو مرونة مرتفعة ، وبالتالي تقوم هذه الدولة من زيادة الإنتاج والتوظيف ، أما إذا كان الإغراق لفترة قصيرة بهدف فتح سوق جديدة أو الحفاظ على نصيب المنشأة المصدرة في السوق الأجنبي نتيجة اشتداد المنافسة ، فإنه من المشكوك فيه أن يلحق ضرر بالمستهلك المحلي ، ولكن إذا كانت السلعة تباع في الخارج بهدف التخلص من زيادة المخزون ، فإن المستهلك المحلي لا يستفيد من تخفيض الأسعار<sup>1</sup> .

2. آثاره على الدولة المستوردة : تتأثر الدولة المستوردة ( المغرق فيها ) ، حسب نوع الإغراق ودوافعه ، فالإغراق المستمر ، يترتب عليه آثار إيجابية للمستهلك المحلي في الدولة المستوردة ، يتمثل في زيادة فائض المستهلك ، نظراً لحصوله على السلعة المستوردة بسعر منخفض ، وقد يستفيد المنتج المحلي أيضاً ، عندما تشجعه هذه الواردات على إنشاء صناعات تعتمد على تلك الواردات .

أما الإغراق الافتراضي ، يترتب عليه خسائر للمنشأة الأجنبية في الدولة المستوردة أثناء فترة الإغراق ، ولذلك لبيعها أقل من التكلفة الإنتاجية ، أمله أن تحقق قوتها الاحتكارية مكاسب في المستقبل ، أما إذا كان الإغراق التي تقوم به هذه المنشأة مؤقتاً ، فيمكن للشركات المحلية الاقتراض حتى تتوقف المنشآت الأجنبية من محاولة إخراجها من المنافسة ، والإغراق الذي يهدف إلى التخلص من فائض المخزون لدى المنشآت المصدرة ، فترتب عليه زيادة فائض المستهلك في الدولة المستوردة ، أم المنشآت المحلية تتأثر سلبياً ، ولكنه مؤقتاً يزول بتوقف الإغراق<sup>2</sup> .

#### الفرع الرابع: تخفيض سعر الصرف

1. مفهومه : يقصد به أي انخفاض تقوم به الدولة عمداً ، في قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بوحدات نقدية أجنبية ، سواء اتخذ ذلك مظهراً قانونياً أو فعلياً في نسبة الوحدة إلى الذهب ، أو لم يتخذ أي إجراء ، ويترتب على هذا الإجراء تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية ، ويرفع الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة المحلية<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> عمر صقر ، مرجع سابق ، ص 161 وما بعدها .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص ص : 164 ، 165 .

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 203 .

تعتبر هذه الأداة من الوسائل الغير مباشرة لتقييد التجارة الخارجية ، إذ أن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها ، فالحكومة يمكنها أن تقيد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل مصادر العملة الأجنبية واستخداماتها ، والرقابة على الصرف تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية .<sup>1</sup>

## 2. الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف :

لتخفيض سعر الصرف آثار على قيمة الصادرات والواردات ، بما يترتب عليه من انخفاض سعر الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية ، وإن كان ذلك متوقفاً على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأسعار الناتجة عن هذا التخفيض ، أم أثر التخفيض على مستوى الأسعار المحلية ، يعني انخفاض سعر السلعة المصدرة بنفس نسبة التخفيض ، هذا إذا لم يحدث ارتفاع عام في الأسعار المحلية ، مما يؤدي إلى تلاشي أثر التخفيض ، وقد يمثل تخفيض سعر الصرف خطراً حقيقياً على قيمة العملة الوطنية لأسباب عديدة منها ضعف ثقة الأفراد فيها وميل الأسعار الداخلية إلى الارتفاع مما يسبب رفع نفقات المعيشة لاسيما إذا ما كانت الدولة تعتمد على الواردات من السلع الضرورية ، أو كان إنتاج الصادرات غير مرناً .<sup>2</sup>

## المطلب الثاني : الأساليب الكمية

من أهم الوسائل الكمية المستخدمة ، نظام الحصص و تراخيص الاستيراد .

### الفرع الأول: نظام الحصص

1. مفهومه : يقصد به أن تضع الدولة حداً أقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة<sup>3</sup> ، وقد انتشر هذا النظام عقب الكساد الكبير سنة أوائل الثلاثينات ، كقيد على حرية التجارة الدولية ، إلى جانب الرسوم الجمركية التي لم تكف لمواجهة الانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الزراعية ، خاصة الأمريكية ، وكذلك لمواجهة التخفيض في عملات الدول

<sup>1</sup> عبد المنعم محمد مبارك ، محمود يونس : مرجع سابق ، ص 269 .

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 205 .

<sup>3</sup> موسى سعيد مطر ، مرجع سابق ، ص 70 .

الأخرى منه الجنيه الإسترليني ، وقد كانت فرنسا تبحث عن أسعار مرتفعة للقمح لحماية فلاحيهها، الدولة الأولى التي استخدمته كقيد لوارداتها، ثم تبعتها الدول الأخرى .<sup>1</sup>

2. أنواع الحصص : يأخذ نظام الحصص عدة صور ، ويمثل أهمها ما يلي :<sup>2</sup>

أ. **الحصة الإجمالية** : وفيها تحدد الدولة الكمية أو القيمة الكلية التي يسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المصدرة والمستوردين المحليين ، إلا أنه يعاب على هذا النظام أنه:

- تؤدي إلى إفراد إحدى الدول المصدرة بكامل الحصة أو الجزء الأكبر منها، ليس لاعتبارات ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للسلعة ولكن لقرب سوق هذه الدولة التي قامت بفرض الحصة .
- تراكم السلعة في بداية من الفترة التي تغطيها الحصة ، ونقصها في باقي الفترات الأخرى.
- زيادة درجة الاحتكار في السوق المحلي ، بسبب سيطرة كبار التجار المستوردين على الجزء الأكبر من الحصة ، نظرا لإمكانياتهم المادية ، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر في السوق المحلي والإضرار برفاهية المستهلك .

ب. **الحصة الموزعة** : وهو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة على أسس معينة ، أهمها نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو صادراتها في السنوات السابقة ، غير انه يؤخذ على هذا النظام أنه:

- يؤدي توزيع الحصة على عدد محدود من الدول المصدرة على حساب دول أخرى .
- صعوبة توزيع نصيب كل دولة مصدرة من الحصة على المصدرين لهذه السلعة في دولة التصدير .
- توزيع الحصة على عدد محدود من الدول المصدرة ، لا يكون من مصلحتها ، لأنه من شأنه التقليل من درجة المنافسة .

### 3 . الآثار الاقتصادية لنظام الحصص

نظرا أن حصص الاستيراد تفرض على حجم معين من الواردات ، فإن النتيجة ستكون ارتفاع أسعار السلع المحلية ، تشبه في عملها لعمل الرسوم الجمركية<sup>3</sup> ، ويترتب على تطبيق نظام حصص

<sup>1</sup>المرجع السابق ، ص 70 .

<sup>2</sup> محمود يونس محمد ، على عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص ص : 152 ، 153 .

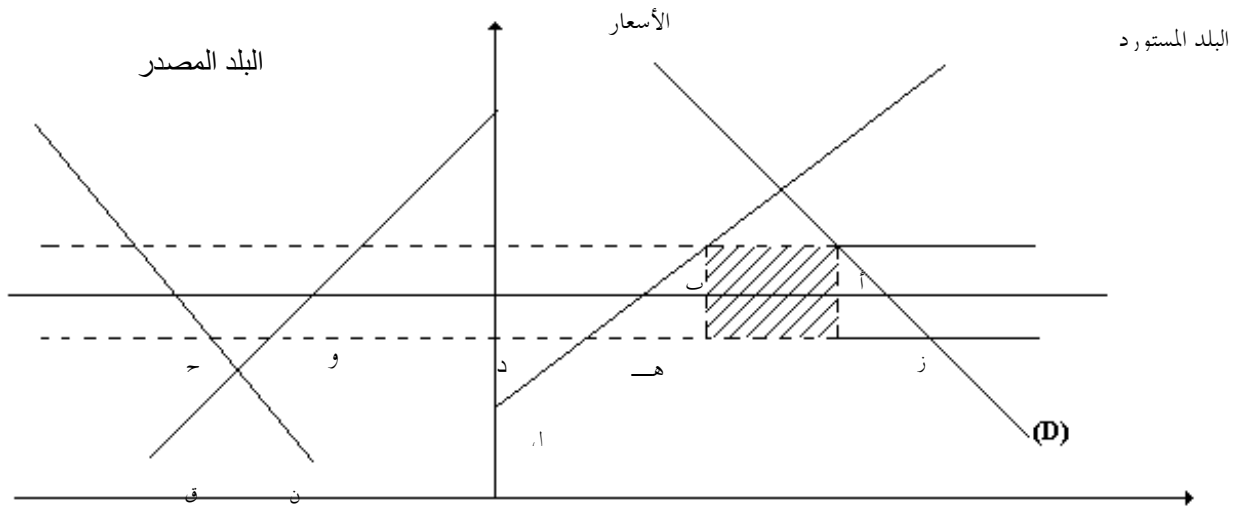
<sup>3</sup>موردخاي كريانين ، مرجع سابق ، ص 133 .

الاستيراد آثار اقتصادية على الأسعار وما يخص بتوزيع الأرباح الإضافية الناتجة عن فرض هذه الحصص .

أ- الأثر الحصص على الأسعار : يمكن أن نفرق بين حالتين : حالة التبادل بين دولتين، وحالة التبادل في الأسواق العالمية :

■ حالة التبادل بين دولتين :نفترض أن التبادل ينحصر بين دولتين ، بينهما في ظروف عادية للغرض والطلب بسعر صرف ثابت، مع إهمال نفقات النقل .

الشكل رقم 09: أثر الحصص على الأسعار



المصدر : مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 45

الكمية

في ظل سوق مفتوح، وتبادل حر للسلع بين الدولتين،يسود السعر (أد)،وعند هذا المستوى من السعر نلاحظ أن الدولة المصدرة "ص"، تنتج هذه السلعة بالكمية (دج) ، فتستهلك منها الكمية (دو) محليا، وتصدر الكمية (وج) إلى الدولة المستوردة "س" ، التي بدورها تنتج محليا الكمية (ده) وتستهلك الكمية (دز)، وهذا يعني أنها تستورد الكمية (ه ز) من الدولة "ص" وهي كمية مساوية للكمية (وج) . فإذا رغبت الدولة "س"في أن تشجع الصناعة الوطنية من هذه السلعة، أو رغبت في أن تحافظ على توازن حساباتها الدولية فقد تحدد كمية استيرادها فتتقصها إلى الكمية (م ن) التي تساوي (هـ ز 2)، وعندها يرتفع الثمن في الداخل إلى (أ ك) ويزداد العرض المحلي إلى(ن ك)،كما ينخفض الطلب إلى(م ك) ويغطي الفرق (م ن) بين العرض والطلب المحلي عن طريق الاستيراد .

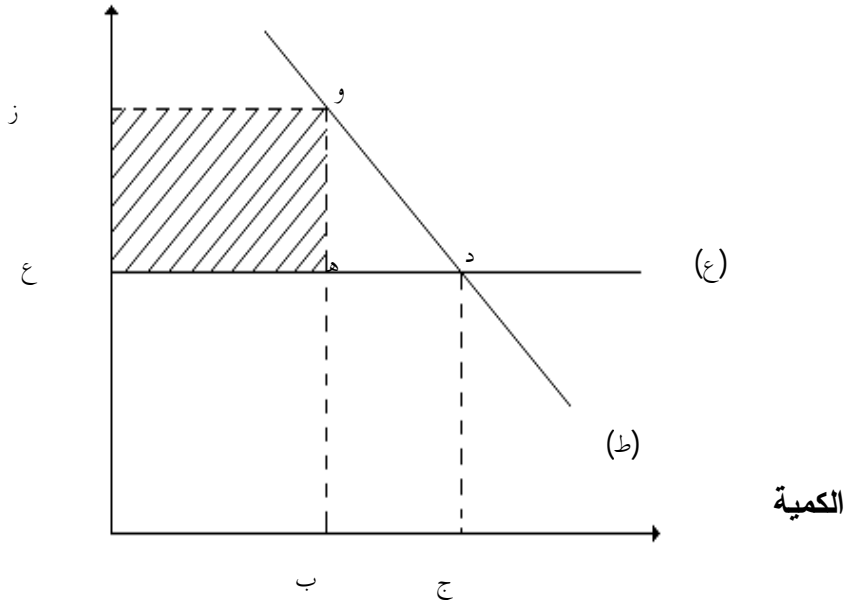


إن فرض الدولة المستوردة "س" نظام الحصص على استيراد السلع من الدول المصدرة "ص" يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية في الدولة المستوردة ، كما أن الكميات المنتجة محليا تزداد فتصبح تساوي (د)، وينخفض الاستهلاك الكلي من (دز) إلى (دم) .

كما يحقق المستوردون المحليون أرباحا إضافية ناتجة عن ارتفاع الأسعار الداخلية ، وانخفاضها في الدولة المصدرة، فيشترون السلعة بالسعر (أل) و يبيعونها في الداخل بسعر (أك) ، ويكون مقدار ربحهم الإضافي الناتج عن التفاوت في الأسعار بين الدولتين مساويا :م ن \* ل ك .

■ التبادل في السوق الدولية : نفترض بداية أن الدولة المستوردة، دولة صغيرة ولا يمكنها التأثير في العرض أو الطلب الدوليين، وهذا ما يجعل منحنى العرض العالمي أفقيا بالنسبة لهذه الدولة

الشكل رقم 10 : التبادل في السوق الدولية الأسعار



المصدر : مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 45

يعبر المستقيم (ع ع) عن العرض العالمي بالنسبة للدولة، ويدل على أن الدولة يمكنها أن تستورد الكمية التي تشاء بثمان ثابت مقدارها (أ ع)، وعند هذا الثمن، تستورد الكمية (أ ج). فإذا قررت الدولة تخفيض الكمية المستوردة إلى النصف فحددها بالكمية (أ ب)، فإن الثمن العالمي يظل ثابتا، أما الثمن في السوق الوطنية فإنه يرتفع ليساوي (ب و)، حيث تعتبر النقطة "و" على منحنى الطلب عن الثمن الذي يوافق المشتري على دفعه عندما تكون الكمية المعروضة (ب أ). وبذلك يحقق المستورد الوطني ربحا إضافيا مقداره و\* أ ب ، ويظهر هذا الربح في المساحة المظللة في الشكل .

ب - الأثر على توزيع الأرباح : يؤدي فرض نظام الحصص على سلعة من السلع المستوردة إلى وجود تفاوت بين السعر في الخارج والسعر في الداخل، مما ينتج عنه أرباحاً إضافية ، وهنا يميز في خمس إمكانيات مختلفة هي :

- في حالة وجود تراخيص الاستيراد ، يكون الربح لأمر توزيع التراخيص ، وذلك على شكل هدية (رشوة) يقدمها التاجر المستورد يسعى توزيع الحصة في صالحه.
- في حالة عدم وجود نظام التراخيص ، فإن الربح الإضافي يكون من نصيب التاجر المستورد.
- حالة قيام الدولة بتحديد سعر السلعة المستوردة بغية الحد من استغلال المستهلك، غير أن هذا الإجراء لا يمكنه منع الاستغلال ، إذ يضطر المشتري الثاني إلى دفع الربح الإضافي إلى المشتري الأول الذي تمكن، لسبب ما كأن تربطه علاقة مع المستورد، من الحصول على السلعة .
- قد تفرض الدولة رسماً على استيراد السلعة بحيث تستولي على الربح الإضافي بدلاً من تركه للأفراد .
- قد يعمل المصدر الأجنبي على استغلال هذه الحالة فيرفع من ثمن البيع ويستولي بنفسه على الربح الإضافي<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني : تراخيص الاستيراد

عادة ما يكون تطبيق هذا النظام مقترناً بنظام الحصص ، والمقصود بتراخيص الاستيراد هو عدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على ترخيص ( إذن ) من الجهة الإدارية المختصة<sup>2</sup>، وقد يكون الترخيص عاماً في حدود الحصة الكلية المقرر استيرادها ، وقد يتم تحديدها مسبقاً<sup>3</sup> ، وهذا الأسلوب يسمح للدولة ببيعه في المزاد العلني ، مما يتيح لها فرصة المشاركة في أرباح الاستيراد<sup>4</sup>.

#### المطلب الثالث : الأساليب التنظيمية

تتمثل الوسائل التنظيمية في تلك الوسائل التي يدخل في إنشائها مجموعة من الدول ، تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية ، أهمها، المعاهدات التجارية ، الاتفاقات التجارية ، اتفاقات الدفع ، التكتلات الاقتصادية وإجراءات الحماية الإدارية .

#### الفرع الأول : المعاهدات التجارية

<sup>1</sup>مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص ص : 45 ، 46 .

<sup>2</sup>زينب حسين عوض الله ، العلاقات ، ص 307 .

<sup>3</sup>أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 168 .

<sup>4</sup>زينب حسين عوض الله ، العلاقات ، ص 308 .

تعرف على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية ،  
 بعرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التجاري  
 ....<sup>1</sup> ، يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر ، مثل  
 الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على  
 مبادئ عامة مثل المساواة ، المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل  
 معاملة يمكن أن تعطىها الدولة الأخرى لطرف ثالث.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني : الاتفاقات التجارية

تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقات قصيرة الأجل ، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع  
 المتبادلة وكيفية تبادلها ، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي  
 في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة .

### الفرع الثالث : اتفاقات الدفع

عادة ما تكون مقترنة بالاتفاقات التجارية ، وقد تكون منفصلة عنها ، وتتطوي على تنظيم  
 لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين ، لذلك يغلب على بنودها مسائل كتحديد عملة  
 التعامل ، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية ، تحديد سعر  
 الصرف ، تحديد العمليات الداخلة في التبادل ...، هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة  
 تجارية حامية كالكتلات الإقليمية ، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة  
 الخارجية.<sup>3</sup>

### الفرع الرابع : التكتلات الاقتصادية

وهي تجمعات دولية إقليمية ، ضمن إطار يخلو من القيود والحوجز التجارية ، تعمل هذه  
 التكتلات على تعزيز التجارة داخل تلك المنطقة ، وفي نفس الوقت تعمل على استحداث نمط  
 جديد من القيود التجارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء ، وتمر هذه التكتلات على عدة

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 308 .

<sup>2</sup> أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 170 .

<sup>3</sup> أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 170 .

مراحل مختلفة ترتيبات التجارة التفضيلية ، المنطقة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة ، الاتحاد الاقتصادي والنقدي .<sup>1</sup>

### الفرع الخامس : إجراءات الحماية الإدارية

تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق المحلية ، والمتمثلة في فرض أجور ونفقات حكومية مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية ، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية ، المغالاة في تقدير قيمة الواردات ، فرض رسوم على عملية التفتيش... ، وقد تقوم تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية .<sup>2</sup>

### خلاصة الفصل الثاني :

تعاقبت السياسات التجارية بين الحمائية المطبقة منذ القرن الخامس عشر الذي يبررها بزيادة ثروة الأمة وتعظيمها من خلال الذهب والفضة ، عن طريق تقييد التجارة برفع الرسوم الجمركية أما وارداتها ، ويستندون إلى الحجج التالية المنقسمة بين الحجج الاقتصادية وغير الاقتصادية ، فالاقتصادية تتمثل في : دعم الأمن القومي ، الحفاظ على الشخصية القومية ، والحجج غير الاقتصادية حجة حماية الصناعات الناشئة، توازن ميزان المدفوعات وتحسين

<sup>1</sup>دافيد راتشمان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 63 .

<sup>2</sup>زينب حسين عوض الله ، العلاقات ، ص 311 .

معدل التبادل الدولي ،الحصول على إيرادات للخرينة العامة ، جذب رؤوس الأموال الأجنبية ،حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق ، وسياسة الحرية التجارية التي جاءت في أعقاب القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر من خلال أفكار الكلاسيكيين الذين نادوا بتحرير التجارة ورفع كافة القيود أمامها ، ويستندون إلى الحجج التالية : التخصص في الإنتاج ، كون الحرية تشجع التقدم التقني ،الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية ،كون الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير –

الفصل الثالث : دور السياسات  
التجارية في تفعيل الاتفاقات  
التجارية الإقليمية والدولية

تسببت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية في أزمة الكساد العالمي 1929 - 1933، وكانت الدول آنذاك تتبع سياسة تجارية خاصة بها دون مراعاة مصالح الدول الأخرى والبحث عن حلول للخروج من تلك الأزمة ، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سياساتها على الدول وذلك بتشكيل منظمات وعقد اتفاقات تجارية متعددة الأطراف تخدم مصالحها ، وقامت تلك الجهود بين مسؤولي القطاعات التجارية والاقتصادية ولقيت تلك اللقاءات والاجتماعات قبولاً عاماً بين الدول، مستمدة من ميثاق هافانا، ثم شكلت فيما بعد الإطار النظري الذي بنيت عليه اتفاقية سميت الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة ، بعدها المنظمة العالمية للتجارة من أجل تحرير التجارة العالمية من القيود التي وضعت بعد الحرب ، وذلك بخفض الجمارك، والحد من القيود الكمية والنوعية المفروضة على السلع من قبل الدول الأطراف في الاتفاقات ، وتولد عن تلك الاجتماعات اتفاقات بين دولتين أو أكثر، وتغطي في الغالب سلعاً صناعية من المهم لأطراف الاتفاقية وضع ضوابط للتجارة فيها .ولحاجة كثير من دول العالم لمثل هذا النوع من الترتيبات التجارية، زادت تلك وتعددت أطرافها ، وتوسعت بعض الاتفاقات في أعضائها والسلع الصناعية التي تشملها، وأصبحت تلك الاتفاقات مجالاً لإنضاج كثير من الأفكار الاقتصادية في مجال التجارة العالمية –

سنقوم بعرض ما سبق في هذا الفصل من خلال المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول: ماهية الاتفاقات التجارية الدولية

المبحث الثاني: دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية

GATT

المبحث الثالث: دور السياسات التجارية في تفعيل المنظمة العالمية للتجارة OMC

المبحث الرابع: دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية

### المبحث الأول: ماهية الاتفاقات التجارية الدولية

شاع استخدام الاتفاقات التجارية منذ الثلاثينات من القرن العشرين ، نظرا للدور المهم الذي تلعبه في تعزيز التحرير التجاري وتسريع التنمية الاقتصادية ، وتشجيع التجارة الدولية

تلقأ الدول إلى الاتفاقات التجارية الدولية لزيادة حجم التبادل التجاري بتدعيم القدرات التصديرية و دفعها للمنافسة في الأسواق الخارجية .

#### المطلب الأول : مفهوم الاتفاقات التجارية

تعرف على أنها تعاقدات تنشئ حقوقا والتزامات متبادلة بين طرفين أو أكثر ، تهدف إلى تسهيل حركة انسياب السلع والخدمات بين تلك الأطراف الموقعة عليها .<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني : أنواع الاتفاقات التجارية

تعددت أشكالها بين ثلاث أنواع رئيسية التالية :

**أولا : الاتفاقيات الثنائية :** وهي الاتفاقات التي تتم بين دولتين أو طرفين فقط ، من أجل تنظيم العلاقات التجارية ، حيث يتم الاتفاق على تحديد حجم التبادل التجاري ، قوائم السلع المصدرة والمستوردة ، شروط الدولة الأولى بالرعايا و مدى الالتزام بالقوانين والنظم المعمول بها بين الدولتين وتشمل تجارة الترانزيت عبر الدولتين وطريقة تسوية المدفوعات الناتجة عن تنفيذ الاتفاقيات ، و أبرز أنواعها ما يلي :<sup>2</sup>

**1. اتفاق المقايضة :** الذي يخص تبادل السلع بين دولتين في حدود مبلغ معين وكمية محددة —

<sup>1</sup> عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، العولمة والتجارة الإلكترونية ، دار حامد ، عمان ، 2004 ، ص 141.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص 141 —



2. عقود الشراء : وهي شراء سلعة معينة أو إبرام صفقة معينة مع دولة ما ، ينتهي العقد

بانتهاء الشراء أو تلك الصفقة —

3. الخطابات المتبادلة : وهي نوع من المكاتبات المتبادلة بين دولتين ، لاعتماد نصوصها من

كل دولة —

4. ترتيبات التجارة : وهي ترتيبات مبدئية لقوائم السلع التي يمكن تصديرها والسلع التي

يمكن استيرادها أو تصديرها —

5. معاهدات الصداقة : وهي التي تبرم بين دولتين بهدف تنظيم العلاقات التجارية بينهما

خلال فترة زمنية معينة

**ثانيا : الاتفاقيات الثلاثية** : التي تبرم بين ثلاث دول ، حيث يتم الاستيراد والتصدير بين

دولتين وتسوية قيمتها في الدولة الثالثة ، تلجأ الدول إلى هذا النوع من الاتفاقات لتسوية مديونيته

مع دول أخرى أو في حالة رغبتها في استيراد سلع من الدول صاحبة العملات الحرة مقابل تسوية

قيمتها عن طريق دول تربطها اتفاقية ثنائية ، كأن تكون دولة A مرتبطة باتفاقية دفع مع الدولة B ،

والدولة B قامت بتصدير سلع للدولة C وهي من الدول صاحبة العملات الحرة مقابل قيام الدولة

C بدفع قيمة السلعة المستوردة من الدولة B للدولة A —

لقد لعبت الاتفاقات التجارية الثنائية والثلاثية دورا كبيرا في توسيع حركة التجارة الدولية

وفتح الأسواق الخارجية للسلع التي تعاني من صعوبات التسويق ، إلا أنه يعاب على هذه

الاتفاقيات أنه محصورة بين دولتين أو ثلاث ، وأيضا استبعاد إحدى الدول لبعض السلع التي يمكن

بيعها بالعملات الحرة من قائمة السلع المصدرة للدول الأخرى ، كما يعاب عليها زيادة الأسعار

على السلع المتضمنة في الاتفاقية بالأسعار العالمية السائدة —

**ثالثا: الاتفاقيات متعددة الأطراف** : أدت العيوب السابقة الذكر للاتفاقات التجارية الثنائية والثلاثية

إلى استحداث نوع آخر وهو الاتفاقات متعددة الأطراف تعرف بأنها الاتفاقات التي تشارك فيها عدة

دول منها الإقليمية والدولية ، ومن أبرزها الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية ( GATT ) ، المنظمة العالمية للتجارة OMC والتكتلات الإقليمية <sup>1</sup> -

## المبحث الثاني: دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية GATT

تهدف الاتفاقيات التجارية الدولية إلى تحرير التجارة بين الدول العالم بإزالة كافة القيود والحوجز التي تقف أمام حركة السلع والخدمات عن طريق مجموعة سياسة تجارية مكيفة حسب ما تقتضيه العلاقات التجارية الدولية ، ونجد هذه الاتفاقات مطبقة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة ، المنظمة العالمية للتجارة OMC ، اللتان تعملان على تحرير التجارة بين كل الدول العالم ، وذلك بحرص هذه الدول على تكييف سياساتها التجارية الخارجية حسب مقتضيات هذا الاتفاق لتضمن الحصول على نتائج إيجابية .

### المطلب الأول : نشأة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية GATT

#### الفرع الأول : ماهية اتفاقية GATT

الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية\* GATT هي معاهدة دولية متعددة الأطراف أبرمت هذه المعاهدة في 30 أكتوبر 1947 و أصبحت سارية المفعول منذ 1 جانفي 1948 بعضوية 23 دولة فقط\* التي تشارك بنسبة 80% من التجارة الدولية ، مقرها الرئيسي جنيف (سويسرا)، تهدف إلى تحرير التجارة الدولية ، بإزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول و تعيق حركة التجارة الدولية <sup>2</sup> ، و GATT ما هي إلا اتفاقية مبسطة بين الدول الموقعة عليها والذين يعتبرون طرفا متعاقدًا وليس أعضاء فيها .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص ص : 142 ، 143 .

\* GATT : General agreement on tariffs and trade.

\*أستراليا، كندا، سيلان، شيلي، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، فرنسا، بلجيكا، الهند، لبنان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باكستان، بورما، روديسيا الجنوبية، سوريا ، جنوب إفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هذا و قد انسحبت بعض هذه الدول مثل : سوريا و الصين من هذه الاتفاقية بعد سنتين من بدء سريانها.

<sup>2</sup> Annick Busseau , stratégies et techniques du commerce international , Masson , Paris ,1994 , p 12 .

كما تعرف الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية ، على أنها إطار مفاوضات تجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية ، وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها ، فهي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء ، تهدف للإشراف على تجارة السلع في العالم (باستثناء البترول ) والمقدرة بـ 90 % من جملة التجارة العالمية .<sup>1</sup>

كما تعرف على أنها معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقا والتزامات على الدولة الموقعة عليها تسعى لتحرير التجارة الدولية وفقا لمبدأ الحرية الاقتصادية لأدم سميث الذي تقضي به النظرية الكلاسيكية .<sup>2</sup>

ولكل الدول الحق في المشاركة في هذه الاتفاقية وذلك بمجموعة إجراءات تتمثل في ، طلب من السكرتارية GATT للانضمام فيها بعد مراجعة نظام GATT لسياسات وآليات وشروط العضوية ، ثم الإجابة عن أسئلة من خلال جلسات يتم فيها اتخاذ قرار قبول الانضمام بعد تحديد جداول التحرير التجاري وعرضها على مجلس GATT ، ثم توقع الدولة على بروتوكول التعامل مع GATT ، تستطيع التكتلات الإقليمية الانضمام إلى GATT أو أي دولة أخرى منتمية إلى اتحاد جمركي معين بشرط أن تلتزم بشروط GATT .<sup>3</sup>

#### الفرع الثاني : ميثاق هافانا

تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بتزايد الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية بصورة كبيرة بين الدول ، إلى درجة أنها وصفت بحرب تجارية ، مما أدى إلى تسارع الدول الرأسمالية بناء على دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي للتجارة في هافانا عاصمة كوبا من 21 نوفمبر 1947 إلى 24 مارس 1948 ، وحضره 56 دولة<sup>4</sup> ، وقد أبرز هذا المؤتمر أهمية تطبيق السياسة التجارية ، والمساواة في المعاملة الجمركية ولهتم بالمنح والإعانات التي تمنحها الدول الغنية لقطاعاتها الإنتاجية، كما أجاز إنشاء اتحادات جمركية

<sup>1</sup> جمال جويدان الجمل ، مرجع سابق ، ص 149 .

<sup>2</sup> محمد محمد علي إبراهيم ، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003/2002 ، ص 5 .

<sup>3</sup> فريد النجار ، إدارة الأعمال الدولية والعالمية (استراتيجيات الشركات عابرة القارات الدولية ومتعددة الجنسية ) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 261 .

<sup>4</sup> عبد الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ،

ومناطق تجارة حرة ، ومكافحة الإغراق بفرض رسوم تعويضية وهذا إذا مس الإغراق الصناعات الناشئة وقد استتنت مواد هذا الميثاق بعض الدول الأعضاء من تخفيض القيود الجمركية في ثلاث حالات تتعلق بالسلع الخاصة بالمنتجات الزراعية ، إنشاء صناعات جديدة وعجز ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى نظرة المجتمع الدولي في ذلك الوقت من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية ، لذلك فإن هذا الميثاق كان منهاجاً طموحاً في صالح الدول النامية عن طريق انتهاز الدول الغنية لسياسات تجارية تخدم مصالح تلك الدول النامية وجميع دول العالم .<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : أهداف الـ GATT

تتلخص أهم أهداف GATT فيما يلي:<sup>2</sup>

- إقامة نظام تجارة دولية حرة ، يهدف إلى رفع مستويات المعيشة للدول المتعاقدة .
- السعي إلى تحقيقي زيادة تصاعديّة ثابتة في حجم الدخل القومي .
- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية و تطويرها .
- تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات .
- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من استثمارات دولية .
- تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحوجز المعرّقة لها .
- انتهاز المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية ، وفض المنازعات .

### الفرع الرابع : وظائف الـ GATT

يمكن حصر وظائف الـ GATT في ثلاثة وظائف أساسية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية وجات 94 ، ط2 ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1998 ، ص ص : 12 ، 13 .

<sup>2</sup> عاطف السيد، الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة) ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2002 ، ص 18 .

<sup>3</sup> حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 125 .

- الإشراف على تنفيذ المبادئ و القواعد و الإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي

تتطوي عليها GATT و التي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في GATT.

- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير

التجارة العالمية، و من أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديداً بين

الدول أكثر شفافية و أكثر قابلية للتنبؤ و من ثم أقل إثارة للمنازعات .

- العمل على الفصل في المنازعات بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث و النظر

في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في GATT ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة .

### المطلب الثاني : مبادئ GATT

تقوم GATT على تبني عدة مبادئ أساسية ، وهي كما يلي :

**الفرع الأول : مبدأ عدم التمييز Non-discrimination:** تنص المادة الأولى من الاتفاقية على

ضرورة منح كل طرف متعاقد فوراً وبلا شروط المزايا والحقوق والإعفاءات التي تتمتع لأي بلد آخر

دون الحاجة إلى اتفاق جديد ، ومن فهذا المبدأ ينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو منح

رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى ، حيث تتساوى كل الدول الأعضاء

في GATT في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية ، ويعتبر هذا المبدأ الركيزة الأساسية للاتفاقية ،

ويصبح ساري المفعول بتحقيق شرطين هما شرط الدولة الأولى بالرعاية و شرط المعاملة بالمثل .

**الفرع الثاني : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية** **CLAUSE DE LA NATION LA PLUS FAVORISEE :**

هو المبدأ المنصوص عليه في المادة الأولى من اتفاقية ، يقصد به أن أي ميزة أو حصانة أو

معاملة تفضيلية أخرى ( تتعلق بالرسوم الجمركية أو الرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد

والتصدير أو المدفوعات الدولية أو الإجراءات المتصلة بالتجارة الدولية ) ، سوف تمنح

للأطراف المتعاقدة أو غير المتعاقدة في GATT ، إلا أنه هناك استثناءات للدول النامية يمكن

إيجازها في ما يلي :

- الترتيبات الحمائية للصناعات الناشئة في الدول النامية ، حتى تصبح قادرة على المنافسة

- العلاقات التفضيلية التي تربط الدول الصناعية الكبرى كإنجلترا ، فرنسا وإيطاليا و بعض مستعمرات هذه الدول .

- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية ، وتشجيعا على تحرير التجارة الدولية ، فقد أجازت GATT قيام اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة تمنح من خلالها معاملة تفضيلية للدول الأعضاء في هذا التكتل دون غيرهم ، ولكن فرقت GATT بين تكتلات الدول النامية والدول المتقدمة كما يلي :

- **التكتل الاقتصادي للدول المتقدمة :** تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعايا ، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الدولية تتم بين الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين .
- **التكتل الاقتصادي للدول النامية :** تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعايا كافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري وهي ترتيبات تفضيلية ، مناطق حرة و اتحادات جمركية ، حتى ولو كانت تلك الدول غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين <sup>1</sup>.

### الفرع الثالث : شرط المعاملة بالمثل (المعاملة الوطنية) : National Traitement

وهو المبدأ المنصوص عليه في المادة الثالثة من اتفاقية GATT ، والذي يقضي في جوهره على عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كالضرائب و الرسوم ، أو القوانين والقرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى ، كوسيلة لحماية المنتج المحلي ، ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد ، فالدول المتعاقدة في GATT تلتزم بأن تعطي للسلع المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة المنتجة محليا ، كأن يتمتع على الدولة المتعاقدة تقديم إعانة للمنتج المحلي لتفضيل استخدامه على المنتج المستورد ، أو فرض ضرائب أو رسوم على المنتج المستورد تفوق ما يفرض على المنتج المحلي ، كما أوردت GATT استثناء لفائدة وضع القوانين التنظيمية وأيضا بعض المشتريات الحكومية من منتجات المؤسسات المحلية وهـذا الاستثناء تم تحديده عن طريق المفاوضات الخاصة بقانون الأسواق العمومية ،

<sup>1</sup> عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سابق ، ص ص : 30 ، 31 .

واستثناءين\* آخرين أحدهما للتفضيل التعريفي والآخر للاتحادات الجمركية والمناطق الحرة<sup>1</sup>.

**الفرع الرابع : مبدأ التخفيض الجمركي :** يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية لـ GATT ، ويتم التفاوض بين الدول الأعضاء في الاتفاقية على التخفيضات الجمركية بصفة دورية بما يسمى بدورات التعريفة الجمركية في جولات GATT : جولة كينيدي ( 1962-1968 ) ، وجولة نيكسون (1973- 1980) ، وجولة الأوروغواي من 1986 ، التي أقرت على التخفيض المهم للتعريفة الجمركية ، والآن تواجه GATT صراعا كبيرا بين الحواجز الجمركية التي تؤدي إلى الحماية وهو ما يتعارض مع GATT<sup>2</sup> ، وهذه التخفيضات المتبادلة تتم بأحد أسلوبين<sup>3</sup>:

أ - أسلوب سلعة بسلعة: أجرت GATT مفاوضات لتخفيض التعريفات الجمركية في بادئ الأمر على أساس أسلوب السلعة بالسلعة، وقد أدى هذا الأسلوب إلى إجراء العديد من المفاوضات الثنائية للتخفيضات الجمركية، حيث تقدم كل دولة قائمتين ، تتضمن الأولى المنتجات التي ترغب الدولة في التوسع في تصديرها وفي مقابل ذلك تطلب من الأطراف المتعاقدة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخولها أسواق هذه الدول، وتتضمن القائمة الثانية مجموعة السلع التي تكون الدولة مستعدة لإجراء تخفيضات جمركية عليها ، وينسحب أثر هذه التخفيضات الثنائية على جميع الدول الأطراف تطبيقا لأحكام شرط الدول الأولى بالرعاية المطبق في إطار من عدم التمييز، ولكن يوجد لهذا الأسلوب عيوب أهمها:

- وجود احتمال دائم بأن العروض السلعية المقدمة لم تعد على أساس أهمية وحساسية السلعة في التجارة الدولية وأنها تعد على أساس السلع التي لها أهمية في التجارة الدولية مما يقلل من الفاعلية المطلوبة.

- تساعد حدة الصعوبات التي تواجه هذا الأسلوب بالتزايد المستمر في أعضاء GATT .

\*نص عليهما ميثاق هافانا في المادة 44 ، ووردت في المادة 24 من GATT .

<sup>1</sup> عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سابق ، ص 31 .

<sup>2</sup> Annick Busseau , op .cit , p 12 .

<sup>3</sup> مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص ص : 68، 69 .

ب- **الأسلوب المنسق**: ويأخذ هذا الأسلوب شكل التخفيض المتساوي لجميع التعريفات، وهي الصيغة التي تم إتباعها في جولة كيندي.

### الفرع الخامس : مبدأ الشفافية (مبدأ حظر القيود الكمية) Transparency

سمي هذا المبدأ بالشفافية لأن التعريفات الجمركية يتم إدراجها في جداول التزامات كل الدول ، أي تكون معرفة لكل الدول ومن السهل تتبعها ومن الصعب قياس أثر القيود غير التعريفية في التجارة الدولية ، ويعني هذا المبدأ الالتزام بأن التعريفات الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية ، وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كنظام الحصص ، إلا في حالات خاصة تضمنتها المادة 12 من اتفاقية GATT ، والتي تخول الدول المتعاقدة تقييد تجارتها لأغراض تصحيح الخلل الكبير في ميزان المدفوعات ، وقد اشترطت GATT أن ليس من حق أي دولة طرف في الاتفاقية أن تفرض على منتجات الدول الأخرى أية قيود سواء على الصادرات أو على الواردات .

1. **الالتزام بتجنب سياسة الإغراق** : الإغراق حسب المادة 6 من الاتفاقية العامة هو : " ذلك السعر الأدنى للمنتج مقارنة مع تلك الأسعار المطبقة في العمليات التجارية، لمنتج مشابه موجه للاستهلاك في داخل الدولة المصدرة " ، ووفقا لهذه المادة ، لا يمكن اتخاذ إجراء مضاد ضد الدولة المتسببة فيه ، إلا إذا كان هناك تهديدات بحدوث ضرر جوهري في المنتج المحلي لإحدى الدول المتعاقدة ، ويتمثل هذا الإجراء في فرض رسم تعويضي لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوثه.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : السياسة التجارية في ظل اتفاقية GATT

ساهمت السياسات التجارية في تحقيق هدف GATT وهو تحرير التجارة الدولية ، في ظل المبادئ اتفاقية GATT ، لقد حظيت دورا كبيرا في مفاوضات GATT .

### الفرع الأول : المفاوضات التجارية للاتفاقية GATT

تميزت الجولات الخمس الأولى GATT بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية ، حيث حققت بالفعل تقدما كبيرا لإزالة الكثير من القيود الجمركية في وجه التدفقات السلعية،

<sup>1</sup>عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سابق ، ص 38 .



أما الجولات الثلاث الأخيرة (كينيدي ، طوكيو ، الأورغواي ) فإنها تحتل مكانا متميزا نظرا لما حققته من نتائج<sup>1</sup>، يمكن إيجازها كما يلي :

### أولا : المفاوضات الأولية لـ GATT ( 1947 - 1962 )

تتمثل المفاوضات الأولية لـ GATT في مفاوضات جنيف 1947 ، مفاوضات آنسي 1949 ، مفاوضات توركوواي ( 1950-1951 ) ، مفاوضات جنيف ( 1952 - 1956 ) ، مفاوضات دايلون ( 1960-1961 ) .

#### 1. مفاوضات جنيف 1947

اتفقت 23 دولة بجنيف بسويسرا ، على الدخول في مفاوضات تخفيض التعريفات الجمركية ، قبل إقرار وتصديق الدول على ميثاق هافانا بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، وقد قررت هذه الدول على العمل بموجب مسودة ميثاق هافانا للإسراع بعملية تحرير التجارة من القيود التي عانت منها خلال فترة ما بين الحربين ، وتم التوصل إلى الإطار العام لاتفاقية GATT ، وجرى الاتفاق على تبادل التخفيضات الجمركية على السلع المصنوعة التي بلغت حوالي 45.000 تخفيض ، على أن يسري التعامل بها في أول جانفي 1948 ، وبلغ حجم التجارة التي تأثرت بالتخفيض نحو 10 بليون دولار، أي ما يعادل خمس التجارة العالمية في ذلك الوقت ، واستمرت لمدة قاربت النصف قرن ، مع إجراء تعديل عن اقتضت الحاجة لذلك.

2

#### 2. مفاوضات آنسي 1949 Annecy

عقدت بفرنسا بمشاركة 13 دولة فقط ، نظرا لضعف بنية النظام التجارة متعدد الأطراف ومحدودية تأثيره فضلا عن عدم اكتساب صفة العالمية ، شهدت هذه الجولة عدة تنازلات

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 30 .

<sup>2</sup> عادل المهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003 ، ص

جمركية بين الدول ، فبلغ عدد التخفيضات المتبادلة في هذه الجولة 5000 تخفيض فقط مقارنة بالجولة السابقة .

### 3. مفاوضات توركواي (1950 - 1951)

عقدت هذه الجولة في مدينة توركواي بانجلترا ، حضرها 38 دولة نظرا لرغبة الدول في تحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها أما الصادرات ، فقد كانت أغلب هذه الدول متقدمة لأن الدول النامية قد انسحبت من GATT لاعتبارات مرتبطة بتجاهل مصالحها، وقد بلغ عدد التخفيضات الجمركية المتبادلة 7800 تخفيض<sup>1</sup> ، وقد تم تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة 25% بالنسبة لسنة 1948.<sup>2</sup>

### 4. مفاوضات جنيف ( 1952 - 1956)

عقدت بجنيف بسويسرا باشتراك 26 دولة ، و كانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير تبلغ 2.5 مليار دولار و هو رقم متواضع نسبيا بسبب تغيير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات فكانت تستغل حقها الكامل في التفويض و تمنح امتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالي 90 مليون دولار في حين أنها تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار.<sup>3</sup>

أما عن الطريقة المتبعة في هذه الجولات من المفاوضات، فقد تم اعتماد طريقة التفاوض سلعة بسلعة، وكانت هذه المفاوضات تتم على أساس ثنائي وليس متعدد الأطراف، وتجمع أهم الموردين والمستوردين للسلعة، وبعد التوصل إلى اتفاق حول الرسوم الجديدة، يطبق الاتفاق على جميع دول على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وعدم التمييز. هذه الطريقة في التفاوض سرعان ما أثبتت فشلها لكثرة المنتجات والسلع التي مستها المفاوضات، لهذا تم اعتماد طريقة جديدة في التفاوض ابتداء من جولة كينيدي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 153 .

<sup>2</sup> André Dumas , *l'économie Mondiale ( commerce, Monnaie, Finance)* , 3<sup>ème</sup> Edition , De Boeck , Paris, p 31 .

<sup>3</sup> حشماوي محمد ، مرجع سابق ، ص 130 .

<sup>4</sup> مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 74 .

**5. مفاوضات دايلون Dillon ( 1960-1961 )**

تعتبر هذه الجولة التي اتسمت بالبحث في إحداث المزيد من التبادل والتخفيضات الجمركية بين الدولة المشاركة التي بلغت 26 دولة و عقدت خلال الفترة من سبتمبر 1960 إلى جويلية 1962 و سميت على شرف نائب وزير الخارجية الأمريكية دوغلاس دايلون الذي اقترح انعقاد الجولة ، و قد نتج عنها تخفيض 4400 بند من بنود التعريفات الجمركية، و قد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة فيها حوالي 5 مليار دولار، وانطوت على تنسيق أكثر مع الاتحاد الأوروبي في مجال التعريفات الجمركية حيث شهدت تلك الجولة قيام الجماعة الأوروبية الاقتصادية التي تحولت إلى الإتحاد الأوروبي بداية من عام 1992، ولكن لم يتم التوصل إلا بتخفيض نسبة 6% بدلا من 20% المقترحة من طرف المجموعة الأوروبية.<sup>1</sup>

**ثانيا : جولة كينيدي ( 1964 - 1967 )**

نسبت هذه الجولة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق جون كينيدي ، حيث وضع رسالة إلى الكونغرس الأمريكي في 25 جانفي 1962 ، يلح فيها على ضرورة القيام بالمفاوضات لإجراء تخفيضات على الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى ، واشترك في هذه الجولة 63 دولة<sup>2</sup>، وقد منح الكونغرس الأمريكي للرئيس جون كينيدي صلاحية خفض التعريفات الجمركية بمقدار 50% عن المعدلات السائدة<sup>3</sup>، في الاجتماع الوزاري التمهيدي للأطراف المتعاقدة في ماي 1963 ، وتم الاتفاق على أسس جديدة منها إحلال قاعدة التخفيض الجمركي بنسب محددة على المجموعة السلعية المختلفة بدلا من الذي تم الاتفاق عليه سابقا وهو التفاوض سلعة بسلعة ، وقد حققت هذه الجولة فعلا تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 50% على المعدلات السائدة حتى تاريخ بدء المفاوضات<sup>4</sup>، إلا أن ما تم تخفيضه فعلا هو نسبة 35% تدريجيا على مدى خمس سنوات وشملت جميع المنتجات الزراعية

<sup>1</sup> André Dumas , op.cit , p : 31- 32

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد النقدي والدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 474 .

<sup>3</sup> رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 20.

<sup>4</sup> ابراهيم العيسوي ، الغات وأحواتها ( النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص 49 .

بنسبة 25% ماعدا الحبوب والصناعية<sup>1</sup> ، كما شهدت زيادة في الدول الأعضاء من الدول النامية نظرا لإضافة نص جديد\* في فقرة التجارة والتنمية ، جاء فيها : " على الدول المتقدمة أن تولي عناية خاصة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الدول النامية ، وأن تمنع وضع عراقيل جديدة أمامها... إلخ " ، وقد بلغت قيمة التخفيضات 40 مليار دولار من حجم التجارة العالمية ، ونمو السوق الأوروبية واليابان<sup>2</sup> ، ونظرا لحدوث بعض المشاكل من الدول المصدرة منها الولايات المتحدة الأمريكية والست دول السوق المشتركة ، على أن تزايد استخدام قوانين مكافحة الإغراق المستخدم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، سببته عليه اضطراب في التجارة الدولية ، وعليه فإن ما أضافته هذه الجولة بما يخص بمكافحة الإغراق ، يتمثل في الإجراءات التفضيلية التي تحدد الإجراءات التمهيدية للفحص الكامل لحالات الإغراق ، والتطبيق بأثر رجعي لرسوم مكافحة الإغراق ، وقد تمت مراجعة قوانين الإغراق في جولة التالية<sup>3</sup> .

### ثالثا : جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ( 1973 - 1979 )

بعد ستة سنوات من جولة كيندي، انطلقت جولة جديدة من المفاوضات التجارية ، التي بدأت في سبتمبر 1973 بممثلين عن 99 دولة ، اجتمعوا في طوكيو لمحاولة تنشيط التجارة الدولية<sup>4</sup> ، وإن كانت المفاوضات لم تبدأ إلا في 1974 بعد إقرار الكونغرس الأمريكي على إعطاء صلاحية واسعة للإدارة الأمريكية في إجراء المفاوضات ترجع هذه الصلاحية إلى انهيار نظام بريتن وودز 1971 والتحديد بإتباع سياسة حمائية بدلا من التحرير<sup>5</sup> ، تم التطرق من خلالها إلى مسائل أدرجت لأول مرة ، حيث اشتملت على الموضوعات التالية الخاصة بالإطار القانوني للتجارة العالمية ، أنظمة الإعانات المالية والتعويضات ، العوائق الفنية ، التقييم الجمركي ، تراخيص الاستيراد في منتجات الألبان ومشقاتها والتجارة في المنتجات الزراعية والصناعية، وقد تم التوصل إلى تخفيض التعرفة الجمركية بالنسبة للدول الصناعية من 7% إلى 4,7% أي بنسبة تخفيض قدرت بـ 34% مقارنة بمتوسط

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 474 .

\* المادة 06 من اتفاقية GATT .

<sup>2</sup> جمال جويدان الجمل ، مرجع سابق ، ص 152 .

<sup>3</sup> عمر صقر ، مرجع سابق ، ص 168 .

<sup>4</sup> أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 475 .

<sup>5</sup> رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سابق ، ص 22 .

الرسوم الجمركية لهذه الدول<sup>1</sup>، واتفقت الدول على المشاركة في هذه الجولة على القيام بمراجعة اتفاق مكافحة الإغراق الذي تم التوصل إليه في جولة كينيدي ، والذي عرف باسم تقنين الجات لمكافحة الإغراق ، يقدم مساعدة فنية للدول النامية التي قبلت بالتقنين ، وبهذا تكون جولة طوكيو قد قامت بتفسير وتطوير اتفاق مكافحة الإغراق الذي توصلت إليه جولة كينيدي ، ولكن بصورة تفصيلية<sup>2</sup>، أما فيما يخص المشتريات الحكومية حدد الاتفاق القواعد التفصيلية لطرح المناقصات الحكومية دولياً ، كما أعطى الاتفاق معاملة تفضيلية للدول النامية في تجارتها ، ويمكن القول أن هذه الجولة قد نجحت إلى حد كبير في إرساء قواعد التحكم في استخدام الدول الأعضاء في GATT للعوائق التجارية بخلاف التعرفة الجمركية<sup>3</sup> ، كما تم تصنيف نظام الأفضلية التجارية المصممة ، والتي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية من دون معاملة بالمثل ، أي تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعايا<sup>4</sup>.

لم تختلف نتائج هذه الجولة عن سابقتها من الجولات ، إلا في الدافع وراءها وهو وجود مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتحقيقها ، بسبب أزمة الدولار الأمريكي سنة 1971 ، وموجة الحماية الجديدة ، بالإضافة إلى أزمة البترول التي أدت إلى ركود تضخمي<sup>5</sup>.

#### رابعا : جولة الأورغواي ( 1986 - 1993 )

بعد انتهاء جولة طوكيو سنة 1979 ، شهد الاقتصاد العالمي في بداية الثمانينات حالة من الركود التضخمي ، وأزمة النفط وأزمة الديون الخارجية للدول النامية 1982 خاصة المكسيك التي لم تستطع سداد ديونها ، حيث أدت هذه المشاكل إلى ارتفاع أصوات المنادين للحماية التجارية من طرف الدول المتقدمة ، والتي فعلا عاد إليها بعض الدول من خلال القيود غير الجمركية<sup>6</sup> ، وفي نهاية سنة 1983 أصدرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بيانا مشتركا في طوكيو ، مقتضاه التفكير جديا في إعداد جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، إلا أن الجماعة الأوروبية لم

<sup>1</sup> ابراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص 50 .

<sup>2</sup> محمد محمد الغزالي ، مشكلة الإغراق (دراسة مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007 ، ص ص : 385 ، 386 .

<sup>3</sup> أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 476 .

<sup>4</sup> سمير اللقمانى ، منظمة التجارة العالمية (آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية) ،

دار حامد ، عمان ، 2003 ، ص 31 .

<sup>5</sup> محمد محمد علي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 35 .

<sup>6</sup> عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سابق ، ص ص : 55 ، 56 .

تكن متحمسة لذلك ، نظرا لما تقوم به من تحرير تجاري في مجال الزراعة ، الذي قدمت له مؤخرا قدرا كبيرا من الدعم لهذه الفئة من المزارعين <sup>1</sup> .

### 1. أسباب انعقاد الجولة

لذلك سنتعرض لتلك الظروف التي أدت إلى انعقاد جولة الأورغواي بالتفصيل : <sup>2</sup>

- انهيار نظام بريتن وودز لأسعار الصرف الثابتة، والأخذ بنظام أسعار الصرف العائمة ، وقد اقترن ذلك بارتفاع شديد في أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية الدولار والين الياباني والمارك الألماني .
- انتشار موجة الكساد التضخمي في معظم الدول الصناعية و النامية وتفجر مشكلة المديونية الخارجية عام 1982، ومع ظهور اختلالات شديدة في موازين المدفوعات ، الأمر الذي أدى إلى نكسة شديدة في النظام التجاري العالمي .
- تراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي في مختلف مجالات التصنيع ، حيث شهد عقد السبعينات والثمانينات تعاظم الأهمية النسبية لليابان وتراجع للولايات المتحدة الأمريكية وانعكس ذلك على تفوق الصناعات اليابانية على كل أسواق العالم ، إلى أن تجاوز هذا التفوق الصناعات التكنولوجية الرفيعة ، وأيضا تراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوروبية أمام اليابان والنمور الأربعة (بلاد الحافة الآسيوية) .
- تصاعد درجة الحماية التجارية للدول الصناعية واستحداث أدوات جديدة ضد صادرات اليابان وبلاد شرق آسيا وبعض الدول النامية الأخرى ، وهذه القيود تعرف بالإجراءات الرمادية <sup>3</sup>، والتي هي على ثلاث أنواع التقييد الاختياري للواردات – التوسع الاختياري في الواردات – ترتيبات التسويق

<sup>1</sup> بها جيراث لال داس ،تعريب : رضا عبد السلام ، السيد أحمد عبد الخالق ، اتفاقات المنظمة التجارة العالمية (المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة ) ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2005 ، ص 23 .

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، ص 332 وما بعدها .

<sup>3</sup> وهي إجراءات لا تتعارض مع أحكام GATT وفي نفس الوقت لا تتفق معها ، فلا هي صحيحة ولا باطلة ، وإنما تقع بين منزلتين ، ونصوصها تناقض في جوهرها مبدأ الحرية التجارية ومبدأ عدم التمييز .

المنظم ضد صادرات اليابان و بلاد شرق آسيا و البلدان النامية. و بات واضحا أن مثل هذه السياسات لا بد أن تفضي إلى حرب تجارية و هذا يهدد النظام التجاري الدولي برمته.

● عدم قدرة بعض الدول الغنية باستمرار في دعم بعض الأنشطة الاقتصادية وخاصة الزراعية ذات القدرة التنافسية المنخفضة في السوق الدولية ، الأمر الذي ترتب عليه عجز مزمن في ميزانيات هذه الدول ، فكان السبيل هو إطلاق حرية المنافسة في التجارة الدولية لإجراء التصحيح الهيكلي .

● أدى التسارع التكنولوجي إلى ظهور سلع جديدة، و استحداث أنشطة تجارية لها أهمية كبيرة تتمثل في تبادل هذه التكنولوجيا من الدول ونظرا لتزايد الإيرادات الناتجة عن بيع هذه التكنولوجيا والمنافسة بين منتجها، فقد كان من الضروري مطالبة الشركات العالمية التي تملكها حماية أنشطتها في هذا المجال.

● تعاضم أهمية الخدمات في المبادلات الدولية وفي الهيكل الإنتاجي لعدد كبير من البلاد الصناعية حيث أصبح قطاع الخدمات يمثل حوالي 60% من الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول .

● انهيار كتلة الدول الاشتراكية اندفاعها إلى التكيف في السوق العالمية إلى إحداث توجه عام نحو قبول المجتمع الدولي لتنظيم السوق العالمية وفق قواعد وأحكام جديدة ، وأيضا إفلات سوق الكتلة الشرقية من الدول النامية التي تمثل سوقا احتياطيا لأغلب هذه الدول ، فلم يعد هناك إلى سوق الدول الغنية أمام تجارة الدول النامية .

## 2. محتوى الجولة

انعقدت في مدينة بونتادال است بالأورغواي في سبتمبر 1986، جولة الأورغواي والتي انتهت في 15 أبريل 1994 بمراكش المغربية ، دامت سبع سنوات من المفاوضات<sup>1</sup> ، جاءت لتكون آخر جولة تفاوضية ، شاركت فيها 123 دولة ، فقد اتسمت هذه الجولة بمشاركة الدول النامية بفعالية في المفاوضات لأول مرة في تاريخ GATT<sup>2</sup> ، إلا أنها كانت متخوفة من ثلاث قضايا أساسية هي تيقنها الكامل بأنها ستكون المستهدفة بصفة أساسية لتقديم تنازلات جديدة ، وأن المسائل ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للدول المتقدمة ستحظى بالأولوية ، في حين أنه سيتم تجاهل الموضوعات ذات الأهمية

<sup>1</sup> Philippe D'arvisenet , *Economie Internationale* , Dunod , paris , 1999 , p 304 .

<sup>2</sup> بسام الحجار ، *العلاقات الاقتصادية الدولية* ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003 ، ص 231 .

الكبرى للدول النامية<sup>1</sup>، وقد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي 755 مليار دولار، و هو رقم لم تشهده أي جولة أخرى من جولات GATT<sup>2</sup>، وقد تعرضت هذه المفاوضات إلى خلافات حدة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ( خاصة فرنسا ) ، فيما يتعلق بالدعم على السلع الزراعية<sup>3</sup> ، ويمكن تلخيص أهم بنود الاتفاق التي تم التوصل إليها في جولة الأورغواي :

أ- تخفيض الرسوم الجمركية : التزمت الدول الأعضاء بتخفيض تعريفاتها الجمركية بالشكل التالي :

- التزامات الدول المتقدمة: وتتمثل التزاماتها الجديدة في تخفيض بنسبة 40% من متوسط التعريفات على الواردات من المنتجات غير الزراعية، وذلك من 3,7% إلى 6,7%، وزيادة نسبة الواردات المعفاة تماما من الحقوق الجمركية من 20% إلى 44% على مدار 5 سنوات ابتداء من جانفي 1995 .

- التزامات الدول النامية: يقدر إجمالي تخفيض متوسط التعريفات الجمركية للدول النامية بـ 37%<sup>4</sup>.

ب. الترتيبات الخاصة بالزراعة والمنسوجات: لقد تم وضع مجموعة من القواعد الجديدة التي يمكن أن تعالج التجارة في المواد الزراعية في إطار جديد ينسجم مع النظام الجديد للتجارة الدولية ، إلا أنه لم يصل إلى مرحلة التحرر الكامل، لكنه حقق نوعا من التوافق بين الحماية والحريية ، ويتوقف نجاح هذا البرنامج على السياسات الحكومية نحو تخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء القيود الكمية و غير التعريفية والتقليل من الدعم والإعانات<sup>5</sup> ، استبدال الحصص على الواردات الزراعية والواردات

<sup>1</sup>بها جيراث لال داس، مرجع سابق ، ص ص : 23 ، 24 .

<sup>2</sup> حشماوي محمد ، مرجع سابق ، ص 135 .

<sup>3</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الناشر قسم الاقتصاد ، الإسكندرية ، 2005/2004 ، ص 258 .

<sup>4</sup>لخضر مداني ، تطور سياسة التعرف الجمركية في النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي) ، رسالة الماجستير علوم اقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص 55 .

<sup>5</sup> مصطفى رشدي شبيحة ، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص ص :



من المنسوجات والملبوسات بتعريف جمركية خلال فترة 10 سنوات كما هو موضح في الجدول التالي ، على أن يتم خفض الرسوم على المنتجات الزراعية بنسبة 24% في الدول النامية وإلى 36% للدول الصناعية بدء من 1995 ، وكذلك خفض الرسوم الجمركية على المنسوجات بنسبة 25% ، ويعتبر هذا الاتفاق الخاص بالزراعة بمثابة انجاز أساسي في عمليات الإصلاح ، والذي لم تتعرض له المفاوضات السابقة<sup>1</sup> ، ولكن بقي الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية حول الخيار الصفري \* الذي اقترحه الولايات المتحدة الأمريكية وقبول التفاوض بتحرير الزراعة من خلال ثلاث محاور : تحسين فرص النفاذ للأسواق ، خفض دعم الصادرات ، تقليص الدعم المحلي للمنتجين المزارعين وهو ما يعرف باقتراح دنكل Dunkel ، فردت الجماعة الأوروبية على ذلك بخطة ماشاري Macharry التي ركزت فيه على تقديم الدعم النقدي للقطاع الزراعي الذي يتم في إطار السياسة الزراعية المشتركة CAP<sup>2</sup>، كما أعطت الاتفاقية للدولة حرية اختيار هذه المنتجات ضمن أربعة مجموعات كالتالي : المجموعة تبدأ كالتالي :<sup>3</sup>

- **المرحلة الأولى:** إدماج 16% من حجم واردات العضو سنة 1990 ، وتختار هذه النسبة طبقاً لوصف السلعة : الخيوط المشطية والمغزولة ، الأقمشة ، المنتجات النسيجية الجاهزة ، الملابس .
- **المرحلة الثانية :** تبدأ من الشهر السابع والثلاثين بعد تنفيذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بإدماج 17% ، من إجمالي واردات الأعضاء بنفس الأنواع السابقة .
- **المرحلة الثالثة :** تبدأ في الشهر الخامس والثمانين من بدأ تنفيذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بإدماج 18% من إجمالي واردات الأعضاء سنة 1990 بنفس الأنواع السابقة .
- **المرحلة الرابعة :** تبدأ في الشهر المائة وواحد وعشرين من بدأ تنفيذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بإدماج باقي المنتجات في اتفاقية GATT ، وتحرير وتحويل الحصص إلى تعريفات وتخفيض الرسوم الجمركية وتقارب السلع الصناعية . والجدول التالي يوضح نسب التحرير حسب مراحل إلغاء اتفاقية لتجارة المنسوجات و الملابس .

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون ، مرجع سابق ، ص 259 .

\* وهو إلغاء كافة الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي سواء للمدخلات أو المخرجات خلال 10 سنوات .

<sup>2</sup> محمد عمر حماد أبو دوح ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص ص

: 33 ، 34 .

<sup>3</sup> مصطفى رشدي شيحة ، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص 169 .

**جدول رقم 07: مراحل إلغاء اتفاقية تحرير تجارة المنسوجات و الملابس**

المرحلة	بداية المرحلة	نسبة التحرير من نسبة واردات عام 1990
الأولى	95/01/01	16% من إجمالي قيمة وارداتها عام 1990
الثانية	98/01/01	17% من إجمالي الواردات لسنة 1990
الثالثة	2002/01/10	18% من إجمالي قيمة الواردات من وارداتها عام 1990 .
الرابعة	2005/01/01	49% من إجمالي قيمة وارداتها عام 1990

**المصدر:** مفتاح حكيم : مرجع سابق ، ص 85 .

ث — مواجهة سياسات الإغراق : تضمن الاتفاق حول تنفيذ المادة 06 من اتفاقية GATT المتعلقة بالإجراءات المضادة للإغراق عددا من الإضافات المهمة الرامية إلى ضبط معنى الإغراق ، ووضع قواعد لحساب هامش الإغراق ، والجديد الذي أضافته الاتفاقية يقضي بتوقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور 05 سنوات على اتخاذها ، مع الوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق ضئيلا أي أقل من 2% من سعر تصدير السلعة ، أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهمة بالإغراق ضئيلة أي أقل من 3% أو أكثر من إجمالي الواردات من هذا المنتج<sup>1</sup>.

ج — الإجراءات المضادة للدعم : ينطبق الدعم المحظور على دعم السلع والخدمات أو قطاعات معينة ، وفيما يخص الإجراءات المضادة للدعم تشمل فرض رسوم تعويضية أو تقديم تعويض إلى الطرف المتضرر ، وينبغي إلغاء الرسوم التعويضية خلال خمس (05) سنوات من تطبيقها ، إلا أنه هناك استثناءات لصالح الدول النامية منها : يسري حظر دعم الصادرات على الدول الأعضاء الأقل

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه )، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص ص : 360 ، 361 .

نموا ( الدخل الفردي فيها أقل من 1000 دولار في السنة ) ، أما باقي الدول الأعضاء فتلغي دعم الصادرات خلال فترة سبع (07) سنوات ابتداء من 1995 ، أما بالنسبة لدعم تفضيل المنتج المحلي على المنتج المستورد فلن يسري حظره إلا بعد خمس (05) سنوات من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة<sup>1</sup> ، كما يتعين إلغاء دعم الصادرات إذا أصبحت الدولة النامية قادرة على منافسة المنتج المعني ، ويستدل على تحقق هذه القدرة بوصول نصيب الدولة النامية في التجارة الدولية لهذا المنتج 3.25% لسنتين متتاليتين<sup>2</sup>.

ح — الإجراءات الوقائية : تعني أنه إذا زادت واردات الدولة العضو من منتج ما بصورة غير متوقعة بشكل يحدث ضرراً جسيماً لها ، يجوز لها مؤقتاً أن تتخذ إجراءات وتضع قيود للحد من وارداتها وحماية إنتاجها المحلي .

خ — حقوق الملكية الفكرية : تشمل جميع حقوق الطبع والعلامات التجارية ، براءات الاختراع ، العلامات الجغرافية التي تشير إلى مكان صناعة السلعة ...إلخ، تتعهد الدولة العضو بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية خلال عشرين (20) سنة بالنسبة لحقوق الاختراع ، وخمسين (50) سنة بالنسبة لحقوق الطبع ، على أن تعطى فترة سماح للدول النامية 10 سنوات في مجال حقوق الاختراع للصناعات الدوائية

د — اتفاق العوائق الفنية أمام التجارة : والذي يتناول استخدام الجوانب المتعلقة بالتعبئة ، العلامات ، بيانات السلع ، المواصفات الفنية ، المتطلبات الصحية .... إلخ .

ذ — اتفاق قواعد المنشأ : يتضمن القواعد التي تضعها الدولة لتحديد منشأ السلع الواردة إليها ، والهدف المرجو هو ألا تعرقل هذه القواعد عملية التجارة الدولية .

ر — إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة : وتشمل الاشتراطات التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها كاشتراط قيام المستثمر الأجنبي باستخدام منتجات محلية أو استخدام نسبة معينة للمكون المحلي في منتجات المشروع ، أو تقييد صادرات المشروع بنسبة معينة من إنتاجه ، تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ هذا البند من الاتفاقية خلال سنتين أ ما بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون ، مرجع سابق ، ص 260 .

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 363 .

يسمح لها بخمس (5) و سبع (7) سنوات على التوالي<sup>1</sup>، والدول الأعضاء الأقل نموا يجوز أن تطلب من مجلس التجارة للسلع تمديد الفترة المحددة لإلغاء الإجراءات المحظورة ، بشرط أن تبرهن في طلبها على صعوبة إزالة هذه الإجراءات خلال المدة المحددة.<sup>2</sup>

ز- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات : دارت مناقشات حول تحرير التجارة الخارجية في قطاع الخدمات المتمثل في : الخدمات المالية ، خدمات النقل بأنواعه ،الاتصالات السلكية واللاسلكية ، الخدمات الاستشارية والمقاولات والنشاء والتعمير ، الخدمات المهنية... ، وإخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف ، نظرا لدور هذا القطاع في الاقتصاد العالمي ،فهو يمثل 60% إلى 70% من إجمالي الإنتاج بالدول المتقدمة ، وحوالي 50% بالدول النامية ، أما نسبته في التجارة العالمية 20% ،لم يسلم هذا القطاع من الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية التي رأت أن تحرير هذا القطاع سيلحق بها ضررا<sup>3</sup>، وقد شملت الاتفاقية أربعة أنواع رئيسية من الخدمات وهي:<sup>4</sup>

- الخدمات المفتعلة بين الحدود و التي لا تتطلب الانتقال الطبيعي للمنتج (العارض) أو المستهلك
- الخدمات التي تباع أو تقدم في إقليم أحد الأعضاء بواسطة وحدة شرعية لها وجود في هذا الإقليم أو إقليم عضو آخر ( الوجود التجاري ، الاستثمار المباشر ) -
- الخدمات التي تحتاج المستهلك إلى مكان المنتج -
- الخدمات التي تحتاج إلى انتقال مؤقت للأشخاص الطبيعية والخدمات المقدمة أو الأشخاص المستخدمة لدى المنتج الذي هو من مواطني دولة عضو في الاتفاقية -
- س. اتفاق تراخيص الاستيراد : يحدد القواعد اللازم إتباعها في حالة قيام الحكومة بفرض تراخيص الاستيراد على السلع المستوردة ، بحيث لا يؤدي هذا النظام إلى عرقلة التجارة الدولية .

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون ، مرجع سابق ، ص 262 .

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 371 .

<sup>3</sup> عاطف السيد ، مرجع سابق ، ص 59 .

<sup>4</sup> عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي ، دار أسامة ، عمان ، 2007 ، ص 144 .

ش. اتفاق التقييم الجمركي : والذي يشمل القواعد التي تنظم العلاقة بين السلطات الجمركية والمستوردين عند تحديد قيمة السلعة لأغراض فرض الرسوم الجمركية عليها.<sup>1</sup>

ص - آلية مراجعة السياسة التجارية : الهدف منها هو زيادة التزام الدول الأعضاء بالضوابط والتعهدات وقواعد الاتفاقية ، من خلال فهم الممارسات التجارية بين هذه الدول وتطبيق مبدأ الشفافية على هذه الممارسات ، لهذا أنشأ جهاز لمراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء ، يستمر عمله من أربع إلى ست سنوات للدول النامية ، ومن عامين إلى أربع بالنسبة للدول المتقدمة ، ويقدم هذا الجهاز تقارير سنوية عن التطورات التجارية الدولية ، ويقوم بتقييم السياسة التجارية عرضها على المؤتمر الوزاري للمنظمة.<sup>2</sup>

تعد جولة الأورغواي من أهم و أكبر الجولات التي سبقتها حيث بدأت في عام 1986 و انتهت في عام 1994 ، و كان من المفروض أن تنتهي مفاوضات هذه الجولة في عام 1991 ، غير أن الأطراف الرئيسية في المفاوضات لم تقر مشروع الوثيقة ، بسبب اختلاف الآراء بين مجموعة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حول نسب تخفيض الدعم الحكومي لإنتاج و تصدير السلع الزراعية و حول تخفيض الرسوم الجمركية على هذه السلع، وقد تم تجاوز هذه المواجهة بالموافقة على إعادة التفاوض بشأن اتفاقية بليز هاوس التي عقدت في 1992 بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية ، فقد كان الإصرار من طرف فرنسا لفتح بابا المفاوضات حول تلك الاتفاقية ، وتمت إعادة النظر فيها رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية ، وتم من خلال هذه الاتفاقية خفض حجم الصادرات الزراعية المعانة ب 21% على مدى 6 سنوات ، أما الولايات المتحدة الأمريكية استفادت من بعض التنازلات الجماعة الأوروبية والمتمثلة في الدخول الأوسع لحوالي 20 منتجا أمريكيا للسوق الأوروبية<sup>3</sup> ، واختلفت الأطراف الرئيسية في المفاوضات أيضا في موضوع تجارة الإنتاج الفني السمعي البصري و غيرها من القضايا التي لم تحظ بموافقة أغلبية الأصوات ، مما أدى إلى تمديد مفاوضات جولة الأورغواي إلى حين تسوية الخلافات إلى أن تم الاتفاق أخيرا على انعقاد

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون ، مرجع سابق ، ص 262 .

<sup>2</sup> رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سابق ، ص 48 .

<sup>3</sup> السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح ، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي (منظمة التجارة العالمية - آثار المنافسة الدولية - المشكلة البيئية والتجارة العالمية) ، الكتاب الأول ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2003/2002 ، ص 20 .

مؤتمر مراكش في المغرب في 15 أبريل 1994 ، الذي أعلن فيه نهاية جولة مفاوضات الأورغواي رسمياً بحضور ممثلين عن كافة الدول المشاركة وافق منها 97 دولة ، وقد تم التوقيع على أكبر اتفاق عالمي للتجارة في التاريخ ، و تصل عدد صفحات الاتفاق نحو 26 ألف صفحة، وينص هذا الاتفاق على انفتاح أكبر للأسواق العالمية و خفض الرسوم الجمركية و تأسيس منظمة التجارة العالمية التي حلت محل GATT في الأول من جانفي 1995<sup>1</sup>

يمكن تلخيص المفاوضات السابقة في الجدول التالي ، الذي يوضح جولات GATT ، حسب التسلسل الزمني من 1947 إلى 1993 ، وما جاء في كل جولة من تسهيلات تجارية في السياسة التجارية ، حيث تم تخفيض التعرفة الجمركية تدريجياً من 50% إلى 63% خلال الجولات الخمسة الأولى أما الجولات الأخرى ركزت على السياسات التجارية الأخرى غير التعريفية ، وتميزت الجولة الأخيرة بطول مدتها مقارنة بالجولات الأخرى ، ودخول عدد كبير من الدول من 23 دولة في 1947 إلى 123 دولة في 1993 ، وهو فسر زيادة حجم التجارة الدولية آنذاك من 10 مليار دولار في الجولة الأولى سنة 1947 إلى 755 مليار دولار سنة 1993 .

**الجدول رقم 08: المفاوضات التي تمت في GATT ( 1947 - 1993 )**

الجولة	عدد المشار كين	قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفة

<sup>1</sup>حشماوي محمد ، مرجع سابق ، ص 142 .

32%	63%	تخفيض التعريفات الجمركية	10	23	جنيف 1947
		تخفيض التعريفات الجمركية	غير متاح	13	آنسي 1949
		تخفيض التعريفات الجمركية	غير متاح	38	توركواي 1951-1950
		تخفيض التعريفات الجمركية	2.5	26	جنيف 1956-1952
		تخفيض التعريفات الجمركية و تنسيق اتفاق التعريفات مع الاتحاد الأوروبي	4.9	26	دايلون 1961-1960
35%	50%	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	10	62	كيندي 1967-1964
34%	33%	تعريفات و إجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	155	102	طوكيو 1979-1973
24% إلى 36%	40%	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات و الملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، و الاستثمار و قيام منظمة التجارة العالمية	755	123	الأورغواي 1993- 1986

المصدر : حشماوي محمد ، مرجع سابق ، ص 137 .

### 3. إعلان مراكش 1994

يمثل إعلان مراكش الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة الأورغواي ، تضمن الإعلان الذي قدمه "آرثر دنكل" سكرتير عام في الجات آنذاك ، مشروع تضمن 28 وثيقة قانونية ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم لتفسير بعض مواد اتفاقية GATT الأصلية ، لتغطي كافة مجالات التفاوض التي

تم التوصل إليها في جولة الأورغواي ، ومن بين هذه الوثائق مشروع اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ، تم التصديق عليها بعد مرور 08 أشهر ، فتقدمت 40 دولة بطلبات العضوية ولكن تم قبول عدد منها فقط ، ومن الدول العربية الأعضاء في المنظمة كل من : مصر ، المغرب ، تونس ، موريطانيا ، الأردن ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة ، ودول أخرى تتمتع بصفة مراقب فقط : السعودية ، الجزائر ، لبنان ، السودان ، عمان ، اليمن ، وقد أسفر إعلان مراكش عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة الذي أخفض مؤتمر هافانا 1947 في إنشائها نظرا للتعنت والتخوف الأمريكي أن يؤدي إنشاؤها إلى تقليص السيادة الأمريكية المطلقة على سياساتها التجارية الدولية ، و استمرار المعاملة التفضيلية للدول النامية والأقل نموا .<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : فعالية السياسات التجارية في ظل اتفاقية GATT

ساهمت السياسات التجارية في تفعيل اتفاقية GATT من خلال تحرير التجارة العالمية بشكل تدريجي ، فقد قدر حجم التجارة العالمية بـ(3500) مليار دولار أمريكي سنة 1947 ، 11% فيها تتكون من التجارة في المحاصيل الزراعية ، 57% من التجارة في المنتجات الصناعية و 20% من تجارة الخدمات ، كما أن هناك تخفيضات هامة في الرسوم الجمركية ، حيث في سنة 1949 (جولة أنسي) للمفاوضات تم فيها تخفيض التعريفات الجمركية في المتوسط بـ 25% ، و انخفضت من جديد سنة 1951 ( جولة توركواي) كذلك بنسبة 25% ، و عقب جولة كينيدي (1967/1964) انخفضت بنسبة 35% ، وغداة انتهاء جولة طوكيو ( 1979/1973 ) خفضت بنسبة 33% ، كما أنه و خلال الفترة الممتدة ما بين (1950-1998) فإن معدل النمو السنوي المتوسط للنتائج المحلي الإجمالي (P.I.B) العالمي كان في حدود 3,75% سنويا. وخلال نفس الفترة فإن معدل النمو السنوي المتوسط للتجارة العالمية كان في حدود 6.56% سنويا، و هو ما يدل على أن تطور المبادلات الدولية كان في المتوسط يمثل ضعف تطور ( نمو) الناتج المحلي الإجمالي (P.I.B) العالمي، و هو ما يدل على وجود علاقة ترابط متزايدة بين مختلف اقتصاديات العالم ، و بوجود انفتاح مستمر لمختلف الاقتصاديات الوطنية \_<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة، عمان ، 2009 ، ص ص : 34 ، 35 .

<sup>2</sup> الصادق بوشنافة ، مرجع سابق ، ص 124 \_



و بهذا تكون السياسات التجارية و خاصة التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ، قد أثبتت فعاليتها في زيادة حجم التبادل التجاري العالمي أكثر مما كانت عليه قبل سابقا ظهور GATT –

### المبحث الثالث : دور السياسات التجارية في تفعيل المنظمة العالمية للتجارة OMC

حلت المنظمة العالمية للتجارة محل GATT ، بكل تعديلاتها وكافة القرارات التي تم اتخاذها حتى 31 ديسمبر 1993، وأصبح هناك منظمة لها كيان ،وتضم 164 عضو منا الأعضاء والآخرين بصفة مراقب ، ولها الكفاءة في متابعة تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية ومراقبة السياسات التجارية الدولية ، جاءت هذه المنظمة من خلال ميثاق هافانا ، وتجسدت من خلال جولة الأورغواي .

#### المطلب الأول : ماهية المنظمة العالمية للتجارة OMC

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة OMC الإطار التنظيمي والمؤسسي للإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات التجارية المزيد من تحرير التجارة العالمية وتوسيع التبادل التجاري للسلع والخدمات وابتداء من 1995/01/1 –

#### الفرع الأول : مفهوم المنظمة العالمية للتجارة OMC

تعتبر مجموعة الدول الصناعية الكبرى المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا ، المسيطرة على المنظمة تسعى لضم مجالات جديدة في صالحها إلى مهام المنظمة كحماية الملكية الفكرية أي احتكار التكنولوجيا ، والاستثمارات والخدمات وشروط البيئة... ، أما مجموعة الدول النامية تبدي تحفظا على إدخال بنود جديدة لأنها ستكون المتضرر الوحيد ، بحكم أن التصويت يكون حسب حجم لقوة الاقتصادية للدولة .<sup>1</sup>

ويمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة على أنها : منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليج ، مرجع سابق ، ص 30 .

<sup>2</sup> سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص 46 .

يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية و قانونية عالمية مستقلة ، تعمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتقويتها من أجل تحرير التجارة العالمية ، عن طريق تعديل السياسة التجارية للدول الأعضاء فيها بما يخدم النظام التجاري العالمي .

### الفرع الثاني : وظائف المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهم وظائف هذه المنظمة في ما يلي :<sup>1</sup>

1. مراقبة تطبيق اتفاقيات المنظمة التي تمخضت عنها جولة الأورغواي ، من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية تحقيقاً لهذا الهدف .
2. توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الاتفاق عليها في جولة الأورغواي وقضايا أخرى ، الهدف من ذلك تحرير التجارة الدولية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف .
3. حل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية .
4. تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها والسهر على تأمين الشفافية وسيادة القانون في العلاقات التجارية الدولية .
5. عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء ، بهدف تعزيز المنافسة العادلة ، ومنح الدول النامية والأقل نمواً معاملة تفضيلية من خلال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها المنظمة للدول المتقدمة .
6. التعاون مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ، بهدف ضمان المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي –

### الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للمنظمة

يعكس الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية المهام و الأهداف التي أنشأت من أجلها، ويشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة جهاز يتكون من مجموعتين ، الأولى ذات طابع عام والثانية أجهزة متخصصة تباشر اختصاصات محددة .

<sup>1</sup> بسام الحجار ، مرجع سابق ، ص ص : 232 ، 233 .

**أولاً : الأجهزة العامة :** تشمل كلا من المؤتمر الوزاري ، المجلس العام ، الأمانة ، جهاز تسوية المنازعات ، جهاز استعراض السياسة التجارية .

**1. المؤتمر الوزاري :** يتكون المؤتمر الوزاري من ممثلي جميع الأعضاء ، يختص بالمهام الرئيسية للمنظمة وله سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل كمنح العضوية ، سريان وتعديل الاتفاقات ، الإعفاء من الالتزامات ، إنشاء اللجان .

**2. المجلس العام :** يعد هذا المجلس الجهاز المحوري للمنظمة ، يمارس مجمل نشاطات المنظمة من أنشطة إدارية ومراجعة السياسات التجارية وتسوية المنازعات والإشراف على أعمال المجالس النوعية والتشاور والتنسيق مع المنظمات الأخرى .<sup>1</sup>

**3. الأمانة :** للمنظمة أمانة يرأسها مدير عام يعين من طرف المؤتمر الوزاري ، والمدير بدوره يعين موظفي الأمانة ، وتكون مسؤوليات المدير العام ومسؤوليات موظفي الأمانة من حيث طبيعتها ومسؤوليات دولية بحتة، ولا يجوز للمدير العام ولا لموظفي الأمانة العامة أن يسعوا أو أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم تعليمات من أي حكومة أو أي جهة خارج المنظمة، وعليهم أن يمتنعوا عن عمل قد ينعكس بصورة سلبية على مركزهم كموظفين دوليين. وعلى أعضاء المنظمة أن يحترموا الطابع الدولي لمسؤوليات المدير العام وموظفي الأمانة وألا يحاولوا التأثير عليهم في أداء مهامهم<sup>2</sup>، فمهمة المدير العام تقديم تقرير سنوي إلى لجنة الموازنة والمالية وكذا مشروع الميزانية لفحصهما — ويقدم توصيات متعلقة بالموضوع إلى المجلس العام الذي وكل بالمصادقة .<sup>3</sup>

**4. جهاز تسوية المنازعات :** تشمل مهمة تسوية المنازعات كافة المنازعات الدولية التجارية المتعلقة بكل من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ( السلع - الخدمات - حقوق الملكية )، وكذلك الاتفاقات الأخرى المتعلقة بالتكامل الإقليمي من اتحادات جمركية ومناطق حرة ومدى تطابقها مع اتفاقية مراكش .

<sup>1</sup> عبد القادر فتحي لاشين، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص ص : 53 ، 54 .

<sup>2</sup> سمير عبد العزيز، مرجع سابق، ص70.

<sup>3</sup> محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص40 .

**5. جهاز استعراض السياسة التجارية :** وذلك بغرض إنشاء آلية لاستعراض السياسات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية لتحقيق فهم وتقدير منتظم لمختلف الأعضاء بهدف القيام بتقويم عام وشامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية ، والنظام التجاري الدولي من ناحية أخرى .

**ثانيا : الأجهزة المختصة :** تنقسم بدورها إلى نوعين ، المجالس تتعلق بقطاعات التجارة واللجان تتعلق بمسائل محددة .

**1. المجالس :** تنص اتفاقية مراكش 1994 ، على إنشاء ثلاثة مجالس يختص كل مجلس بأحد قطاعات التجارة الدولية ، وهي :

- **مجلس شؤون تجارة السلع :** والذي يشرف على سير اتفاقات التجارة متعددة الأطراف في مجال السلع .

- **مجلس شؤون تجارة الخدمات :** يشرف على سير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وتنفيذها من خلال الالتزامات المحددة للدول الأعضاء في الاتفاقية .

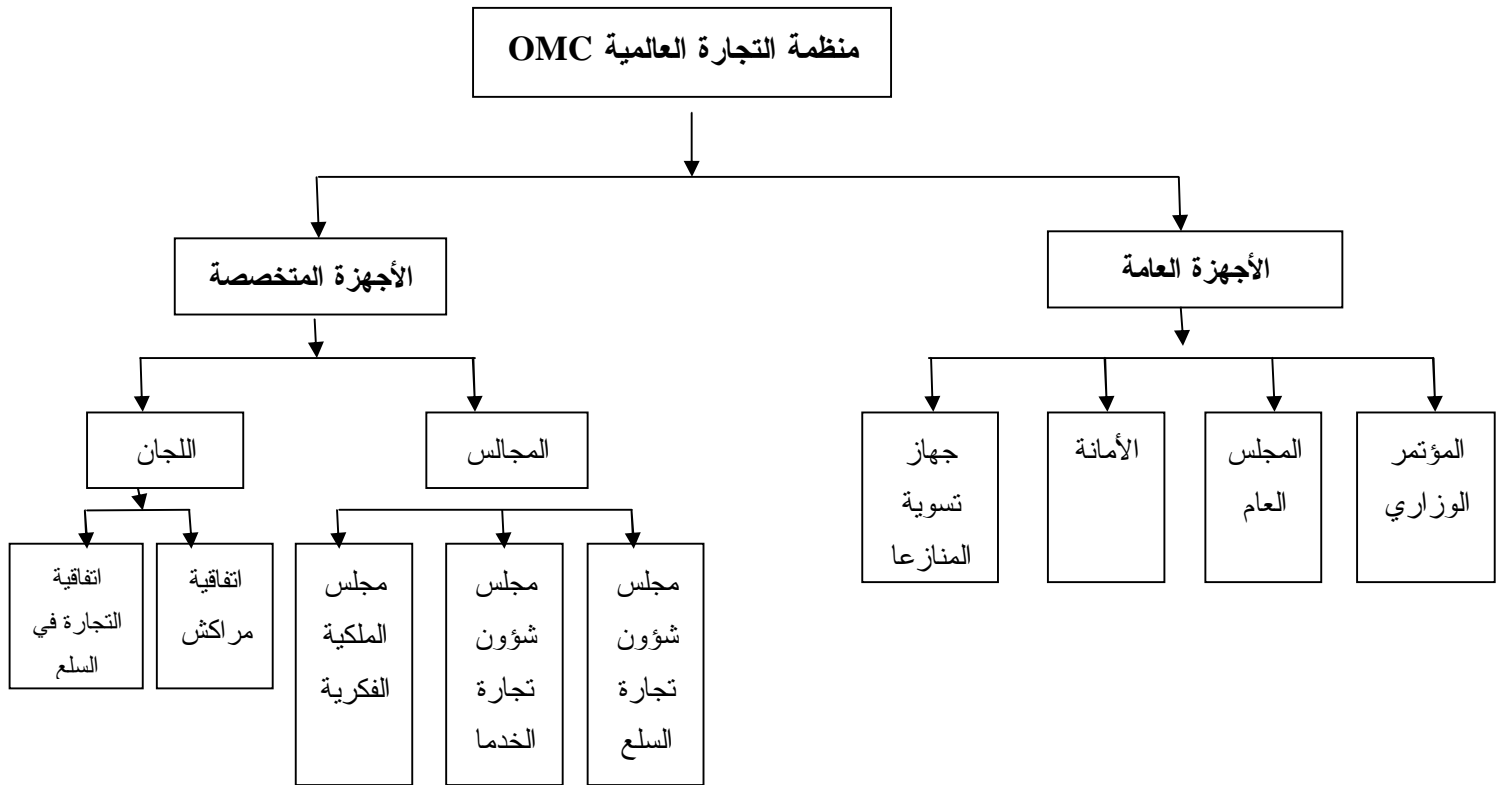
- **مجلس الملكية الفكرية :** ويقوم هذا المجلس بالإشراف على سير الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية ، وهو الأداة لتنفيذ الملكية الفكرية .

**2. اللجان :** وهي نوعين ، نوع حددته اتفاقية مراكش ، والآخر تكفلت ببيانه اتفاقية تجارة السلع .

- **اللجان الواردة في اتفاقية مراكش :** وهي لجان التجارة والتنمية ، قيود ميزان المدفوعات ، الميزانية والمالية .

- **اللجان الواردة في اتفاقية تجارة السلع :** وهي لجان متعلقة بالقيود الفنية على التجارة المرتبطة بالاستثمار ، الزراعة والدعم والإجراءات التعويضية .

المخطط رقم 01 : أجهزة المنظمة العالمية للتجارة



المصدر: محفوظ لشعب ، مرجع سابق ، ص 41 .

الفرع الرابع: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

انبثق عن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية مؤتمرات مختلفة ناقشت عدة مواضيع ، جاء المؤتمر الأول بسنغافورة 1996 ، و انعقد الثاني بجنيف 1998 ، والثالث انعقد بسياتل 1999 ، والرابع بالدوحة 2001 ، والخامس بكانكون 2004 ، والسادس بهونغ كونغ 2005 .

أولا : مؤتمر سنغافورة 1996

كان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ ، اشترك فيه وزراء التجارة والخارجية والزراعة لأكثر من 120 دولة ، في الفترة الممتدة من 9 - 13 ديسمبر 1996 ، شمل هذا المؤتمر اجتماعات قانونية وجلسات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء ، نوقشت بجدول أعمال المنظمة

خلال السنتين الأولتين من نشاط وتنفيذ جولة الأورغواي ، وقد صدر عن هذا المؤتمر الإعلاني التاليين :

**الأول:** الإعلان الوزاري لدعم المنظمة كمنتدى للتفاوض ومواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول به في المنظمة ، ومراجعة وتقييم السياسات وخاصة من أجل :

- تقييم تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقات وقرارات منظمة التجارة العالمية .
- مراجعة المفاوضات المستمرة وجدول الأعمال .
- متابعة التطورات في التجارة الدولية .
- مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي المتطور .

**الثاني :** الإعلان الوزاري الخاص بالتوسع في تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء .<sup>1</sup>

### ثانيا : المؤتمر الوزاري بجنيف 1998

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة الممتدة من 18 - 20 من شهر ماي 1998 ، يسعى مؤتمر جنيف 1998 و هو المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية إلى تحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها، مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها التي قدمتها في جولة أوروغواي 1994، و الاقتراب أكثر من مشاكل التطبيق و البحث عن حلول لها، بالإضافة على تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، ويضاف إلى تلك الأهداف محاولة طرح موضوعات جديدة للمناقشة، و البحث فيما إذا كانت تستحق الدخول في مفاوضات جديدة أم لا، وبالتالي أدخلت في هذا المؤتمر، موضوعات جديدة لم تدخل في المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة الذي عقد في سنغافورة 1996<sup>2</sup> ، والجديد الذي جاء به ما يلي :<sup>3</sup>

1. إعادة تأكيد أهمية الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي ، والعمل على تفعيل أحكام الاتفاقات

المنبثقة عن جولة الأورغواي ، وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول .

<sup>1</sup> سمير اللقمانى ، مرجع سابق ، ص 48 .

<sup>2</sup> حشماوي محمد ، مرجع سابق ، ص 166 .

<sup>3</sup> عادل المهدي ، مرجع سابق ، ص ص 322 ، 323 .

2. نتيجة الصعوبات التي واجهت الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأسواق المالية ، فقد أكد المؤتمر مجددا أهمية تحرير وفتح الأسواق ، لذا رفض المؤتمر استخدام أي إجراءات تقييدية مع ضرورة العمل في المنظمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، على تحسين السياسات الاقتصادية الكلية للإسراع بالنمو المستقر لكل الدول .

3. تأكيد ضرورة العمل المستمر من أجل تحسين وتعميق الشفافية في عمليات المنظمة ، واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة .

4. ترحيب المؤتمر بالأعمال الجارية في لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة ، والمتعلقة بمراجعة تطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقات التجارة متعددة الأطراف ، والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية والدول الأقل نموا مع تأكيد ضرورة تفعيل هذه الأحكام .

5. استمرار الاهتمام بقضية مخاطر تهميش الدول الأقل نموا خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية ، لذا رحب المؤتمر بتعاون هذه الدول على حل مشكلها مع فتح الأسواق أمام صادراتها .

6. تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج عمل للإعداد اجتماع وزاري ثالث ، يشمل هذا البرنامج مراجعة تنفيذ الاتفاقات ، وإعداد التوصيات المتعلقة بالمفاوضات وإدراج نتائجها ضمن جداول الالتزامات ، إضافة إلى إعداد التوصيات المتعلقة بمجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة ، وتم إصدار الإعلانين التاليين :

**الأول: الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين :** يؤكد هذا الإعلان عن أهمية مساهمة نظام التجارة خلال 50 سنة في النمو والتوظيف والاستقرار ، من خلال تشجيع تحرير التجارة والتوسع فيها وتهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية ، وفقا لأهداف المتضمنة في ديباجة الاتفاق العام حول التعريفات والتجارة واتفاق منظمة التجارة العالمية .

**الثاني : الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الإلكترونية العالمية :** يؤكد هذا الإعلان على نمو التجارة الإلكترونية وفتحها آفاق جديدة للتجارة ، وحاجة الدول النامية لها على الصعيد الاقتصادي والمالي والتنموي ، كما يؤكد الإعلان على ضرورة قيام المجلس العام بتقديم تقرير حول برنامج العمل

، ومواصلة الدول الأعضاء في ممارستها الحالية على أجهزة الإرسال الإلكترونية بعد فرض الرسوم الجمركية.<sup>1</sup>

### ثالثاً : المؤتمر الوزاري بسياتل 1999

انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر 1999 إلى 02 ديسمبر 1999 ، بمدينة سياتل الأمريكية ثالث أكبر ولاية مصدرة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد كاليفورنيا و تكساس، أثار جدلاً كبيراً بعد فشله حول مستقبل عمل منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف

ومن الظروف التي واكبت هذا المؤتمر<sup>2</sup>:

- الأزمة المالية العالمية سنة 1997 في منطقة جنوب شرق آسيا والممتدة إلى مختلف دول العالم.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي ومعدلات التجارة العالمية ، حيث بلغت الصادرات العالمية سنة 1998 ما قيمته 5225 مليار دولار أي بانخفاض قدره 2% مقارنة بالعام الماضي ، وانخفاض صادرات الدول النامية 7% ، بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول والخام.
- ما صاحب العولمة من آثار سلبية على الدول النامية من تهميش وعدم استفادتها من العولمة، وتزايد الفجوة في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة والدول النامية .
- عدم التوازن الذي خلفه النظام التجاري العالمي بين الدول النامية و الدول المتقدمة .

أما المواضيع التي تم التطرق إليها في هذا المؤتمر ما يلي :

1. استكمال تحرير الزراعة : في مؤتمر سياتل عبارة عن حجر الزاوية في المفاوضات ، و ذلك بسبب عدم تحرير تجارة السلع الزراعية تحريراً كاملاً في جولة أوروغواي حيث اقتصر الوضع الخاص بتحرير تجارة السلع الزراعية على تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة 20% و خفض الصادرات المدعومة بنسبة 36% من حيث القيمة الزراعية إلى رسوم جمركية واضحة مع خفضها بنسبة 36% و خفض التعريفات على المنتجات الزراعية بنسبة 40% و فتح

<sup>1</sup> سمير اللقمانى ، مرجع سابق ، ص 49 .

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية (من الأوروغواي لسياتل وحتى الدوحة ) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005، ص ص : 364 ، 365 .



أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجياً<sup>1</sup>، مازال الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتعزيز قدرتها التنافسية في الزراعة ، والمجموعة الأوروبية واليابان اللذان يعاملان الزراعة معاملة خاصة ، لذلك فالتفاوض بشأنها صعب .

2. تحرير قطاع الخدمات : يبقى الخلاف على تحقيق المزيد من الحرية في تجارة الخدمات مع اختلاف درجة الطموح بين الدول المتقدمة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الحرية في كافة القطاعات واحتكارها ل 96% من براءات اختراع عالمية ، وبين الدول النامية التي تعطي أهمية للقطاع ذات الأهمية الكبيرة لها ، أما عن حركة الاستثمار و الأموال عبر العالم فقد زادت الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة خلال الخمسة و عشرين عاما الأخيرة فقط بمقدار 271 مرة و بمتوسط زيادة سنوية 17% وصلت قيمتها الإجمالية إلى 645 مليار دولار عام 1995 و بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات المباشرة 4100 مليار دولار عام 1998 ، والاستثمارات في البورصة بلغت 544 مليار دولار سنة 1998

3. قضايا الإغراق : تصدرت أمريكا قائمة الدعاوى على الإغراق ب 60 دعوى ، في حين الاتحاد الأوروبي 47 دعوى إغراق ، اليابان 7 دعاوى ، والدول النامية سوى 44 دعوى مع تلقيها 61 دعوى ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لم يتخوفوا منه كثيرا بسبب قوانين لمكافحة الإغراق ، وتبقى الدول النامية محدودة القدرات والخبرات في هذا المجال .

4. قضية المنسوجات والملابس الجاهزة : لم يلقى هذا الموضوع تطورا ملحوظا في تحرير ، رغم سعي GATT لإنهاء نظام الحصص خلال عشر سنوات ، على أن تقوم الدول النامية بخفض تعريفاتها الجمركية على وارداتها من المنسوجات والملابس ، إلا أن الدول المتقدمة ما زالت تضع عراقيل أمام وارداتها من الدول النامية ، نظرا لتخوف الدول المتقدمة من المنافسة بسبب ما يتمتع به هذا القطاع من كثافة في اليد العاملة الذي يعطي للدول النامية ميزة أكبر منها .

5. قضايا العمل والبيئة : اقترح الرئيس الأمريكي قضية فرض العقوبات الاقتصادية على الدول التي تنتهك حقوق العمل الأساسية، و أنه يريد إيجاد مجموعة عمل قادرة على صياغة و إعداد معايير للعمالة، ثم يضمن بعد ذلك هذه المعايير في جميع الاتفاقيات التجارية، مع تفضيله لوجود نظام يتضمن عقوبات في مواجهة الانتهاكات التي قد تحدث لأي من النصوص التي تضمنتها أي اتفاقية تجارية، و

<sup>1</sup> محمد عمر حماد أبو دوح ، مرجع سابق ، ص 46 .

قد أثار ذلك التصريح قلق معظم الوفود المشاركة في المؤتمر، و انتقاداتها، حتى دول المجموعة الأوروبية وفتت إلى جانب الدول النامية و الفقيرة في ذلك، و التي تعتبر الإصرار على هذه المعايير شكلا مستترا من أشكال الحماية، و مؤامرة من جانب الدول الصناعية التي تهدف إلى حرمانها من إحدى ميزاتها الأساسية التنافسية، و هي الأجور المتدنية.<sup>1</sup>

#### رابعاً: المؤتمر الوزاري في الدوحة 2001

انعقد مؤتمر الدوحة في قطر خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 ، جاء هذا المؤتمر في ظروف دولية معقدة بما في ذلك النمو البطيء الذي شهده العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، تضمن جدول أعمال هذا المؤتمر مناقشة العديد من الموضوعات التي مست التحرير التجاري في المنتجات الزراعية والصناعية ، تحرير تجارة الخدمات ، القضايا المتعلقة بالدول النامية والدول الأقل نمواً ، حقوق الملكية الفكرية ، القضايا المتعلقة بحماية الصحة العامة والأدوية ، الديون الخارجية ومشاكل النفط<sup>2</sup> ، وقد خصص هذا المؤتمر أهمية إدماج الدول النامية والدول الأقل نمواً في نظام التجارة العالمية لأنها عانت كثيراً من التهميش وسوء المعاملة ، لذلك سميت هذه الجولة من المفاوضات " أجنحة الدوحة للتنمية DDA " ، مؤكداً على دور التجارة في تخفيف حدة الفقر بهذه الدول ، والاستفادة من مكاسب الرفاهية التي يحققها النظام التجاري متعدد الأطراف ، من خلال فقرته الثانية : " إن غالبية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة من الدول النامية ، ونحن نسعى إلى وضع مصالح هذه الدول واحتياجاتها في صلب برنامج العمل المعتمد من خلال هذا الإعلان ، وإننا نذكر باتفاق مراكش ، وسنواصل بذل جهود إيجابية ترمي إلى ضمان حصة للدول النامية ولا سيما الأقل نمواً في نمو التجارة العالمية .... " <sup>3</sup> ، لقد التزمت الدول الأعضاء في المنظمة على معالجة التهميش الذي تعانيه الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية ، التي سيطرة عليها الدول المتقدمة وجعلتها في صالحها دون مراعاة المشاركة الدولية ، ومحاولة تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية وجعلها عنصراً فعالاً في المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها تمثل الأغلبية الساحقة في المنظمة .

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص ص : 374 ، 376 .

<sup>2</sup> عادل المهدي ، مرجع سابق ، ص 325 .

<sup>3</sup> محمد خالد المهاني، المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقات التجارة العالمية ، مداخلة مقدمة إلى

أعمال المؤتمر العربي الثالث حول منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة (الانضمام - الإجراءات - المفاوضات) ، دمشق ، مارس 2008 ، ص 50 .

**خامسا: المؤتمر الوزاري في كاتكون 2003**

عقد هذا المؤتمر في سبتمبر 2003 بمدينة كاتكون المكسيكية ، قدم كل من رئيس المجلس العام ومدير منظمة التجارة العالمية مسودة إعلان كاتكون للوزراء في 31 أوت 2003 وأكدوا على أنه لم يتم الاتفاق على أي جزء منه ، واختتم المؤتمر في 14 سبتمبر دون التوصل لاتفاق ، وهو ما عكسه الرئيس المكسيكي الذي أشار فيه إلى أنه بالرغم من التحرك الكبير الذي حدث في المفاوضات إلا أن الأعضاء يحافظون على موافقتهم خاصة على مواضيع سنغافورة ، فحدثت خلافات كبيرة بين الدول متقدمة والنامية ، وانصبت بشكل أساسي على قضية دعم المزارعين ، وكيفية تعامل الدول مع المستثمرين الأجانب وسياسات المنافسة<sup>1</sup>.

**سادسا : المؤتمر الوزاري في هونغ كونغ 2005**

بدأت المفاوضات في ديسمبر 2005 بهونغ كونغ ، تهدف إلى التوصل إلى اتفاق لتنفيذ ما بجولة الدوحة ، التي أوصت بإعطاء المزيد من الأهمية لمطالب الدول الفقيرة خاصة بالمجال الزراعي ،الذي مازال الخلاف عليه ، قام المفوض التجاري الأوروبي بتقديم مقترحات جديدة بشأن تحرير قطاع الزراعة العالمي، وصرح وزير الخارجية البرازيلي بأنه إذا لم يقدم الاتحاد الأوروبي عرضاً أفضل حول المنتجات الزراعية فلن يتم نجاح دورة الدوحة ، واتهم الدول الصناعية بإغفال مصالح 70% من مزارعي العالم في الدول النامية من أجل مجموعة صغيرة في مجتمعهم ، فقام الاتحاد الأوروبي بخفض الرسوم الجمركية على الواردات من المنتجات الزراعية بين 35% إلى 60% ، مع إمكانية خفضها ما بين 20% و 50% إذا لم توافق واشنطن والدول النامية ، مع الإلغاء التام لدعم الصادرات في 2010 ، ولكن في حلول السنة لم يتم إلا التخفيض الجزئي فقط على أن يتم إلغاؤها في 2013، أما فيما يخص السلع الصناعية ، نص على ضرورة مساواة معدلات الخفض 10% بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وهو ما يتعارض مع مبدأ المعاملة التفضيلية لـ GATT.

وفي نهاية نوفمبر 2005 ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم دعم مادي للدول المنتجة للطنن التالية ، مالي ، تشاد ، بينين ، بوركينا فاسو ، لمساعدة هذه الدول على زيادة إنتاجها

<sup>1</sup> محمود صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009/2008 ، ص

من القطن وتوفير فرص للتصدير ، وفتح أسواقها لمنتجات أجنبية ، فردت الدول الأوروبية بإعلانها أيضا على مبادرة أخرى مستهدفة في ذلك تنشيط وتفعيل اتفاقية كيتانو مع الدول الأفريقية .<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: المنظمة كآلية لمراجعة السياسات التجارية

لم تكن اتفاقية GATT منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه ، فقد كانت مجرد اتفاقية ، والموقعون عليها يعتبرون أطراف فيها فقط ، لأنها تقتقد إلى الأجهزة الدائمة التي تكسبها الكيان المادي ، في حين تضم المنظمة العالمية للتجارة أجهزة دائمة تقوم بالمهام المنوطة إليها ، كالمجلس الوزاري الهيئة العليا في المنظمة ، والذي يتكون من وزراء التجارة للدول الأعضاء في المنظمة ، والذي يتولى تنفيذ الاتفاقات والقرارات الإدارية ، متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء حتى تضمن اتفاق هذه السياسات مع التزامات الدول الأعضاء في إطار المنظمة .

### الفرع الأول : جهاز مراجعة السياسات التجارية

حتى تتمكن المنظمة من تحقيق هدفها في تحرير التجارة، تمت هيكلتها بشكل يسمح لها بمراقبة ومراجعة السياسات التجارية للدول ، ويعد جهاز مراجعة السياسة التجارية أحد الأجهزة المستحدثة في المنظمة والذي تفتقره GATT، ففي ظل GATT كانت اجتماعات الأطراف المتعاقدة تمثل نوعا من الاستعراض العام للسياسة التجارية للدول الأعضاء، غير أن هذه الاجتماعات لم يكن هناك إطار تنظيمي محدد يحكمها ، وبموجب المادة الرابعة من اتفاقية مراكش تم إسناد مهمة مراجعة السياسة التجارية للمجلس العام، فقد نصت هذه المادة: "ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية المشار إليها في آلية مراجعة السياسة التجارية"، وتشجع هذه الآلية على المزيد من الشفافية فيما يتعلق بإعداد السياسة التجارية الوطنية ، فعلى الدول الأعضاء الاعتراف بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية في اتخاذ القرارات الحكومية في الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية، سواء بالنسبة لاقتصاديات الأعضاء أو للنظام التجاري متعدد الأطراف، ولا يقف الأمر على مجرد الاعتراف، بل على الدول الأعضاء الالتزام بها وتعزيزها على أساس طوعي .

### الفرع الثاني : إجراءات المراجعة

<sup>1</sup> محمود صفوت قابل ، مرجع سابق ، ص 180 وما بعدها.

ينشأ جهاز مراجعة السياسة التجارية ، ويعين لنفسه رئيساً، ويضع خطة سير الاستعراضات السياسية التجارية للدول، وله أن يناقش تقارير الأعضاء عن المستجدات ويحيط بها علماً حيث يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز ويتضمن التقرير الكامل وصف السياسات والممارسات التجارية التي يتبعها العضو وكذا جميع جوانب السياسات التجارية التي تشملها الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، ويبني الجهاز عمله على الوثائق التالية :

- تقرير كامل مقدم من الدولة العضو .

- تقرير تعده الأمانة على مسئوليتها بناء على المعلومات المتاحة لها وتلك التي يقدمها العضو المعني، وتلتزم الأمانة بتوضيحات من الدولة بشأن سياساتها التجارية ، وينشر تقرير العضو وتقرير الأمانة، إضافة إلى محضر اجتماع الجهاز فوراً بعد انتهاء إجراءات المراجعة، وترسل هذه الوثائق إلى المؤتمر الوزاري للإحاطة والعلم بما جاء فيها ، ثم يقوم جهاز استعراض السياسة التجارية أيضاً بإعداد عرض شامل لتطورات البيئة التجارية الدولية التي لها تأثير على نظام التجارة المتعدد الأطراف ، ويكون العرض مصحوباً بتقرير فوري من المدير العام يدرج به الأنشطة الرئيسية للمنظمة ويبرز مسائل السياسات المهمة التي تؤثر على النظام التجاري .<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : فعالية السياسات التجارية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

بعد النجاح الذي حققته GATT في تحرير التجارة العالمية ، أدى إلى إقبال كبير للدول على الانضمام للمنظمة العالمية للاستفادة من مزايا التحرير ، فقد ساهمت OMC من خلال السياسات التجارية بقدر كبير في تحرير التجارة العالمية و في انفتاح الأسواق على بعضها، فمعدل الانفتاح في الاقتصاد العالمي قد بلغ نسبة 13,05% سنة 2000، والجدول التالي يبين معدل الانفتاح لبعض الدول، (الصادرات والواردات والسلع و الخدمات بالنسبة (المئوية) (%) من P.I.B).

#### الجدول رقم 09 : معدل الانفتاح التجاري لبعض الدول

البلدان	معدل الإنفتاح (%)	
	سنة 1975	سنة 1997
الولايات المتحدة الأمريكية	15,6	24,4

<sup>1</sup> مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 92 .

\* معدل الانفتاح = ( الصادرات + الواردات ) / PIB x 2/

78,2	46,8	كندا
21,7	25,7	اليابان
49,1	38,0	فرنسا
54,6	46,9	ألمانيا
57,4	51,6	المملكة المتحدة البريطانية
62,8	16,5	المكسيك
76,0	63,2	كوريا الجنوبية
122,2	42,0	تايلندا
42,7	غير متوفر	روسيا

المصدر : الصادق بوشنافة ، مرجع سابق ، ص 125

- من خلال الجدول السابق، يتضح لنا أن هناك تطور كبير في درجات الانفتاح لمختلف اقتصاديات العالم ما بين سنوات السبعينات و التسعينات، بسبب الإزالة التدريجية للعوائق الجمركية وغير الجمركية أمام منتجات الدول المنظمة لـ OMC ، من خلال المؤتمرات الوزارية للمنظمة OMC ، فنسبة 13,05% من الإنتاج العالمي تمثل مبادلات فيما بين الدول، وفي سنة 2004 فقد قدر معدل نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4%، و هو نسبة لم تحقق منذ أكثر من عقد من الزمن ( أي قبل إنشاء المنظمة)، كما أن التجارة العالمية قد نمت بنسبة 9% بالقيمة الحقيقية في نفس السنة.<sup>1</sup>

#### المبحث الرابع : دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية

تقوم مجموعة من الدول بتشكيل كتل اقتصادي فيما بينها بهدف تحرير مبادلاتها التجارية من القيود الحمائية المطبقة منذ الحرب العالمية الثانية وتطبيق سياسة تجارية منسقة أو موحدة تجاه باقي الدول غير الأعضاء ، وتختلف درجة التكتل باختلاف مستويات تطبيقه من مرحلة لأخرى .

#### المطلب الأول : ماهية الاتفاقات التجارية الإقليمية

أدى التعثر في المفاوضات متعددة الأطراف وتشعبها وتعقيدها إلى تعزيز التجارة الإقليمية أكثر فأكثر، و وفرت العديد من المزايا لأعضائها من خلال مجالاتها المختلفة ، كما أسهمت في تنمية

<sup>1</sup> الصادق بوشنافة ، مرجع سابق ، ص 128 -

منطقة الاتفاقية بأكملها كما تزيد من فاعلية مشاركة دول المنطقة في النظام التجاري العالمي وتعتبر جزءاً أساسياً من الخطط التنموية لأغلب البلدان النامية والمتقدمة –

### الفرع الأول : مفهوم الاتفاقات التجارية الإقليمية

تعتبر الاتفاقات التجارية الإقليمية عن رغبة بعض الدول في إقامة كتل معين ، بعدما أخفقت المنظمة العالمية عن تحقيقه من إزالة نهائية للعوائق التجارية –

### أولاً : تعريف الاتفاقات التجارية الإقليمية

تعرف الاتفاقات التجارية الإقليمية على أنها درجة معينة من التكامل الاقتصادي ، التي تقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً ، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية ، لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل بينها ، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لها.<sup>1</sup> وتعرف أيضاً على أنها مبادرات اقتصادية تهدف إلى ممارسة التجارة الحرة، يختلف مدى عمق الاتفاقيات الإقليمية من اتفاقية لأخرى حيث يغطي بعضها مجالاً محدوداً من التفضيلات الجمركية لبعض السلع بينما تشمل الأخرى مجالاً أوسع واشمل بكثير وتتضمن طيفاً واسعاً من أنظمة التشريعات التجارية حيث لم تعد الاتفاقيات المبرمة حديثاً تقتصر على تخفيض التعرفة الجمركية فقط بل تشمل مواضيع أكثر تعقيداً مثل المعايير الصحية والمقاييس الفنية والعوائق غير الجمركية والبيئة والمعونات التجارية.<sup>2</sup>

نستطيع القول أن تتمثل الاتفاقيات التجارية الإقليمية في رغبة بعض الدول في إقامة كتل إقليمي معين بمبادئ وقوانين تخدم مصالحها أكثر مرونة عن تلك المبادئ والقوانين الصارمة التطبيق من قبل الاتفاقية العامة للتجارة أو المنظمة العالمية للتجارة ، بهدف تحرير التجارة بينها –

### ثانياً : نشأة الاتفاقات التجارية الإقليمية

ترجع فكرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول كتل من هذا

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 21 .

<sup>2</sup> محمود ببيلي ، الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، مصر ، 2008 ، ص 3 –

النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا\*، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى، إلا أن خصائص هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

لهذا نقول أن ظاهر الاتفاقيات التجارية الإقليمية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدتها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع **مرشال** الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لا بد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة الكوميكون\*\* أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقيات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.<sup>1</sup>

\* قامت ألمانيا بإقامة اتحاد جمركي المعروف باسم بالزولفرين سنة 1833 .

\*\* الكوميكون: منطقة التعاون الاقتصادي لأقطار أوروبا الشرقية، تأسست كرد على التكتلات الأوروبية في 25 ديسمبر 1949.

<sup>1</sup> عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 32، 33 .



شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الترتيبات الإقليمية ، وكانت أول موجة ملحوظة لهذه الترتيبات في ستينات وسبعينات القرن الماضي وهو ما اصطلح عليه بالإقليمية القديمة (régionalisme traditionnel) ، ثم ظهر جيل جديد من هذه التكتلات منذ مطلع التسعينات انسجاما مع التحول في البيئة الاقتصادية الدولية نحو الانفتاح والتكامل الاقتصادي وهو ما اصطلح عليه بـ " الإقليمية الجديدة " (nouveau régionalisme) .

يستند مفهوم الإقليمية الجديدة إلى نموذجين التاليين : <sup>1</sup>

• **النموذج الأول** : هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، و لهذا النموذج مستويات متعددة أديها هي المناطق التجارية الحرة و أعلاها الإتحاد الاقتصادي، مثل الإتحاد الأوروبي.

• **النموذج الثاني** : فهو قائم على أساس التخصص و تقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص و التقسيم في العمل و مثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا و القوة المالية في سنغافورة و العمالة و الموارد في أرخبيل ريو باندونيسيا.

فعملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة ، وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح **الإقليمية المفتوحة** و هي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير (APEC) إنشاء تكتل أبيك أعضاء و التي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء ، و يرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط و هي:

- أن تكون مفتوحة العضوية : هي تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.

- شرط عدم المنع : وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح و بشكل تلقائي لأي دولة عضو

<sup>1</sup> علاوي محمد لحسن ، الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010/2009 ، جامعة ورقلة ، ص 109 .

بالتكامل بتحرير التجارة لتمتد مكاسب التكامل الإقليمي إلى الدول غير أعضاء.

- التحرير الانتقائي و المكاسب المفتوحة: و هي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، بالنسبة لباقي دول العالم، و لذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

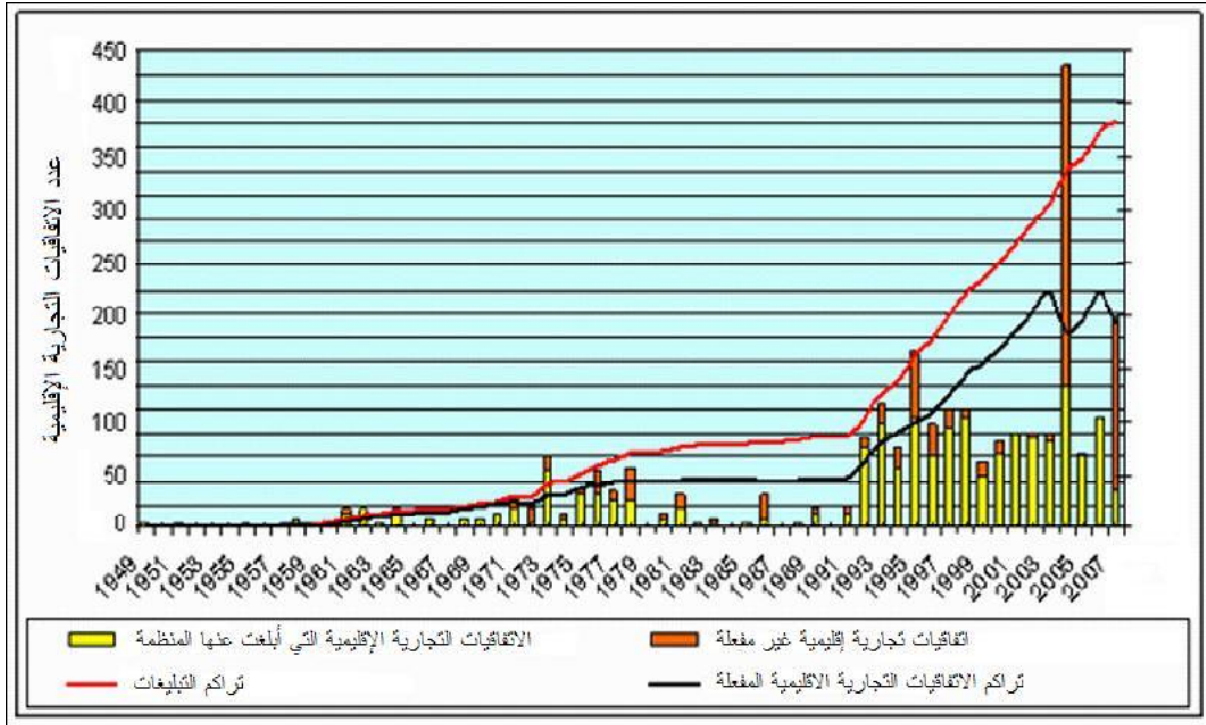
كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح **تكتلات التجارة القارية** ، وهي تلك الترتيبات التي تتسم بثلاث سمات هي : أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل

ثانيها : أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع و متزامن في مختلف أجزاء العالم ، ثالثها : أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار .

لقد تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بأكثر من 100 اتفاقية مع منتصف سنة 1998 ، فضلا عن الاتفاقيات المبلغ عنها، ثم وصل العدد مع بداية سنة 2005 إلى أكثر من 312 اتفاقية إقليمية، أبلغت عليها المنظمة التجارة العالمية 170 اتفاقية مفعلة من بينها ، كما أن هناك 65 اتفاقية مفعلة لكن لم يتم الإبلاغ عنها للمنظمة ، و بإجماع الاقتصاديين على التنامي المتسارع لعدد الترتيبات الإقليمية حيث نمت بأكثر من 54 اتفاقية سنة 2006 على سبيل المثال، وهو ما يدل على تهافت الحكومات على مختلف أشكال الترتيبات الإقليمية المتعامل حاليا\* ، كما هو مبين في الشكل الموالي .

### الشكل رقم 11: تراكم الاتفاقات التجارية الإقليمية من 1949 - 2007

\* الأشكال الجديدة المتعامل بها حاليا هي : اتفاقيات مناطق التجارة الحرة التي تمثل 84% من إجمالي الاتفاقيات المفعلة ، ثم الاتحادات الجمركية التي تمثل 8% من إجمالي الاتفاقيات المفعلة ، ثم تأتي الأسواق المشتركة و الاتحادات الاقتصادية .



المصدر : علاوي محمد لحسن ، مرجع سابق ، ص 121 .

### ثالثا : دوافع الاتفاقات التجارية الإقليمية

إقامة الدول لتكتل اقتصادي معين ، لابد من دوافع تؤدي فكرة التكتل ، لتجعله ضرورة ملحة لا غنى عنها في ظل الظروف والمتغيرات الدولية ، ومن هذه الدوافع ما يلي :<sup>1</sup>

- توفير المواد الأولية : إن الطبيعة المحددة لكيفية توزيع المواد الأولية سواء كانت زراعية أو معدنية ، بين دول التكتل ، فهذه المواد متوفرة في منطقة ونادرة في منطقة أخرى ، والتكتل يضمن توفير المواد الأولية بهذه الدول إلى قيام صناعة معينة في دولة لا تحوز على المواد الأولية .

- اتساع نطاق السوق : إن ضيق السوق في الدول النامية هو عقبة تقف أمام فشل تحقيق التنمية الاقتصادية بها ، وإقامة تكتل تتيح إقامة صناعات كبيرة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، وزيادة درجة تخصص العمال والموظفين وأجهزة الإنتاج ، كل هذه المزايا تؤدي إلى اتساع حجم السوق ، لأن التكتل يساعد على إنشاء الصناعات ذات الحجم الكبير ، وهو ما يطلق عليه تكامل الطلب أو عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة ، حيث كل صناعة تمثل طلبا على منتجات الصناعة الأخرى ، والذي يساعد على توفير الأيدي العاملة التي تحصل على دخل لتتفقه على الاستهلاك والاستثمار .

<sup>1</sup> صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 ، ص ص : 363 ، 364 .

- **التكامل كأداة لتحسين أحوال الدول النامية** : عادة ما يقوم التكتل بين الدول التي المتقدمة والدول النامية ، بهدف مساعدة الدول النامية لتحسين أوضاعها الاقتصادية ، ولكن قد يكون لأسباب سياسية وإيديولوجية .
- **رفع المستوى العلمي والثقافي** : من الدوافع الاجتماعية للتكامل الاقتصادي ، هو اعتباره وسيلة يمكن عن طريقها رفع المستوى العلمي والثقافي لأفراد دولة معينة نتيجة دخولها تكتل مع دولة أكثر تقدما منها .
- **الدفاع الخارجي** : تسعى الكثير من الدول لإقامة تكتلات بهدف تأمين نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي ، فتنلقى هذه الدول سواء متقدمة أو نامية للحصول على معونات اقتصادية خارجية تتمثل في المواد الغذائية والبتروولية والمعدات الحربية ، كذلك اعتبار أرض الدولة الداخلة في التكتل بمثابة عمق استراتيجي يتيح حرية الحركة .

### الفرع الثاني : ماهية التكامل الاقتصادي

يستخدم مصطلح التكامل الاقتصادي للتعبير على التكتل الاقتصادي أو التجمع الإقليمي ، فالتكتل الاقتصادي عبارة عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي –

#### أولا : مفهوم التكامل الاقتصادي

يعرف التكامل الاقتصادي أنه اتفاق بين الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو الموقع الجغرافي ، على إلغاء القيود على حركة السلع والأفراد ورؤوس الأموال فيما بينها مع تنسيق بين سياساتها الاقتصادية<sup>1</sup>.

ويعرف أيضا على أنه مسار تعاون اقتصادي بين دولتين أو أكثر ، وعملية تقارب الآليات الاقتصادية المتخذة شكل اتفاقيات موحدة ومشتركة ، كما أنه يمكن أن يصل إلى التنسيق بين مؤسسات الدول المتكاملة<sup>2</sup>.

ويعرف أيضا على أنه عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر لإزالة كافة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> هشام محمود الإقداحي ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 201 .

<sup>2</sup>فايزة قاشي ، الاقتصاد الدولي (تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج) ، منشورات دار الأديب ، وهران ، 2007 ، ص 194 .

من خلال ما سبق من تعاريف للتكامل، يمكن أن نلخصه في التعريف التالي الشامل لتلك المستويات المتقدمة للتكامل ، فهو اتحاد دولتين أو أكثر ، المتقاربة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتاريخيا ، على إزالة كافة القيود والحواجز المعرقله لحركة عوامل الإنتاج ، وتوحيد السياسات الاقتصادية بينها.

### ثانيا : أهداف التكامل الاقتصادي

تسعى الدول من خلال إقامة كتلات اقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية .

#### 1. الأهداف الاقتصادية : تتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

- تقسيم العمل والتخصص الإنتاجي بين مجموعة الدول المتكاملة التي تستفيد من اتساع نطاق السوق المشتركة ووفورات الحجم الكبير التي تؤدي بدورها إلى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وتعظيم القيمة المضافة لهذه الدول .

- تشجيع القطاع العام والخاص على تنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية .

- المساعدة على تطوير القدرات التكنولوجية وتنميتها ، من خلال توفير مصادر تمويل مشترك

لبرامج البحوث .<sup>2</sup>

- إيجاد حلول للمسائل العالقة في مجال السياسات التجارية : عادة ما ينظر للتكامل الاقتصادي

أنه وسيلة لتقوية وضعية الدول داخل التكتل في إطار محادثات متعددة الأطراف داخل المنظمة العالمية

للتجارة ، وأنها تعمل على خلق بيئة أكثر استقرارا وشفافية للتبادل التجاري ، وهو عكس ما هو عليه

داخل منظمة التجارة العالمية ، حيث تسعى كل دولة بالدرجة الأولى وخاصة المتقدمة إلى الدفاع عن

مصالحها الخاصة ، دون مراعاة مصالح الدول الأخرى .<sup>3</sup>

#### 2. الأهداف الاجتماعية : تتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

- حرية انتقال الأفراد والعمالة بين مجموعة دول التكامل مما يعني تبادل القيم الحضارية بينهم.

- يتيح إمكانية إثراء الحياة الفكرية والثقافية لدول التكتل .

<sup>1</sup> أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 199 .

<sup>2</sup> إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 203 .

<sup>3</sup> فايزة قاشي ، مرجع سابق ، ص 196 .

### 3. الأهداف السياسية : تتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

- تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في التكتل والقضاء على العنصرية بينهم .
  - التقريب بين المواقف ووجهات النظر تجاه المشاكل والصراعات الدولية .
  - تكوين مدخل للتعاون الأمني والدفاع المشترك في ظروف العدوان والحروب الإقليمية والدولية.<sup>1</sup>
- رابعا : آثار التكامل الاقتصادي الإقليمي : للتكامل الاقتصادي أثرين مختلفين ، وهما الآثار الساكنة التي تؤثر على الكفاءة الاقتصادية ، والآثار الديناميكية .

#### 1. الآثار الساكنة : تتوقف الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي على وجود أثرين مختلفين ، الأول

خلق التجارة والثاني يتمثل في تحويل التجارة .

أ. خلق التجار (الأثر الإنشائي): يقصد به إنشاء مبادلات بين الدول الأعضاء في الاتحاد ،

تحديدا في الاستعاضة عن الإنتاج غير الكفاء لصالح الإنتاج ذو الكفاءة العالية ، والتكلفة الأقل ، بمعنى انتقال مراكز الإنتاج من المصدر المحلي المرتفع التكلفة ( قبل إقامة تكتل معين ) إلى مصدر منخفض التكلفة في أحد الدول الأعضاء بعد إقامة تكتل معين ، وهذا راجع إلى التمتع بالميزة النسبية للدولة في إنتاج منتج معين ، وبالتالي يزيد الإنتاج نتيجة التوسع في السوق ، مما يعني أن لهذا الأثر إيجابية بالنسبة لدول التكتل ، إلا أنه قد ينطوي على أثرين سالبين عند :

- احتمال وجود مصدر آخر خارج التكتل تنتج بأقل تكلفة.
- تضرر بعض الأعضاء إذا كان المنتج الأقل كفاءة سيخسر وينسحب من السوق لصالح المنتج الأعلى كفاءة في الإنتاج ، وذلك في الأجل القصير .<sup>2</sup>

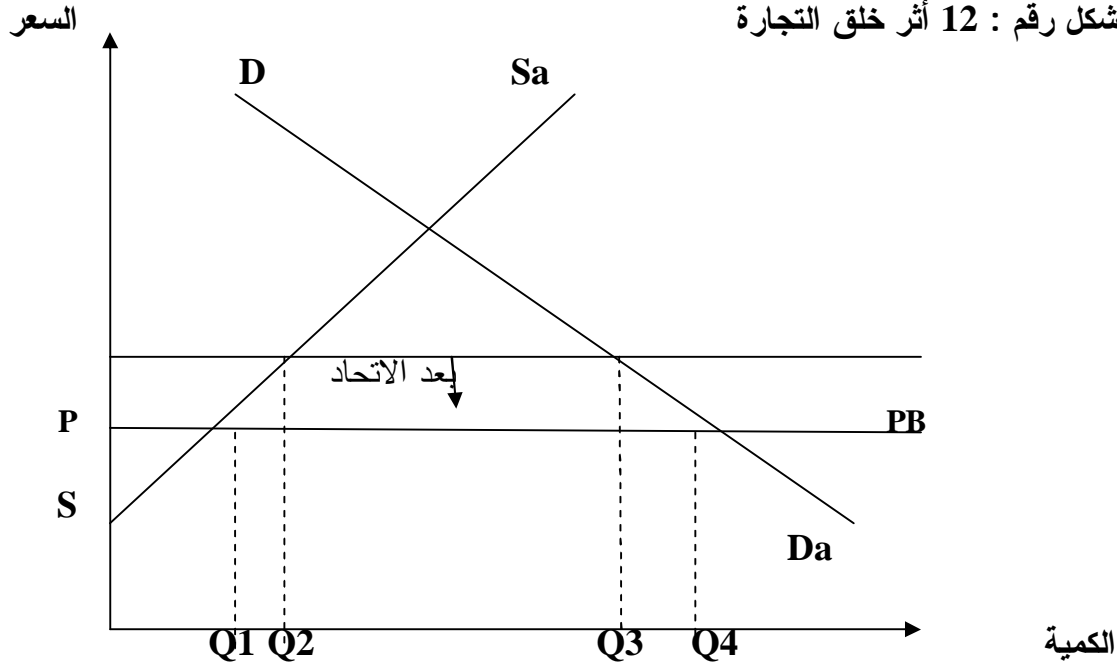
والرسم البياني التالي يوضح الآثار السكونية للتكامل الاقتصادي حالة خلق تجارة في اتحاد جمركي ، حيث يمثل كل من DDa و SSa منحني الطلب والعرض على التوالي للسلعة X في الدولة A ، ويمثل Pb منحني عرض للدولة B والذي يفترض أنه لا نهائي المرنة ، كما أن الدولة A تفرض تعرفه قدرها ST على كل وحدة مستوردة من السلعة X من الدولة B، وعرض السلعة X متاح في الدولة A بسعر قدره OT وأن مجموع الطلب في الدولة A على السلعة X هو OQ3 ،

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 204 .

<sup>2</sup> علي القزويني ، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة (الإطار النظري للتكامل الاقتصادي) ، الكتاب الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس (ليبيا)، 2004 ، ص ص : 136 ، 137 .

ويجهز من هذا المجموع المقدار  $OQ_2$  من قبل المنتجين المحليين داخل الدولة A وتستورد الكمية المتبقية  $OQ_3$  من الدولة B، وبعد تكوين اتحاد جمركي بين الدولتين A و B، ستكون السلعة X المستوردة من الدولة B متاحة للمستهلكين في الدولة A بالسعر OS في مقابل السعر السابق OT (بعد إلغاء التعرفة ST على التجارة بين الدولتين)، وينتج عن انخفاض السعر عن OS إلى زيادة الطلب الداخلي في الدولة A على السلعة X إلى المقدار  $OQ_4$  وتساهم الإمدادات الداخلية من هذا المقدار بما يعادل الكمية  $OQ_1$  فقط، بعد أن كانت في السابق تعادل  $OQ_2$  عندما كان السعر OT، أما الكمية المتبقية  $Q_1Q_4$  فتستورد من الدولة B.<sup>1</sup>

الشكل رقم : 12 أثر خلق التجارة



المصدر : علي القزويني ، مرجع سابق ، ص 151 .

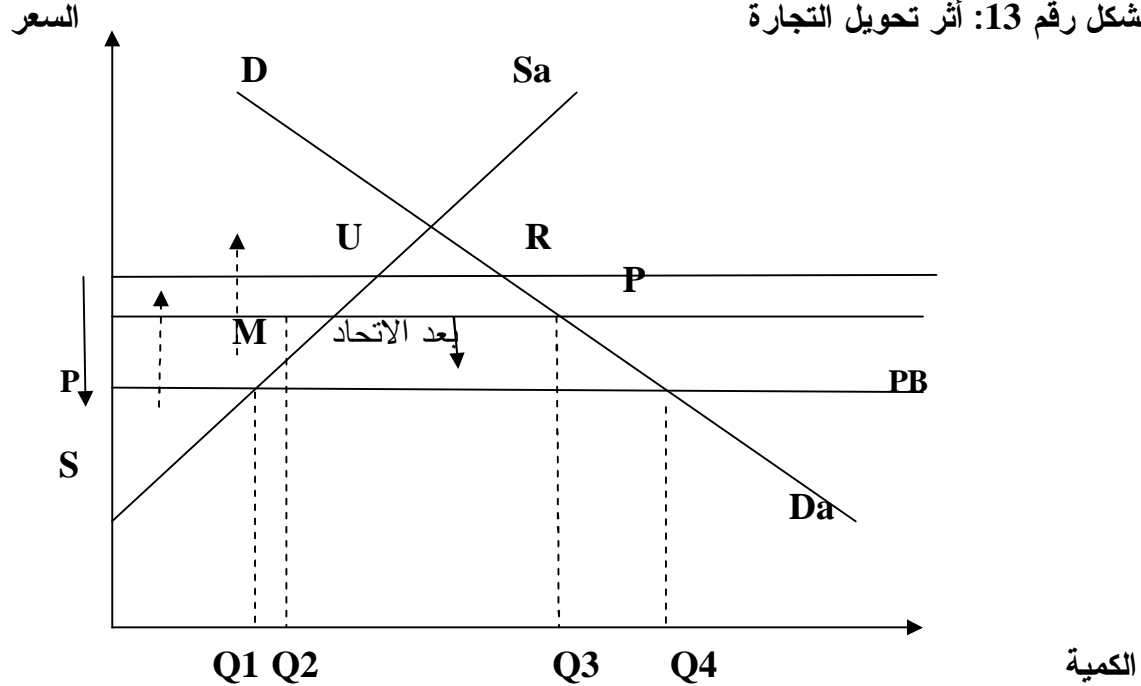
ب. تحويل التجارة (الأثر التحويلي): يقصد به ، تحويل مجرى المبادلات من خارج المنطقة إلى داخلها ، أي التحول من العالم الخارجي إلى الدول المتكنتلة مع بعضها<sup>2</sup>، كأن يحدث التحويل التجاري لدولة عضو كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنضم إلى الاتفاقية ، وبعد قيام التكتل تصبح الدول الأعضاء في التكتل متفوقة على الدول غير الأعضاء ، مما يؤدي إلى تغير نمط التجارة وتستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدولة غير العضو ، وبذلك تفقد هذه الأخيرة مبيعاتها التي

<sup>1</sup> علي القزويني ، مرجع سابق ، ص 151 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 137 .

تتحول من منتجين من دول الأعضاء الذين يتصفون بأنهم أقل كفاءة في إنتاج منتج معين ، وبالتالي تتحول التجارة من الدولة ذات الكفاءة المنخفضة إلى الدول ذات الكفاءة العالية ، من خلال الشكل التالي الذي يمثل أثر تحويل التجارة <sup>1</sup>.

الشكل رقم 13: أثر تحويل التجارة



المصدر : علي القزويني ، مرجع سابق ، ص 155 .

يمثل المنحنى  $SSa$  العرض الداخلي للدولة  $A$  ، والمنحنى  $DDa$  الطلب الداخلي على السلعة  $Y$  ، ويمثل  $CCa$  منحنى الدولة  $C$  ويمثل  $BBa$  منحنى عرض الدولة  $B$  من السلعة  $Y$  ، ويفترض أن كلا من المنحنيين ذو مرونة تامة ، فإذا فرضت الدولة  $A$  تعرفتها قدرها  $CT$  على كل وحدة مستوردة من السلعة  $Y$  ، فإن السلعة  $Y$  المستوردة من الدولة  $C$  ستكلف  $OT$  في الدولة  $A$  ويتحول منحنى العرض من  $CCa$  إلى  $CCa'$  ، ويكون سعر السلعة  $y$  المستوردة من الدولة  $B$  هو  $OB$  ، وعليه فإن السلعة  $y$  لا تستورد من المصدر الأقل تكلفة في الدولة  $C$  ولا يوجد استيراد من الدولة  $B$  ، فيكزن مجموع الطلب على السلعة  $Y$  في الدولة  $A$  هو  $OQ_3$  ، والمقدار  $OQ_2$  يشبع عن طريق العرض المحلي ، والقسم المتبقي  $Q_2Q_3$  يتم إشباعه عن طريق استيراد من الدولة  $C$  ، وتستوفي الحكومة عن استيراد الكمية  $Q_2Q_3$  من السلعة  $Y$  بتعرفة مقدارها  $URGF$  .

<sup>1</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 390 .



وبعد إقامة اتحاد جمركي بين الدولتين A و B ، وبسبب إلغاء التعرفة عن استيراد السلعة Y من الدولة B تكون متاحة بالسعر OB في الدولة A بالمقارنة مع السعر OT في حالة استيراد من الدولة C مما يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة Y من OT إلى OB ويزيد الطلب عليها من OQ3 إلى OA4 ويتقلص العرض الداخلي من OQ2 إلى OQ1 في حين يزيد الاستيراد من Q2Q3 إلى Q1Q4 ويتوقف الاستيراد من الدولة C ، ويكسب المستهلكون جزء واحد فقط هو UNKR والجزء المتبقي يمثل خسارة للدولة بسبب التحول من مصدر منخفض التكلفة إلى مصدر إمداد مرتفع التكلفة وهو الدولة B.<sup>1</sup>

## 2. الآثار الديناميكية (الحركية)

يقصد بالآثار الحركية ، التطورات إلي من شأنها أن تزيد من الكفاءة أو الفعالية الاقتصادية في استخدام الموارد<sup>2</sup>، ومن أهم الآثار الحركية ما يلي :

1. اتساع السوق واندماج المنشآت الاقتصادية القطرية (وفورات الحجم الكبير): نميز بين نوعين الوفورات الخارجية والوفورات الداخلية .

• **الوفورات الخارجية:** وهي تلك الوفورات التي يشترك فيها عدة وحدات إنتاجية في صناعة أو في عدة صناعات، مثل وفورات التركيز والمعرفة والتخصص.

• **الوفورات الداخلية:** وهي تلك المحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة توسعها في الحجم، مثل الوفورات الفنية (تصميم العمل، استيفاء الطاقة الإنتاجية للمكينات) والوفورات الإدارية ( تخصص العمل، وتحصيل الخبرة )، ووفورات التسويق والعمليات التجارية (ارتفاع كمية المدخلات يؤدي إلى انخفاض سعرها، والحصول على امتيازات وتخفيضات في وسائل النقل والشحن، الاقتصاد و نفقات التوزيع )، ويساهم اتساع السوق في رفع مستوى حجم الإنتاج الأمثل المرتبط بالتكاليف الوحودية الدنيا للفعالية، إذ في حالة سابقة لتشكيل الاتحاد الجمركي لا تصرف الشركات الوطنية منتجاتها إلا في السوق الداخلي، وإذا كانت هذه الأخيرة ضيقة (صغيرة) فتنحصر الشركة تكاليف زائدة، وبتوسع السوق تنخفض هذه التكاليف أو تنعدم ، ويختلف مصدر وفورات الحجم ومستواها من فرع أو قطاع إنتاجي لآخر، فنجدها مرتفعة في ميدان الطباعة ، وصناعة السيارات والطائرات، والمنتجات الصيدلانية،

<sup>1</sup> علي القزويني ، مرجع سابق ، ص ص : 155 ، 156 .

<sup>2</sup> نفس المرجع سابق ، ص 158 .

ومتوسطة في صناعة المطاط والمواد البلاستيكية... أما عن مصدرها فيرجع إلى نفقات البحث والتطوير في القطاع الصيدلاني، ونفقات التطوير في صناعة الطائرات والسيارات، والتوزيع والتسويق بالنسبة للصناعات الغذائية .

## 2. زيادة المنافسة وتحسين الإنتاجية والوضع التنافسي الخارجي: بإزالة الحواجز الجمركية

يرتفع عدد المتنافسين في السوق، مما يدفع بالمنتجين إلى تحسين كفاءتهم الإنتاجية، وتخفيض الأسعار، وهذا ما يخفف من حدة الاحتكارات وآثارها السيئة على توزيع عناصر الإنتاج و تخفيض الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى الكفاءة في استخدام الموارد وتطوير أساليب الإنتاج .

ويمكن للتجمعات الإقليمية أن تخفف آثارا إيجابية للدول الأعضاء في مجال المنافسة الخارجية للشركات المحلية، ولعل ذلك ما دفع مسيري الشركات الصناعية الكبرى (قطاع السيارات مثلا) بالدول الأوروبية إلى الدفاع عن تشكيل سوق أوروبية مشتركة .

## 3. زيادة التبادل التجاري والنشاط الاستثماري داخل الاتحاد: يسهم تشكيل الاتحاد الجمركي في

ارتفاع التجارة ما بين الفروع أفقيا وعموديا ونمو التبادل التجاري بصفة عامة، حيث أن قيام التكامل في صورة اتحاد جمركي أو صورة أرقى يعني دوام الالتزامات فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة، وهو ما يعني إزالة المخاطر المرتبطة بالسياسة التجارية، وتبقى المخاطر المرتبطة بتغيير السياسات النقدية والمالية قائمة في الاتحاد الجمركي، إلا إذا تحقق التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتكاملة.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني : أنواع الاتفاقيات التجارية الإقليمية

للاتفاقات التجارية الإقليمية خمسة أنواع مختلفة ، يعبر كل نوع عن تكتل معين وفي نفس الوقت تعبر تلك الأنواع مجتمعة درجات التكامل ، ويعد الاتحاد الأوروبي النموذج الوحيد الذي وصل إلى أعلى درجات التكامل الاقتصادي ، يمكن التفرقة بين خمسة أشكال مختلفة ومتدرجة وهي :

### الفرع الأول : ترتيبات التجارة التفضيلية : تعد هذه الصورة أولى درجات السلم التكاملي ،

يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة للتخفيف من القيود المعرقة لحركة وانسياب السلع فيما بينها ، أي تبادل المعاملة التفضيلية بين تلك الدول ، مثل منظمة التعاون

<sup>1</sup> مداني لخضر ، مرجع سابق ، ص ص : 100 ، 101 .

الاقتصادي الأوروبي O.E.E.C سنة 1948 اتفقت دول هذه المنظمة على إلغاء نظام الحصص الذي كانت تخضع له مبادلاتهم التجارية<sup>1</sup> ، وأيضاً هناك الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس سنة 1932 بين المملكة المتحدة ومستعمراتها<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة :وهنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على

الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، و بالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، ولكل دولة مشتركة الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريف جمركية موحدة<sup>3</sup> ، كما تنص اتفاقية التجارة الحرة عادة على تحديد أنواع المنتجات التي ستنتمتع بالتفضيل الجمركي داخل المنطقة ، ويتولى جهاز إداري مراقبة أصل هذه السلع ويشترط ان تصحب مع تلك السلع شهادة المنشأ من الدولة العضو المنتجة للسلعة وأخرى من المصدر نفسه إلى جمارك الدولة المستوردة وذلك ضماناً للمراقبة<sup>4</sup> ، ومن أمثلة على هذا النوع ما يلي<sup>5</sup>:

- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA: من طرف ثلاث دول وهي الولايات المتحدة ، كندا والمكسيك
- منطقة التجارة الحرة ASEAN: عقدت من طرف 10 دول ، وهي : بروناي ، كمبوديا ، اندونيسيا ، لاوس ، ماليزيا ، ميامي ، فيليبين ، سنغافورة ، تايلاندا ، فيتنام .
- منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA: أنشأت في 1959 من طرف دول هي : إنجلترا ، البرتغال ، النمسا ، سويسرا ، النرويج ، الدانمارك .

#### الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي : الاتحاد الجمركي هو تجمع بين الأقاليم الجمركية للدول

الأطراف في الإقليم الجمركي الواحد، ويتفق الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على كافة الواردات فيما بين الدول الأعضاء مع اعتماد

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 216 .

<sup>2</sup> على عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 388 .

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 310 .

<sup>4</sup> هشام محمود الإقداحي ، مرجع سابق ، ص 207 .

<sup>5</sup> Naji Jammal , Sophie Fournier , COMMERCE INTERNATIONAL ( théorie- techniques- application), Québec , canada , 2005 , p 37 .

تعريف جمركية موحدة في مواجهة الدول الأخرى ، وإلغاء المراقبة الجمركية على الحدود البينية للدول الأعضاء ، ويعتبر البنلوكس Benelux المنشأ من طرف بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ<sup>1</sup> .

**الفرع الرابع : السوق المشتركة :** تعبر السوق المشتركة ، عن اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريف موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء ، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على حركات عوامل الإنتاج خاصة العمل ورأس المال<sup>2</sup> ، وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة النموذج الأول الذي حقق نجاحا منذ 1993 .

**الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي النقدي :** وهو اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريف موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء ، مع وإلغاء القيود المفروضة على تحركات عوامل الإنتاج بينها ، بالإضافة إلى توحيد السياسات المالية والنقدية ، واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد فهي تتفق مع السوق المشتركة مع توحيد السياسات الاقتصادية والعملة النقدية . وقد كونت كل من بلجيكا ولوكسمبورغ اتحادا اقتصاديا سنة 1921 ، ويبقى خير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي الذي قام بإصدار عملة الأورو الموحدة لجميع أعضائه ، فأصبح اتحاد نقدي<sup>3</sup> والجدول التالي يلخص الدرجات المختلفة للتكامل الاقتصادي –

**الجدول رقم 10: درجات التكامل الاقتصادي**

الاتحاد الاقتصادي	السوق المشتركة	الاتحاد الجمركي	منطقة التجارة الحرة	الاتفاقيات التفضيلية	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تخفيض القيود التجارية
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	إلغاء القيود التجارية
نعم	نعم	نعم	لا	لا	توحيد السياسة التجارية
نعم	نعم	لا	لا	لا	حرية تنقل عوامل الإنتاج

<sup>1</sup>Naji Jammal, op . cit , p 37 .

<sup>2</sup> السيد أحمد السريني ، مرجع سابق ، ص 205 .

<sup>3</sup> المرجع السابق ، ص 206 .

نعم	لا	لا	لا	لا	توحيد السياسة الاقتصادية والعملية النقدية
-----	----	----	----	----	---

**المصدر:** قاشي فايزة ، مرجع سابق ، ص 199 .

### المطلب الثالث: بعض تجارب التكامل الإقليمي عبر العالم

تنزايد التكتلات الاقتصادية بشكل كبير ، نظرا لما تحققه هذه المجمعات من مكاسب للأطراف المتعاقدة ، وذلك بتنسيق السياسات التجارية بينها ، فقد أصبحت ضرورة لمواكبة التطورات الاقتصادية في العالم ، فانتشرت عبر دول العالم وتعدت القارات، ومن بين هذه التجارب في أوروبا ، وأمريكا وآسيا وإفريقيا ، ما يلي :

#### الفرع الأول : تجارب الدول الأوروبية

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مثال عن التكامل الاقتصادي ، نظرا لما حققه من نجاح على المستوى العالمي بوضوئه إلى توحيد العملة النقدية ، فأصبح قوة اقتصادية كبرى في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ، يتمثل الاتحاد الأوروبي في :

**أولا: المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OCDE):** التي تأسست سنة 1948 ، لوضع قواعد للانتفاع بالمساعدات المالية التي منحتها الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا بمقتضى مشروع مارشال ، وقد أدت هذه المنظمة إلى إلغاء 90% من القيود الكمية المتمثلة في نظام الحصص التي كانت تخضع لها الواردات ، غير أنها لم تنجح في تخفيض الرسوم الجمركية التي ظلت مرتفعة وبدرجات متفاوتة<sup>1</sup>، كما يتولى الاتحاد العضو في هذه المنظمة النشاطات التالية:<sup>2</sup>

- يقوم بفتح حساب لكل بلد عضو من اجل تقديم القروض لها البلد ضمن سقف محدد يمكن تغييره عند الحاجة .
- تحديد أسلوب تسوية ميزان المدفوعات سواء بالعجز أو الفائض ، بالذهب والعملات الأخرى.
- يعتبر هذا الاتحاد مركز استشاري دائم بما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والنقدية .

<sup>1</sup> منيس أسعد عبد المالك ، مرجع سابق ، ص 194 .

<sup>2</sup> عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي ، دار أسامة ، عمان ، 2007 ، ص 154 .

**ثانيا : المجموعة الاقتصادية للفحم والفولاذ (CECA):** أنشئت في 08 أبريل 1951 إثر توقيع اتفاقية باريس بين كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول بينلوكس الثلاث، وذلك تبعا لمخطط شومان روبرت- وزير الخارجية الفرنسي - لتوحيد إنتاج الفحم والفولاذ في فرنسا وألمانيا الاتحادية ، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1953<sup>1</sup> ، وقد ألغت هذه الاتفاقية جميع القيود والرسوم الخاصة بتجارة الحديد والصلب بين هذه الدول ، كما تقرر في إنشاء هيئة عليا لتنظيم السياسة الاقتصادية التي يجب إتباعها بين الدول الأعضاء فيما يخص هتين السلعتين وتطبيقها في معاملاتها مع الدول الأخرى .<sup>2</sup>

**ثالثا : الجماعة الأوروبية الاقتصادية: (CEE) European Economic Community:** تم

الاتفاق بين كل من ألمانيا الغربية ، فرنسا ، إيطاليا ودلو اتحاد Benelux ، على توقيع الاتفاقية في 25 مارس 1957 ، وارتبطت هذه الدول على إقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة على المدى الطويل ، وأصبحت سارية المفعول في أول جانفي 1958 ، وقبل إقامة هذه السوق تم تمديد فترة انتقالية مداها 12 سنة ويمكن أن تصل إلى 15 سنة<sup>3</sup> ، وبالرغم من أن هذه السوق الأوروبية قد أزلت الحدود والحواجز الجمركية الداخلية والحواجز المالية والتجارية الأخرى بينها ، إلا أنها لم تلغي هوية الأفراد وانتمائهم إلى الوطنية ، فاكثفت بشعور هؤلاء الأفراد بانتمائهم الأوروبي<sup>4</sup> ، ومنذ إنشائها وهي تسعى دول المجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية :<sup>5</sup>

- استكمال بناء السوق الأوروبية الموحدة ، توسيع العضوية في السوق لضم باقي دول أوروبا الشرقية ، ليصل عددها إلى 30 دولة أوروبية .
- إقامة نظام نقدي أوروبي ، مع استكمال الوحدة النقدية لدول المجموعة .
- تنظيم أنماط لعلاقاتها مع دول العالم الثالث .

<sup>1</sup> صلاح الدين حسن السيبي ، قضايا اقتصادية معاصرة ، مكتبة دار الآداب ، الإمارات العربية المتحدة ، 1998، ص 11.

<sup>2</sup> منيس أسعد عبد المالك ، مرجع سابق ، ص 195 .

<sup>3</sup> حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر ( النظرية والتطبيق ) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 ، ص 152-

<sup>4</sup> نهال فريد مصطفى ، نبيلة عباس ، أساسيات الأعمال في ظل العولمة ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 133 .

<sup>5</sup> محمودي مراد ، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي ( النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة ) ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2002 ، ص 123 .

**رابعاً :منظمة التجارة الحرة الأوروبية : European Free Trade**

**Association(EFTA)** تأسست هذه المنظمة سنة 1960 من طرف سبع دول أوروبية وهي : المملكة المتحدة ، النمسا ، الدانمارك ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، سويسرا ، أما فنلندا انضمت سنة 1961 كعضو مزامن لا يتمتع بكامل الحقوق والامتيازات ، ولكن في سنة 1986 أصبحت عضو بكامل الحقوق والامتيازات، فقد حققت هذه المنظمة تجارة حرة في مجال السلع الصناعية سنة 1967 ، مع اتخاذ بعض التدابير الاحتياطية الخاصة بتخفيض العوائق على التجارة في المنتجات الزراعية ، واحتفاظ كل دولة بنظامها الخاص تجاه الدول الأخرى الخارجة عن هذه المنظمة ، مما أدى إلى انحرافات تجارية بين الدول أعضاء في المنظمة ، وفي سنة 1970 انضمت أيسلندا إلى المنظمة ، أما المملكة المتحدة ، والدانمارك انسحبتا في سنة 1973 ، وانضمتا إلى الجماعة الأوروبية في 1986 ، وهكذا أصبحت EFTA سنة 1991 تضم سبع دول أعضاء : النمسا ، فنلندا ، أيسلندا ، لايجيستين ،النرويج ، السويد ، سويسرا ، مقرها جنيف .<sup>1</sup> وترجع أسباب نجاح الاتحاد الأوروبي ما يلي :<sup>2</sup>

- التنوع الهائل لإمكانات الدول الأعضاء .
- توفر وسائل النقل والانتقال بين الدول المكونة للاتحاد .
- ارتباط الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد بمستعمراتها السابقة بما يكفل لها المواد الأولية بتكلفة منخفضة .
- الموقع المميز لدول الاتحاد .
- استمرار اعتبار الأسواق المستعمرات أسواقا لها للسلع المنتجة بدول الاتحاد ، مما يسهل تسويق السلع على نطاق واسع .
- مع إصدار العملة الموحدة الأورو أصبح هناك حرية تحويل العملات المختلفة والتعامل بها داخل نطاق الدول الأوروبية .

**الفرع الثاني : تجارب القارات الأخرى**

<sup>1</sup> على عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 412 .

<sup>2</sup> صلاح عباس ، التكتلات الاقتصادية ( هل هي تحايل على الجات ) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 43 .

تضم هاتين القارتين تجمعين إقليميين مهمين هما : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN في المنطقة الآسيوية، وجماعة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيك APEC والذي يجمع بينهما ، وهناك مجلس التعاون الخليجي في آسيا .

### أولاً: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade

**Agreement ( NAFTA )** : توصلت كل من أمريكا وكندا إلى ترتيبات ثنائية خاصة بالتعامل التجاري في السيارات وقطع غيرها ، وفي 1987 بدأت ترتيباتهما حول منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية التي دخلت حيز التنفيذ 1989 ، أما المكسيك بدأت إصلاحها الاقتصادي منذ 1986 الأمر الذي مهد للدول الثلاثة التفاوض حول منطقة تجارة حرة لشمال أمريكا في أوت 1992 ، وبدأ سريان مفعولها في أول جانفي 1994 ، التي تناولت التحرير التصاعدي لتجارة السلع والخدمات المالية ، تحرير سياسات الاستثمار ، وإزالة المكون المحلي ومتطلبات أداء التصدير ، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية ، وقد تم إزالة التعريفات الجمركية بينهم دفعة واحدة على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 سنة ، وأصبحت الصادرات الأمريكية للمكسيك تقدر بـ 70% أما صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص<sup>1</sup> ، في حين تورد المكسيك لأمريكا وكندا البترول والغاز الطبيعي ، إلا أنه هناك احتمال لتوسع أمريكا في أقطار أمريكا اللاتينية<sup>2</sup>.

### ثانياً : رابطة جنوب شرق آسيا Association of South East Asian Nation

**( ASEAN )** : تضم هذه الرابطة كلا من بروناي ، اندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة وتايلاندا ، تأسست في 08 أوت 1967 ، بالرغم من أن هذه الرابطة سياسية إلا أنها في 1977 قررت أن تتحرك باتجاه خلق سوق مشتركة ذات امتداد واسع تستطيع من خلالها أن تحول التجارة إلى أداة فعالة لتشجيع التنمية الصناعية<sup>3</sup> ، وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة ، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطاقة ، شعرت بأهمية التكامل بينها والتعاون المالي والاقتصادي بعقد قمة سادسة

<sup>1</sup> أسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ( مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ) ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000 ، ص ص : 73 ، 74 .

<sup>2</sup> نهال فريد مصطفى ، نبيلة عباس ، مرجع سابق ، ص 134 .

<sup>3</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 419 .



خلال الفترة 15 - 16 ديسمبر 1998 في الفيتنام بوضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة 1999 - 2004 ، وفي 29 نوفمبر 2004 تم ضم الصين ، كما ترغب بعض الدول اليابان ، الهند ، استراليا ، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية ، نيوزيلاندا ، بتوثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة سوق آسيوية موحدة بحلول 2020 .<sup>1</sup>

**ثالثا : مجلس التعاون الخليجي:** تم تشكيل مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 ، بمشاركة الدول التالية : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، الإمارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان ، وهو تكتل عربي يجمع بين دول يجمعها إطار إقليمي مستمد من التقارب الجغرافي ، يقوم على روابط جغرافية، تاريخية ، ثقافية ، يرتكز هذا التكتل على النفط فهو يمثل نسبة مئوية كبيرة من صادرات هذه الدول .<sup>2</sup>

**رابعا : جمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية LAFTA:** خرجت الدول التالية : الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، الشيلسي ، كولومبيا ، الإكوادور ، المكسيك ، براغواي ، البيرو ، الأورغواي ، فنزويلا ، برأيين مختلفين ، البعض يرى بضرورة تحويل الجمعية إلى سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية ، ويرى البعض الآخر الاكتفاء بتعزيز جمعية التجارة الحرة ثم اتخاذ إجراءات لتحويلها إلى سوق مشتركة ، وفي 1969 تم التوقيع على بروتوكول كراكاس يتعلق بمستقبل الجمعية بتنفيذ برنامج لدراسة مشاكل الجمعية ، واستغرق الأمر أربع سنوات ، بالإضافة إلى خطة عمل تغطي الفترة بين سنتين ( 1970 - 1980 ) ، استهدفته هذه الخطة تطبيق مبادرات لتعزيز التعاون الإقليمي بمعالجة الموضوعات الأساسية التالية: تحرير التجارة بينها ، تنسيق السياسات التجارية ، تشجيع الصادرات الإقليمية ، وضع سياسة مشتركة لمقاومة المعاملات غير شرعية كالإغراق ، تنسيق الإحصاءات التجارية .<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب ، رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN (نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، 2008 ، ص 83 .

<sup>2</sup> محمد مدحت عزمي ، الواردات والصادرات والتعرفة الجمركية (مع دراسة السوق العربية المشتركة) ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 275 .

<sup>3</sup> اسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المنطوية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981 ، ص 77 ، 78 .

**خامسا: الاتحاد الاقتصادي والجمركي لأفريقيا الوسطى: (UDEAC) :** قامت بعض الدول الأفريقية بتوقيع معاهدة لإنشاء اتحاد جمركي واقتصادي UDE في جويلية 1960 ، ويضم في عضويته كلا من جمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو، الجابون، وتشاد ثم انضمت الكاميرون في عام 1961 . وقد تم توقيع اتفاق لإقامة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا UDEAC بين هذه الدول الخمس في 8 ديسمبر 1964 ثم انضمت غينيا الاستوائية ليصبح عدد الدول الأعضاء في هذا الاتحاد ست دول هي (جمهورية الكاميرون، جمهورية الكونغو، جمهورية الجابون، جمهورية غينيا الاستوائية، جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تشاد) ، ويهدف الاتحاد إلى تحقيق تكامل اقتصادي وإزالة القيود المعرقله للتجارة بين الدول الأعضاء ، ويعد هذا الاتحاد من أقدم الاتحادات التجارية في القارة الإفريقية التي واجهت العديد من الصعوبات، والتي كان من أهمها الأزمات الاقتصادية المتتالية في السنوات 1980-1990 ، ويعد ثاني اغني تجمع اقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء، وإن كان من الملاحظ أن الكاميرون تعد الدولة الأكثر تصنيعا حيث تشكل الصناعة نحو 14% من الناتج القومي بها، في حين تعتمد كل من الكونغو الديمقراطية والجابون على صادرات البترول وإن كانت الدول الثلاث الأخرى أكثر دول الاتحاد ارتفاعا في مستوى المعيشة ، وعلى الجانب الآخر ، فإن كلا من تشاد وغينيا الاستوائية وأفريقيا الوسطى تعد دولا زراعية أساسا ومن أكثر دول التجمع انخفاضا في مستوى المعيشة. ورغم الأهمية والمكاسب التي يمكن تحقيقها من إقامة سوق إقليمية مشتركة كما هو مخطط ، إلا أن الخلافات على توزيع الإيرادات الجمركية ، وتحديد النشاطات الصناعية إلى جانب اختلال توازن الاقتصاد بين مختلف بلدان المنطقة، قد حال دون تحقيق هذا الهدف<sup>1</sup>.

لقد قمنا بعرض بعض التكتلات الاقتصادية الإقليمية القديمة والجديدة ، وعرض أهمها إلا انه يوجد الكثير من التكتلات التي لم نتطرق لها .

### خلاصة الفصل الثالث:

كانت كل دولة تتبع السياسة التجارية الحمائية متفاوتة التطبيق عن غيرها ،إلى أن ظهرت اتفاقية العامة للتجارة التي حددت المسار الذي يجب الإقتداء به لتحرير التجارة بين دول العالم وإزالة

<sup>1</sup> أبو الفتح ، الاتحاد الاقتصادي والجمركي لأفريقيا الوسطى ، [www.egynews.net](http://www.egynews.net) ، في 2012/02/16 ، على الساعة :

العوائق التي تقف أمام التجارة ، وفقا لمبادئ يلتزم بها وهي : مبدأ الشفافية ، مبدأ الدولة الأولى بالرعايا ، شرط المعاملة بالمثل ، مبدأ التخفيض الجمركي ، مبدأ عدم التمييز ، تطورت GATT بعقد عدة جولات مختلفة ، جاءت كلها بجديد فيما يخص السياسة التجارية ، فقد حققت الجولات الأولى من جنيف إلى ديلون ، فقد أدت إلى تخفيضات متتالية في الرسوم الجمركية ، أما جولة كينيدي (64-67) فقد حققت نتائج معتبرة فيما يخص التخفيضات الجمركية للمنتجات الزراعية ، اتفاق لمكافحة الإغراق ، و قد خرجت دورة طوكيو (73-79) بتخفيض أكثر للتعرفة الجمركية بالإضافة إلى اتفاقيات جديدة لم تكن مطروحة من قبل وهي : أنظمة الإعانات المالية والتعويضات ، العوائق الفنية ، التقييم الجمركي ، تراخيص الاستيراد في منتجات الألبان ومشتقاتها والتجارة في المنتجات الزراعية والصناعية ، و جولة الأوروغواي التي كانت من أهم الجولات في أبعادها ونتائجها و من أطولها في الفترة التي استغرقتها، فقد نوقشت فيها عدة قضايا قابلة للتفاوض ، كما يعتبر إعلان مراكش 1994 ، نهاية جولة الأوروغواي والبداية الرسمية لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC، التي لا تختلف مبادئها عن اتفاقية GATT ، فقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة لتكمل ما بدأت به GATT لتسريع عملية تحرير التجارة العالمية من كافة القيود المعرقله لها وجعل العالم كقربة صغيرة منعدمة الحدود في حركة السلع والخدمات والأشخاص ، عن طريق التنسيق الجيد للسياسات التجارية بين الدول الأعضاء والالتزام بالشفافية في تطبيقها من أجل الحصول على نتائج تخدم مصالح كل الأطراف ، فالسياسات التجارية لها قوة كبيرة في جعل الاتفاقات التجارية الدولية أكثر مصداقية —

حازت الاتفاقات التجارية الإقليمية على أكثر من ثلث التجارة الدولية ، نظرا لتنامي هذه الظاهرة بشكل مستمر ، سواء بين الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي ، أو بين الدول النامية ، أو مشاركة بين الدول المتقدمة والنامية معا كما هو في حالة تكتل ASEAN ، LAFTA ، NAFTA ،...، لقد أصبحت هذه التكتلات تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا على حجم التجارة الدولية .

الفصل الرابع : السياسة  
التجارية الجزائرية في ظل  
اتفاق الشراكة مع الاتحاد  
الأوروبي

دخلت الجزائر مثل بقية الدول النامية والمغربية خاصة ، في مرحلة الانفتاح الذي يفرض النظام التجاري العالمي الجديد ، والمتمثل في الانضمام إلى المنظمات العالمية ، والدخول في التكتلات الدولية وإقامة علاقات تجارية بين الجوار ، ومشروع الشراكة الأورو متوسطية الذي أخذ اهتمام الجزائر بعد دخول كل من المغرب الأقصى وتونس في تلك الشراكة في مجالات التعاون المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغربية ، تشمل : التجارة ، البيئة ، الطاقة ، الهجرة ، الاستثمار ، وعليه فإن الهدف هو العمل نحو تحقيق شراكة فعلية تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تدعمها مساعدات مالية ، مع التزام الدول المغربية على تحرير تجارتها الخارجية مع الإتحاد الأوروبي في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، حسب ما نص عليه مؤتمر مراكش 1995 ، الأمر الذي يدعو الدول المغربية لتحديث اقتصادياتها وزيادة قدراتها التنافسية خلال فترة انتقالية تمتد لغاية 2010 .

وفي هذا الفصل سنتناول تطور الشراكة الأورو متوسطية من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تطور السياسة التجارية الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني : السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث : اتفاق الشراكة الأورو متوسطية

المبحث الرابع : اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

### المبحث الأول : تطور السياسة التجارية الخارجية الجزائرية

مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية أثناء انتهاج نمط الاقتصاد المخطط بمرحلتين، تميزت المرحلة الأولى بالافتقار بمراقبة التجارة الخارجية، و تطورت السياسة التجارية فيما بعد إلى أسلوب الاحتكار، وفي كلتا المرحلتين استعملت أدوات حمائية، وعندما اتجهت الجزائر إلى اقتصاد السوق تطورت السياسة التجارية نحو التحرير .

### المطلب الأول : مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963 - 1970

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين و المراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، و من أجل تحقيق هذه الرقابة .

#### الفرع الأول : السياسة التجارية الجزائرية

عمدت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة إلى الإجراءات التالية :

**أولا : الرقابة على الصرف :** حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرارا في سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة.

**ثانيا: التعرفة الجمركية :** و في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة و تم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية<sup>1</sup>، و في 1963 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريف جمركية<sup>2</sup>، يعتمد هذا الأمر التفريق بين المنتجات حسب طبيعتها و تخصيصها من جهة، و حسب طبيعتها و مصدرها الجغرافي للدولة من جهة أخرى. فحسب ترتيب المنتجات نجد ثلاث تصنيفات لتطبيق التعريف الجمركية هي :

<sup>1</sup> صالح تومي ، عيسى شقيبب ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية ، مجلة الباحث ، ورقة ، العدد 04 ، 2006 ، ص 31

<sup>2</sup> الأمر رقم 63-414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963.

## الأوروبي

- تعريف جمركية محددة بـ 10 % تخضع لها سلع التجهيز و المواد الأولية  
 - تعريف جمركية في حدود 5 إلى 20 % تخضع لها المنتجات نصف المصنعة  
 - تعريف جمركية في حدود 15 إلى 20 % تخضع لها المنتجات تامة الصنع .  
 يعكس هذا التمييز الجمركي لمختلف السلع و المنتجات حسب طبيعتها التوجه الواضح لتشجيع السلع الخاصة بالتجهيز و المواد الأولية لدعم احتياجات الاقتصاد الوطني آنذاك و التصنيع بوجه خاص ، و يظهر التشجيع في قيمة الضريبة الجمركية الرمزية فقط .<sup>1</sup>  
 أما التصنيف حسب المنشأ والمصدر: تميزت التعريف الجمركية لسنة 1963 بين أربع مناطق جغرافية:

- فرنسا وتخضع منتجاتها لتعريف جمركية خاصة.  
 - المجموعة الاقتصادية الأوروبية من غير فرنسا، وتخضع منتجاتها لتعريف جمركية خاصة موحدة.  
 - الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية ، وتطبق على منتجاتها تعريف الحق العام.  
 - باقي الدول وتطبق على منتجاتها تعريف عامة.<sup>2</sup>  
 أما التعريف الجمركية لسنة 1968 ، تميزت بتوزيع الحقوق الجمركية حسب المناطق الجغرافية من جهة، وحسب أصناف السلع المستوردة من جهة أخرى ، وذلك كما يلي :

1. **تعريف القانون العام (Tarif de droit commun):** وتطبق على المنتجات التي يكون منشؤها الدول الموقعة مع الجزائر لاتفاقيات تجارية قائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

2. **تعريف جمركية تفضيلية (Préférentiel Tarif):** وتخضع لها المنتجات التي يكون منشؤها دول المجموعة الأوروبية بما فيها فرنسا.

3. **تعريف عامة :** تطبق على باقي الدول.

- جاءت التعريف الجمركية سنة 1968 مدعمة لمستوى الحقوق و الرسوم الجمركية، مميزة بوضوح بين أصناف السلع المستوردة كما يلي :<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية ، العدد 88 ، في 29 أكتوبر 1963 ، ص 1080 .

<sup>2</sup> لخضر مداني ، مرجع سابق ، ص 148 .

## 1. الرسوم الجمركية المطبقة على وسائل الإنتاج :

- وسائل التجهيز: إعفاء شبه تام .
- المواد الخام: معفاة إلا إذا كانت مثيلاتها موجودة على مستوى السوق المحلي.
- المواد شبه الخام: نسب مخفضة بالنسبة للمواد الأساسية ونسب مرتفعة بالنسبة للمواد التي يمكن الحصول عليها من طرف الشركات الوطنية .

## 2. الرسوم الجمركية المطبقة على المواد الاستهلاكية، وتم تقسيمها إلى ثلاث أقسام:

- سلع ضرورية و تخضع للمعدل المخفض.
  - سلع ضرورية من الدرجة الثانية و تخضع لمعدلات منخفضة.
  - سلع كمالية : وتخضع لمعدل الحظر (100 - 150 %).
- ومن الأبعاد الاقتصادية للتعريف الجمركي لعام 1968 نذكر ما يلي:
- استهدفت التعريف الجمركي لعام 1968 تجسيد اقتصاد وطني خال من التبعية وقائم على التنويع الجغرافي للاستيراد، ووقف التدفقات الزائدة، وتشجيع الصناعات المحلية في إطار سياسة إحلال الواردات.

- توفير حماية كافية برفع معدل الحماية الفعلي خلافا للتعريف الجمركي السابقة.

- رفع نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة للدولة .

تحقيق الانسجام بين مستوى الحماية وسياسة التصنيع وإحلال الواردات والتحكم في مصادر التموين الخارجية من خلال توزيع هيكلية التعريف الجمركي حسب درجة التصنيع (سلع محولة أو غير محولة) وطبيعة المنتجات (أساسية أو كمالية ، استهلاكية أو سلع تجهيز) .

**ثالثا : تراخيص الاستيراد :** بعد استقلال الجزائر، منحت رخصة الاستيراد سواء بصورة

فردية أو بصورة جماعية (GPA مجموعة المهنيين للشراء ) لجميع السلع المقيدة الاستيراد، والتي تحتوي على طبيعة وقيمة السلعة المستوردة ، الرسم الجمركي الذي تخضع له، وكذلك أصلها ومصدرها، الذي يكون حسب الحالة، إما من الدول التي تنتمي إلى منطقة الفرنك، أو من الدول الأخرى سواء كانت هذه التراخيص حسب طبيعة السلعة، أو البلد مصدر استيرادها، فإن مدة صلاحيتها لا تتجاوز مدة ستة أشهر ، كما يترتب على منحها حق تحويل العملة الصعبة من قبل البنك

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 150 .



المركزي بمقدار قيمة السلعة التي سوف تستورد، وهو ما يعبر عن وجود رقابة مسبقة لسياسة تقييد الواردات لا غير، الأمر الذي أدى إلى وجود إمكانية لتضخيم حجم السلع المستوردة أو المصدرة، مما نتج عنه تحويلات غير شرعية لرؤوس أموال نحو الخارج .  
ونظرا لغياب مراقبة رسمية لاحقة لرخص الحصص المستوردة ، فإن ذلك قد أدى بالمستوردين إلى تجاوز تلك الحصص المحددة لهم .

فالرقابة الحكومية على الواردات، من خلال تحديد إطار التنفيذ الذي يخص مجموعة محددة من السلع، جعل من باقي السلع خارج هذا الإطار حرة ، و لا تخضع لأية مراقبة. فالبرنامج العام للاستيراد لا يشمل سوى السلع المقيدة، وبالتالي فهو يعتبر غير مكافئ، بل ومتناقض مع مبدأ عملية التخطيط المنتهج بالنسبة للاقتصاد الوطني .<sup>1</sup>

**رابعا : نظام الحصص :** تم تحديد نظام الحصص في إطار المرسوم رقم 188/63 بتاريخ 08 ماي 1963 المتضمن لتقييد الواردات ، يتم تقدير حجم الواردات السنوية من خلال تحديد الحصص الكلية من كل مجموعة من السلع المرغوب في استيرادها من كل مجموعة من الدول التي تحظى بامتياز التعامل التجاري مع الجزائر، ويتم ذلك في إطار برنامج استيراد سنوي تحدده الحكومة من خلال لجنة حكومية مشتركة، تضم ممثلين عن جميع الوزارات وممثلين عن مجموعات شركات المهنيين للشراء، بالإضافة إلى مشاركة المصالح التقنية لمختلف الهيئات المعنية لمختلف الاستيراد، مثل مصالح الجمارك، المصالح المالية، البنك المركزي وغيرها. وبعد موافقة المصالح المعنية بوزارة التجارة ، على هذا البرنامج العام للاستيراد (PGI) يحال بعد ذلك على الحكومة للمصادقة عليه، على أن تحتفظ هذه الأخيرة بإمكانية حق التعديل، وفقا لما تتطلبه الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد.  
ويتم إنجاز أو تطبيق البرنامج العام للاستيراد (PGI) بعد مصادقة الحكومة عليه، بأن تعتمد له الموارد المالية من قبل البنك المركزي الجزائري، ليوضع تحت تصرف المستعملين بنشر قائمتهم في الجريدة الرسمية لمباشرة تنفيذه.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني : تأثير السياسات التجارية الجزائرية على التجارة الدولية**

<sup>1</sup> عبد الرشيد ديب ، مرجع سابق ، ص 238.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص 239 .

الأوروبي

استخدمت الجزائر الإجراءات الحمائية بسبب تميز اقتصادها بالحدثة ، فقد تركت السياسة التجارية أثرا على وضعية الميزان التجاري التي كانت متذبذبة بين الفائض و العجز ذلك من خلال الجدول التالي .

**الجدول رقم 11** : تطور الميزان التجاري الجزائري والتركيبية السلعية للمصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1963 / 1969

	1963		1964		1965		1966	
	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص
الميزان التجاري	311		116		167 -		73 -	
المجموع	3748	3437	3537	3472	3145	3321	3080	3153
سلع أخرى	1	60	-	-	-	-	-	-
السلع الاستهلاكية	20	1109	12	1186	20	1135	15	1057
منتجات نصف مصنعة	54	431	51	562	52	581	73	532
سلع التجهيز	42	609	50	548	57	537	91	615
المنتجات الخامة	312	213	148	226	188	253	151	212
الطاقة والمحروقات ومشتريات أخرى	2168	249	1933	35	1690	25	1819	33
الموارد الغذائية و	1151	766	1394	915	1138	781	931	713

الأوروبي

1967	ص	579	2605	108	57	192	30	-	3571	418
	و	827	50	214	691	595	807	-	3571	
1968	ص	643	2902	235	72	202	41	-	4097	73
	و	712	62	242	1245	922	841	-	4024	
1969	ص	929	3291	203	68	70	49	-	4610	370-
	و	654	78	308	1515	1515	1361	-	4981	

ص : تمثل الصادرات و : تمثل الواردات

المصدر : صالح تومي ، عيسى شقبق ، مرجع سابق ، ص 38.

فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و 1964 ، عرفت الجزائر أول عجز في الميزان التجاري سنة 1965 بقيمة 167 مليون دج ، و يعود هذا العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات ، و نسجل أيضا أن أكبر عجز في هذه المرحلة كان في سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج ، و يعود هذا أساسا إلى الزيادة في الواردات بشكل ملموس و خاصة من سلع التجهيز و المنتجات النصف مصنعة ، وهذا تلبية لاحتياجات البلاد ، من جهة أخرى نلاحظ أن صادرات المواد الغذائية سجلت تراجعا ابتداء من سنة 1965 وهي سنة تأمين الأراضي الزراعية ، في حين أن صادرات المحروقات عرفت ازدهارا خلال نفس الفترة .

### المطلب الثاني : مرحلة احتكار الدولة للتجارة 1970 - 1989

لجأت الجزائر إلى تطبيق هذه السياسة الجديدة قصد استيراد السلع التجهيزية و المواد الأولية ، و المواد نصف المصنعة لاستغلال المواد الأولية المتاحة لديها .

بعد مرحلة الستينات ، جاء المخطط الرباعي الأول 1970- 1973 ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث و ابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه . كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي ، و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من

الواردات تحت رقابة الدولة ، وتتمثل الأساليب التجارية المتخذة من طرف الدولة في التعرفة الجمركية التي عرفت خلال هذه المرحلة إصلاحات عميقة خلال سنة 1973 و سنة 1986 .

**أولا : اصلاح التعرفة الجمركية سنة 1973 :** إلى غاية سنة 1972 كانت التعرفة الجمركية تضم خمس نسب (الإعفاء 0% ، 10% ، 20% ، 30% ، 50%) موزعة على المنتجات بحسب درجة تصنيعها.

تم إصلاح التعرفة الجمركية سنة 1973 حتى تتماشى والتوجهات الاقتصادية الجديدة للدولة، حيث تمّ تعديل عدد معدلات الحقوق الجمركية وأعيد توزيع نسبها، كما تم إلغاء تصنيف البضائع حسب المناطق الجغرافية لتصبح التعرفة الجمركية لسنة 1973 تشمل على :

- **تعريفة القانون العام :** وتطبق على منتجات الدول المانحة للجزائر شرط الدولة الأولى بالرعايا.

- **تعريفة خاصة :** تطبق على الدول التي لها مع الجزائر أفضليات تجارية متبادلة سيما دول المغرب العربي.

وفي هذه المرحلة التي ألغيت فيها الامتيازات التعريفة للمجموعة الأوروبية كانت الجزائر تستشرف مفاوضات مع المفوضية الأوروبية ، وبالفعل أسفرت عن تخصيص امتيازات تعريفية من طرف المجموعة إلى دول المغرب العربي ( تونس ، الجزائر، المغرب).

أما المعدلات التي جاءت بها هذه التعريفة فهي : الإعفاء 0%، المعدل المخفض الخاص 3%، المعدل المخفض 10%، المعدل العادي 25%، المعدل المرتفع 40%، المعدل المرتفع الخاص 70%، المعدل العالي 100%.

تعتبر التعريفة الجمركية لسنة 1973 مؤشراً على التحكم في السياسة الجمركية المنسجمة مع التوجهات الاقتصادية القائمة على سياسة التقشف بكبح السلع الكمالية ، وتنويع المبادلات التجارية وتخفيف التبعية بإلغاء الامتيازات الجمركية الممنوحة لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو ما أثر بشكل كبير في حجم الواردات سنة 1973، كما ساهمت في تحقيق أهداف سياسة الصناعات المصنعة، بتوفير حماية فعلية تشجع استعمال المواد الأولية والمنتجات الوسيطة الخاضعة لنسب منخفضة (3- 25%) وأحياناً معفاة تماماً، وكذا حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية غير

المتكافئة بإخضاع المنتجات المماثلة المستوردة لنسب مرتفعة (40-100%) ، وقد تم توزيع نسب الحقوق الجمركية اعتماداً على درجة التصنيع وأهمية السلع المستوردة .

ولضمان تغطية عجز السوق المحلي من المواد الأساسية تم إعفاء هذه الأخيرة (حبوب، خضر، زيوت..) من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج المطبق عند الاستيراد سنة 1975.<sup>1</sup>

**ثانياً : اصلاح التعرفة الجمركية سنة 1986:** استمر العمل بالتعريف الجمركية الصادرة عام 1973 إلى غاية سنة 1986 سنة حدوث أزمة النفط - أين عرفت أسعار البترول أدنى مستوياتها - حيث تم إدخال تعديلات مهمة بموجب قانون المالية لسنة 1986 (القانون رقم 86 / 06 المؤرخ في 25 / 06 / 1986 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1986) ، وقد تم توزيع الحقوق الجمركية ، وهي في المجموع 19 معدلاً موزعة كما هو موضح في الجدول التالي :

**جدول رقم 11:** توزيع نسب الحقوق الجمركية (1986) على إجمالي البنود التعريفية والواردات الإجمالية

النسب	عدد البنود التعريفية	الواردات بمليون دج	النسبة من الواردات الإجمالية
0 %	581	682,20	28%
1- 3 %	915	274,23	31%
3-5-10 %	1668	425,15	21 %
15-20-25 %	678	216,60	08 %
30-35-40 %	803	216,80	11 %
45 %			
50-120 %	857	19,30	01 %
<b>المجموع</b>	<b>5 502</b>	<b>1.834,28</b>	<b>100%</b>

المصدر: المديرية العامة للجمارك 1989

<sup>1</sup> لخضر مداني ، مرجع سابق ، ص 150.

## الأوروبي

نستنتج من خلال الجدول السابق بعض مميزات التعرفة الجمركية لسنة 1986 :

- الهدف الجبائي البارز للتعرفة الجمركية باستهداف الحصول على موارد مالية غير نفطية لتغطية عجز الميزانية بعد الانخفاض المعتبر للجباية البترولية ، حيث انتقلت الإيرادات الجمركية من 5.5 مليار دولار سنة 1986 إلى 7 مليار دولار سنة 1987.

- تضمنت التعرفة الجمركية 1986 أكبر عدد من المعدلات (19 معدلا) وأعلى النسب المفروضة عند الاستيراد ( 100%، 120 % ) ، وهذا منذ إنشاء أول تعريف جمركية (1963) فمعدلات التعرفة الجمركية الجزائرية عرفت تطورا تصاعديا .<sup>1</sup>

نلاحظ أن 28 % من الواردات الإجمالية لسنة 1986 ، معفاة من الحقوق الجمركية ، و31% منها خضعت لمعدل 3 % ، وأن 40 % من الواردات خضعت لمعدلات ما بين 5-45 % ، وهذا ما يقودنا إلى القول أن جل عمليات الاستيراد المحققة ميدانيا خضعت لمعدلات الحقوق الجمركية بين 0-45 %.

## المطلب الثالث : مرحلة تحرير التجارة الدولية

أهم التعديلات التي مرت بها الجزائر خلال هذه المرحلة مست التعرفة الجمركية و تخفيض سعر صرف العملة الوطنية ، فيما يلي عرض أهم الإصلاحات .

## الفرع الأول : تخفيض معدلات التعرفة الجمركية

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 و زيادة عبء المديونية الخارجية و كذا ضغط المنظمات الدولية ، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجي، أهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلي ، بدأ بالتحرير المقيد ، ثم مرحلة التحرير الخالي من القيود ، وأخيرا مرحلة التحرير التام ، و من بين الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة تغير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير التجاري ، رفع القيود الإدارية و الكمية عن الواردات .<sup>2</sup>

بدأ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية في الجزائر بعد إصدار التعليمات 03-91 المؤرخة في 21 أبريل 1991 ، والمتضمنة شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد ، وقد حدد مجال تدخل عملاء

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 151 .

<sup>2</sup> صالح تومي ، عيسى شقبق ، مرجع سابق ، ص 32 .

## الأوروبي

الاستيراد الجزائريين مع منحهم الحرية المطلقة مقابل التزامهم بالتسجيل في السجل التجاري ، كما تم إصدار تعليمة رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 ، والتي ترسم إطار سياسة تجارية ذات بعدين هما :<sup>1</sup>

- **البعد الأول :** يتعلق بالنصوص التنظيمية ، حيث تم تحديد معايير دقيقة للحصول على العملة الصعبة من جهة ، و تحديد كيفية إدارة وسائل التمويل الخارجي من جهة أخرى .
- **البعد الثاني :** يتعلق بالمتعاملين التجاريين ، فلا بد من الضغط على النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن لأنها تنهك الاقتصاد الوطني ، كما وضعت هذه التعليمات إجراءات حمائية تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني ، والعمل على توجيه الموارد نحو القطاعات التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني ، وهو ما يتنافى و شروط صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية .

ومع كل هذا ، فقد كان السعي خلال هذه الفترة لتطبيق نظام التعرفة الجمركية ، تركزت أهدافه ابتداء من سنة 1992 ، المتمثلة في تخفيض معدلات التعرفة الجمركية من 19 معدلا إلى 07 معدلات كما خفض الحد الأقصى من 120% إلى 60% .

تم تعديل هيكل التعرفة الجمركية لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية ، وذلك بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 و 1995 بتخفيض المعدل الأعظمي للرسوم الجمركية سنة 1996 من 60 % إلى 50 % ثم 45 % في جانفي 1997 ، كما خفض عدد هذه الحقوق مع بقاء بعض السلع خارج النطاق كالكحوليات والدخان والسيارات النفعية<sup>2</sup> ، والجدول التالي يبين معدلات التعرفة الجمركية لسنة 1997 .

تعتبر التعريفة الجمركية أداة ذات أهمية في تنظيم المبادلات التجارية وحماية الإنتاج الوطني، سيما استبعاد أدوات التنظيم الإداري و الكمي للتجارة الخارجية (إنهاء احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية ، إلغاء نظام الحصص وتحديد العملة الصعبة...)، حيث تم إلغاء القيود

<sup>1</sup> زغيب شهرزاد ، عيساوي ليلي ، أفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 04 ، ماي 2003 ، ص 84 .

<sup>2</sup> بطاهر علي ، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الشلف ، العدد 01 ، 2004 ، ص 19 .

## الأوروبي

غير التعريفية مباشرة بعد توقيع اتفاق الامتثال مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، غير أن تخفيض التعريفية الجمركية جاء بطريقة متدرجة، والهدف من وراء ذلك هو توجيهها من الدور الجبائي البحث إلى الدور الاقتصادي ، أي حماية القطاعات الإنتاجية من دون أن تشكل عائقا أمام المبادلات التجارية الدولية.<sup>1</sup>

رغم الزيادة الملفتة للانتباه في الواردات بداية من سنة 1990 إلا أن الميزان التجاري لم يعرف عجزا إلا في سنتي 1994 و 1995 ، ويعود هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول و رفع القيود عن الاستيراد ، وما يمكن تسجيله أيضا هو الارتفاع الكبير للصادرات بداية من سنة 2000 ، حيث أن ارتفاع سعر البترول من 17.9 دولار سنة 1999 إلى 28.5 دولار سنة 2000 نتج عنه زيادة في الصادرات بـ 50.7% .<sup>2</sup>

## الفرع الثاني : تخفيض سعر صرف العملة الوطنية

عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر بـ 22% سنة 1991 ، ثم 40,17% سنة 1994، حيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 4,963 إلى 17,776 دينار جزائري يهدف هذا التخفيض إلى الأهداف التالية :

- استعادة التوازن الخارجي .
  - تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات.
  - الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني ، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار في المجال الخارجي .
- إلا أن هذه السياسة أثبتت فشلها ، فقد شهدت الصادرات المحلية خارج المحروقات تراجعا بدء سنة 1997 .

## الفرع الثالث : تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم

عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا ، فقد قفزت نسبة السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك في نهاية 1996 ، حيث أدى رفع الدعم عن أغلبية المواد

<sup>1</sup> لخضر مداني ، مرجع سابق ، ص 153 .

<sup>2</sup> صالح تومي ، عيسى شقبق ، مرجع سابق ، ص 33 .



## الأوروبي

المستهلكة إلى تراجع النفقات العمومية بمبلغ 25,7 مليار دولار ، ومن ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة من قبل صندوق النقد الدولي ليصل إلى 4% سنة 1995 ، وارتفعت أسعار الاستهلاك من 0,3% إلى 3,7% سنة 2001.<sup>1</sup>

استخدمت الجزائر عدة سياسات تجارية أهمها التخفيض الجمركي وما عرفه من اصطلاحات كبيرة إلا أن الاقتصاد الوطني لم يكن مهيباً لاستقبال تلك الاصطلاحات خاصة التعديل الهيكلي سنة 1989 .

## المبحث الثاني : السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي

لم تكن السياسة الاقتصادية الأوروبية تجاه الدول المتوسطة وليدة التسعينات ولا مؤتمر برشلونة ، بل تجد أصولها مع نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ذاتها ، سارعت لعقد اتفاقيات مع الدول المتوسطة من أجل إيجاد منافذ لتصريف منتجاتها و زيادة حجم مبادلاتها ومنافسة الولايات المتحدة التي استحوذت على ثروات الشرق الأوسط .

تعرف السياسة المتوسطة الأوروبية على أنها مجموع المواقف والاتجاهات التي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، سواء الموجودة في أوربا من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي، أو في شمال إفريقيا أو في الشرق الأوسط.<sup>2</sup>

## المطلب الأول : أهداف الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطة

يسعى كل من الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة من وراء هذه الشراكة إلى تحقيق أهداف كل حسب رغبته وطموحاته المستقبلية .

## الفرع الأول : أهداف الاتحاد الأوروبي

يمكن تلخيص أهم أهداف الاتحاد الأوروبي من وراء شراكته مع الدول المتوسطة في النقاط التالية :<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زغيب شهرزاد ، عيساوي ليلي ، مرج سابق ، ص ص : 88 ، 89 .

<sup>2</sup> نازلي معوض أحمد، السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، السياسة الدولية، بدون ذكر دار النشر ، مصر، 1983، ص 32.

## الأوروبي

1. العمل على تحقيق الاستقرار والأمن في دول منطقة المتوسط ، حيث تعاني بعض الدول من عدة مشاكل أمنية ( الإرهاب، العنف السياسي ،الصراع في الشرق الأوسط...إلخ)، وهذا عن طريق توفير عوامل الاستقرار فيها من خلال العمل على إحداث نمو متواصل، ورفع مستويات المعيشة فيها، من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي والتعاون المالي ، علاوة على دعم وتشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ، فاستقرار الوضع الأمني وكذا الأوضاع الاقتصادية في الدول الشريكة من شأنه تحقيق :

- ضمان أمن أوروبا ومواجهة أخطار الحركات الأصولية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة ومواجهة خطر انتشار الأسلحة خصوصا الغير التقليدية.
- التقليل من موجة الهجرة السرية خصوصا نحو دول جنوب أوروبا (فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا، اليونان...) لما لها من آثار سلبية، والتي تتزايد من يوما إلى آخر إذا بقيت الأوضاع في دول الضفة الجنوبية على حالها، فحاليا يدخل إلى أوروبا يوميا ما بين 1 إلى 12 مهاجرا سريا من الدول الشريكة .

2. إقامة منطقة إستراتيجية(سياسية واقتصادية) أوروبية متوسطة من أجل منافسة المنطقتين الإستراتيجيتين الكبيرتين في العالم ، الأمريكية بزعامة الولايات المتحدة والآسيوية بزعامة اليابان، وهو ما يمكن الاتحاد الأوروبي من ضرب عصفورين بحجر واحد: من جهة تقوية موقعه في الساحة الدولية ، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي ، من خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط والتي تنافسه فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بدورها إلى الاستحواذ عليها نظرا لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، فمنطقة الضفة الجنوبية للمتوسط مثلا (دول المغرب العربي) تم تصنيفها من قبل كتابة الدولة الأمريكية للخارجية في جوان سنة 2000 ضمن الأسواق العالمية الاثنى والعشرين الكبيرة والواعدة في المستقبل .

3. كما أن أهداف أخرى، كضمان مصادر دائمة للطاقة بالنفط والغاز خصوصا وأن بعض الشركاء يعدون دول غنية بالنفط كما هو الحال بالنسبة للجزائر، فالاتحاد الأوروبي باعتباره كقوة اقتصادية عالمية كبيرة يعد من كبار المستهلكين للطاقة حيث استورد مثلا في سنة 1999 حوالي 75 %

<sup>1</sup> ميموني سمير ، الشراكة الأورو متوسطة بين الطموحات و الواقع (دراسة اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي) ، رسالة ماجستير علوم تخصص تسيير ، غير منشورة ، المدرسة العليا للتجارة ، 2006/2005 ، ص 87 .

## الأوروبي

من احتياجاته من النفط والتي تقدر ب 10,5 مليون برميل يوميا مع العلم أن دول شمال أفريقيا تلبية حوالي 19% من هذه الاحتياجات .

أما فيما يخص الغاز الطبيعي الذي يزداد الطلب الأوروبي عليه بنسبة 3% سنويا ، والذي يمثل 20% من مصادر الطاقة في أوروبا ، والتي من المنتظر أن ترتفع إلى 25 % في سنة 2010 فهو يستورد حاليا 40 % من احتياجاته ، والتي يتوقع أن تصل إلى 70 % خلال العشرين سنة القادمة ، حيث يعد الزبون الأول للدول المتوسطية المنتجة لهذه الثروة كالجزائر التي لبت رفقة النرويج أكثر من نصف حاجيته من الغاز الطبيعي سنة 1999، حيث صدرت حوالي 52 مليار متر مكعب من أصل 74 مليار متر مكعب المنتجة خلال نفس السنة ، مع الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل تساعد على زيادة الصادرات الطاقوية المتوسطية خصوصا الجزائرية منها إلى أوروبا ، ولعل أهمها القرب الجغرافي، وجود هياكل قاعدية مساعدة في عملية النقل مثل الأنابيب الناقلين الأول من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس والبحر المتوسط، والثاني من الجزائر إلى أسبانيا عبر المغرب ومضيق جبل طارق على مسافة 1370 كم ، علاوة على الاحتياطات الكبيرة التي تتمتع بها الدول الشريكة.

## الفرع الثاني: أهداف الدول المتوسطية

تسعى دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط من وراء شراكتها مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة فيما يلي :<sup>1</sup>

1. فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.
2. الحصول على المعونات المالية والقروض الإنمائية قصد تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات.
3. تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية.
4. التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 88 .

**المطلب الثاني: السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي 1957-1989**

اختلف تطبيق السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي بين السياسة الجزئية والشاملة

**الفرع الأول: السياسة المتوسطة الجزئية 1957-1972**

اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطة خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع مصلحية تحدد الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، منها روابط المصلحة الاقتصادية بين الجانبين، وخاصة فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطة ووفرة أيدي العاملة المهاجرة من الدول المتوسطة إلى أوروبا، والروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين، إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتها عقبات موضوعية أهمها:

1. العقبات ذات الطابع السياسي، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستها.
2. العقبات الاقتصادية المتمثلة في التباين الرهيب في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوروبا والبحر المتوسط.

وبسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة تجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات بعضها تجاري تقتصر على تبادل بعض التيسيرات المتقابلة، وبعضها الآخر اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما، كما أن هذه السياسة المتوسطة تشمل تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية، جاءت كل اتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي خالية من مبدأ المساعدات المالية.<sup>1</sup>

كما انطلقت السياسة الجمركية التفضيلية للمجموعة الأوروبية في هذه المرحلة تجاه الدول النامية والدول المتوسطة ودول أوروبا الشرقية متمثلة فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نازلي معوض أحمد، مرجع سابق، ص 36.

<sup>2</sup> لخضر مداني، مرجع سابق، ص 194.

1. **مساعدات الدول النامية:** انطلقت المبادرة الأولى باتفاقية أروشا و ياوندي سنة 1963 مع 17 دولة إفريقية ومدغشقر، وتوسعت إلى دول جديدة بعد انضمام بريطانيا إلى المجموعة، وقررت لها نظاما تفضيليا يعفي كليا المنتجات المصنعة وتخفيضا كبيرا للمنتجات الزراعية، وذلك دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل (réciprocité)، وتستفيد حاليا 66 دولة إفريقية من هذا النظام، إضافة إلى دول الكاريبي ودول الباسفيك الموقعة على اتفاقية لومي Lomé، لذلك يرمز لها اختصارا ACP (Afrique, Caraïbe, Pacifique).

2. **نظام الأفضليات المعمم (SGP):** بناء على توصيات ندوة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1971، اعتمدت المجموعة الأوروبية نظام الأفضليات المعمم للدول النامية لتشجع عملية التصنيع بها بالإعفاء الكلي للمنتجات المصنعة ونصف المصنعة من الحقوق الجمركية، وتخفيض الحقوق الجمركية على بعض المنتجات الزراعية المحمولة، ويستفيد من هذا النظام أكثر من 130 دولة

3. **إنشاء روابط تجارية تفضيلية مع الدول المجاورة (دول متوسطة ودول أوروبا الشرقية):** عقدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية عدة اتفاقيات تفضيلية مع دول مختلفة تربطها بها علاقات تجارية قديمة بحكم جوارها لحدودها الإقليمية اتفاق حرية التبادل في إطار الفضاء الاقتصادي الأوروبي EEE، مع كل من النرويج، اسكتلندا وليشتنستين، كانت أولها اتفاقية (Athènes) التي حضرت اليونان للدخول إلى السوق المشتركة متبوعة بسلسلة من الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الشراكة مع كل من تركيا سنة 1963، تونس والمغرب سنة 1969، ومع إسرائيل وإسبانيا سنة 1970.

### الفرع ثاني : السياسة المتوسطة الشاملة 1972-1989

إن البداية الفعلية لتنشيط العلاقات الأوروبية المتوسطة كانت سنة 1972 حيث تبنت أوروبا ما يسمى بالسياسة المتوسطة الشاملة والمتوازنة (Politique méditerranéenne globale et équilibrée)، والتي تعتبر بمثابة أول سياسة أوروبية "إقليمية" اتجاه حوض المتوسط، والتي تم في إطارها عقد اتفاقيات التعاون بينها وبين ثماني دول متوسطة هي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، إسرائيل، والتي دخلت كلها حيز التنفيذ في نوفمبر 1978.

مع الإشارة إلى أن هذه السياسة كانت تدور حول نقطتين أساسيتين<sup>1</sup>:

1. وضع نظام أفضليات تجاري يسمح بحرية دخول المنتجات الصناعية للدول المتوسطة إلى السوق الأوروبية بمنح لهذه الدول نفس الأفضلية التجارية الممنوحة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة آنذاك، ماعدا بعض المنتجات الحساسة كالمنتجات النسيجية التي يخضع دخولها إلى السوق الأوروبية لنظام الحصص، أما فيما يخص المنتجات الزراعية فسوف يتم تقديم تنازلات تعريفية (Concessions tarifaires) من الطرفين إضافة إلى وضع جداول زمنية يتم تحديد حجم المنتجات الزراعية التي يتم دخولها إلى السوق الأوروبية وهذا بغية حماية المنتجين الأوروبيين.
2. التعاون المالي الموزع بين المساعدات المالية الممنوحة من قبل ميزانية المجموعة الأوروبية والقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة وبنسب فوائد محسنة (taux d'intérêt bonifiés).

وقد ترجمت سياسة المجموعة الأوروبية تجاه المتوسط على المستوى الثنائي بإبرام جملة من الاتفاقيات ما بين سنتي 1972 و1977 مع دول جنوب وشرق المتوسط والتي يطلق عليها اسم اتفاقيات التعاون (Accords de Coopération) كما ذكرنا سابقا ، مع العلم أنه يمكن الفصل بين ثلاث أنواع من هذه الاتفاقيات وهي: اتفاقيات الشراكة (Accords d'association) المبرمة مع قبرص سنة 1972 ومالطة سنة 1977 والبرتوكول الإضافي مع تركيا سنة 1970 الذي يسمح بترقية الاتفاقية التجارية الموقعة سنة 1963 إلى اتفاقية شراكة . واتفاقيات التعاون الشاملة مع كل من تونس والمغرب والجزائر سنة 1976 ، وكذا مصر ولبنان وسوريا والأردن سنة 1977، وأخيرا اتفاقية التبادل الحر والتعاون مع الدولة العبرية سنة 1975.

#### المطلب الثالث : السياسة المتوسطة الجديدة

بعد دخول اليونان،إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية تغيرت الكثير من المعطيات الاقتصادية، وظهرت دوافع مراجعة السياسة المتوسطة للمجموعة ، وبالفعل تم في سنة 1990 الإعلان عن بواكر السياسة الأورو متوسطة الجديدة ، وفي 29 جوان 1992 أسست رسميا من طرف المجلس الأوروبي لمدة خمس سنوات (1992-1996) ، والتي تطلبت بروتوكولات مالية جديدة بقيمة 2.4 مليار ECU ، وفي 19 أكتوبر 1994 تناقش كل من البرلمان والمجلس الأوروبي

<sup>1</sup> ميموني سمير ، مرجع سابق ، ص 72 .

قضية تعزيز السياسة الأورو متوسطية للاتحاد الأوروبي بتأسيس شراكة أورو متوسطية قائمة على توسيع مجالات التعاون، وإنشاء منطقة أوروبية مستقرة سياسيا وأمنيا، وفي الجانب الاقتصادي تضمن التقرير إنشاء منطقة للتبادل دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية: بولونيا، المجر، جمهورية التشيك والسلفاك سلوفينيا، ليستونيا، ليتوانا، بلغاريا ورومانيا وتربطها بها اتفاقيات حرية التبادل بين الدول المتوسطية وبين منطقة المجموعة، وأهم ما خرج به التقرير ضرورة تنظيم ندوة للدول المتوسطية في السداسي الثاني من عام 1995.<sup>1</sup>

تعتبر هذه السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي متغيرة تماما عن السياسة المتوسطية القديمة التي تقتصر بصفة أساسية على الجانب المالي فقط، في حين توسعت السياسة المتوسطية الجديدة لتشمل الأبعاد الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية... إلخ .

### المبحث الثالث : اتفاق الشراكة الأورومتوسطية

لقد فشلت دول الحوض المتوسط في تجسيد كيان اقتصادي متكامل بينها، واندماج حقيقي لاقتصادياتها عن طريق إقامة كتل أو خلق مناطق حرة لمواجهة التكتلات الاقتصادية التي اجتاحت العالم والنجاح الذي تحققه عبر الزمن، فبقيت دول الحوض المتوسط عبارة عن فكرة فقط ولم تجسد في أرض الواقع رغم التقارب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بينها، الأمر الذي جعل هذه الدول تبحث منفردة على ترتيبات حمائية لاقتصادياتها عن طريق الدخول في منظمات دولية، أو إقامة تكتلات اقتصادية خارج إقليمها الجغرافي، فاشتدت المنافسة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للاستحواذ على أكبر قدر من مناطق النفوذ على المستوى الدولي، الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي للإعلان عن سياسة متوسطية جديدة تجاه الدول المتوسطية، و المتمثل في مشروع الشراكة الأوروبية متوسطية، والتي لقيت تجاوبا كبيرا من قبل هذه الدول بدء بتونس التي وقعت على اتفاق الشراكة الأورو متوسطية ففتحت المجال بعدها للمغرب الأقصى، ثم الجزائر التي وجدت نفسها الوحيدة التي لم توقع على الاتفاقية ولكن في النهاية وقعت عليها، فتم التوقيع على اتفاقيات شراكة ثنائية بين دول الحوض المتوسط والاتحاد الأوروبي، من خلال مؤتمر برشلونة 1995 لتحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين الأوروبية والمغاربية لتحقيق تنمية شاملة .

<sup>1</sup> لخضر مداني، مرجع سابق، ص 195 .

## المطلب الأول : إعلان برشلونة 1995 .

إن التحولات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في العلاقات الدولية في بداية الثمانينات، والتي اشتدت في نهايتها بسقوط جدار برلين وتفكك الكتلة الاشتراكية قد أدت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية ( CEE ) إلى التفكير في محاولة لإعادة صياغة جديدة لعلاقاتها مع محيطها الجغرافي، حيث عمدت إلى التوسع في مجالها الجغرافي لتسمح بالانخراط في المجموعة لدول أخرى، منها دول أوروبا الوسطى والشرقية ، مما استدعى تنظيم مؤتمر أورو متوسطي الذي انعقد في برشلونة بإسبانيا في 1995.

صدر إعلان برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطية في 27 و 28 نوفمبر 1995 ، بمشاركة دولة 25 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وهي: النمسا، بلجيكا، بلغاريا، جمهورية التشيك، قبرص، الدنمارك، أستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، بريطانيا ،البلدان الواقعة في شرق وجنوب المتوسط: الجزائر، مصر، ، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، والسلطة الوطنية الفلسطينية إسرائيل و ليبيا عضو بصفتها مراقب<sup>1</sup>، حيث يستهدف خلق منطقة متوسطة منتعشة اقتصاديا من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة ، وإقامة شراكة اقتصادية ومالية عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة في 2010 ، تكثيف التعاون الاقتصادي ، زيادة المساعدات المالية<sup>2</sup> ، تضمن إعلان برشلونة الأهداف التالية<sup>3</sup>:

- تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة ومبنية على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان .
- تطوير التعاون الاقتصادي والمالي عبر منطقة تجارة حرة ومعاملات تفضيلية وإقامة مشروعات سياحية مشتركة .
- دعم الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية ومعالجة قضايا الهجرة والمخدرات والاتصالات والمعلوماتية .

<sup>1</sup> 10:32 : على الساعة : 20/04/2012 ، الشراكة الأورومتوسطية /إعلان برشلونة، [www.euromedrights.org](http://www.euromedrights.org)

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية ( من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) ، مرجع سابق ، ص 161 .

<sup>3</sup> تقرورت محمد، منتاوي محمد، حصيلة اتفاق الشراكة الأوروبية مع دول شمال افريقيا - دراسة تقييمية مقارنة - ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 13 و14 نوفمبر 2006 ، ص 4 .



الأوروبي

- العمل على تسريع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
  - تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف وزيادة فرص العمل وتقليص فجوة النمو بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية .
  - تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين .
  - احترام الثقافات والأديان وحقوق الإنسان وخصوصيات دول المنطقة .
  - الاعتراف بدور المرأة اجتماعيا واقتصاديا .
  - تنمية الموارد البشرية ودعم التعليم والتكنولوجيا والاهتمام بالقطاع الصحي والنهوض بالنظم الإدارية .
  - مواجهة معدلات النمو السكاني .
  - تشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات .
- الفرع الأول : منطقة تجارة حرة**

تم تحديد عام 2010 لإقامة منطقة تجارة حرة بمقتضى جميع اتفاقات الشراكة الجديدة مع لدول المتوسطية ، مع الالتزام بم تنص عليه اتفاقية GATT ، ويكون ذلك من خلال ما يلي :<sup>1</sup>

- اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة بها وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية .
- إتباع سياسات اقتصادية مبنية على قواعد اقتصاد السوق .
- تعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بكل دولة مع تشجيع وزيادة دور القطاع الخاص .

تجري التجارة بين الطرفين تتم من خلال إجراءات خاصة بتخفيض القيود على حركة السلع والخدمات بحسب نوعها السلع الصناعية ، المنتجات الزراعية ، تجارة الخدمات:

**أولا : السلع الصناعية :** فتضمنت الاتفاقية إجراءات خاصة وكيفية التعامل مع السلع الصناعية عند استيرادها أو تصديرها حسب :<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص ص : 161 ، 162 .

<sup>2</sup> شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورو متوسطية ( حالة دول المغرب العربي ) ، دكتوراه دولة في علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2004/2003 ، ص 138 .

## الأوروبي

**1- صادرات دول الحوض المتوسط للإتحاد الأوروبي:** يتم إعفاء صادرات دول الحوض

المتوسط لدول الإتحاد الأوروبي من السلع الصناعية الناشئة من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى وذلك فور دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ ، ويستثنى من هذا السلع النسيجية والملابس التي تعامل معاملة خاصة .

**2- صادرات الإتحاد الأوروبي للدول الحوض المتوسط :** تم الاتفاق على تحرير تجارة السلع

الصناعية الأوروبية من كل قيود الكمية والتعريفية الجمركية عند دخولها لأسواق دول الحوض المتوسط ، ولكن على مراحل وفق برنامج زمني طيلة المرحلة الانتقالية، وعلى أساس قوائم أساسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية .

- **القائمة الأولى:** وهي متكونة أساسا من سلع صناعية للتجهيز، يتم إلغاء الرسوم الجمركية

عليها من طرف الدول دول الحوض المتوسط مباشرة بعد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ مع كل بلد من بلدان الحوض المتوسط .

- **القائمة الثانية :** وهي تحتوي على المواد الأولية الصناعية ، ذات المنشأ الأوروبي وغير

منتجة لدى دول الحوض المتوسط ، زيادة على قطع الغيار، يتم إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية عليها على حدة مدة أربع سنوات بمعدل 25% لكل سنة ، ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ .

- **القائمة الثالثة :** وهي تضم السلع الصناعية الأوروبية، والتي تنتج محليا لدى دول الحوض

المتوسط ، وتعتبر سلعا حساسة، فإنه يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا ، تبدأ بعد فوات ثلاث سنوات من البدء في تطبيق الاتفاقية، أي لا يتم البدء في تخفيض الرسوم إلا بعد فوات ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ ، هذه المهلة تسمى مهلة الإعفاء، يتم خلالها تأهيل منتجات دول الحوض المتوسط لمواجهة منافسة منتجات الدول الأوروبية ، هذا التخفيض في الرسوم الجمركية الذي يبدأ مع السنة الرابعة يكون في الغالب بمعدل 10 % سنويا .

يعتبر إقامة منطقة تجارة حرة خطوة هامة نحو الاندماج والتكامل الاقتصادي بين دول الإتحاد

الأوروبي ودول الحوض المتوسط ، ومحاولة جيدة من أجل تصريف المنتجات وإيجاد أسواق جديدة لها بالنسبة للطرفين ، برفع القيود والعراقيل التي تقف أمامها خاصة الرسوم الجمركية التي تلغى

## الأوروبي

تدرجيا عبر الزمن ، وهذا ما يؤدي إلى تشجيع المؤسسات والصناعات الناشئة لزيادة الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصريف الفائض منها .

**ثانيا : المنتجات الزراعية :** إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطة مازالت المعاملات التجارية في المجال الزراعي مشددة منذ اتفاقية العامة للتعرفة والتجارة GATT والتي لم يتم التوصل لاتفاق بشأن تحريرها، إلا أن الشراكة الأورو متوسطة تسعى لتحريرها التدريجي ، فهي تخضع إلى ترتيبات تختلف من التصدير إلى الاستيراد ، فقد اعتمدت ترتيبات على الواردات إلى الإتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية لدول الحوض المتوسط تسمح باستيراد المنتجات المدرجة في جداول التي منشأها دول المغرب العربي إلى الإتحاد الأوروبي، طبقا لشروط محددة منها، كإلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها وفقا لما تم الاتفاق عليه حسب كل نوع من المنتج الزراعي، كما تطبق على الكميات التي يتم استيرادها زيادة عن الحصص المقررة ، رسوم تعريفية جمركية، كذلك تضمنت الاتفاقية أن يكون مستوى أسعار صادرات دول الحوض المتوسط للإتحاد الأوروبي مساويا 85% على الأقل من مستوى أسعار المجموعة بالنسبة لنفس المنتجات خلال نفس الفترات الزمنية، أما إذا كان مستوى السعر لدول الحوض المتوسط (المغربية) لأي منتج من هذه المنتجات أقل من 85% من مستوى أسعار المجموعة، يوقف العمل بالتعريفية التفضيلية، ويعيد الإتحاد الأوروبي تطبيق التعريفية التفضيلية عندما يكون مستوى الأسعار المغربية مساويا 85% أو أكثر من مستوى أسعار المجموعة الأوروبية .

أما بالنسبة للترتيبات التي طبقت على الواردات دول الحوض المتوسط من المنتجات الزراعية لدول الإتحاد الأوروبي، فاقترنت على منتجات معينة يتم إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها في حدود الحصص التعريفية المدرجة حسب قائمة محددة ومتفق عليها، أما كميات الحصص غالبا ما نجدها غير محدودة ، وتقدر نسبة تخفيض الرسوم الجمركية من 50% إلى 100% ، كما تخضع المنتجات الزراعية التي تستخدم في إنتاج سلع زراعية مصنعة لإجراءات السياسة الزراعية المشتركة، وذلك بهدف المحافظة على أسعار داخلية أعلى من معدلات الأسعار السائدة في الأسواق العالمية (خاصة الغلة، والأرز، السكر، ومنتجات الألبان)<sup>1</sup> ، إلا أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر ، إذ يساهم بأكثر من 60% التجارة الخارجية للجزائر ، و بالتالي فان هذه النسبة تضع

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 141 .

## الأوروبي

الجزائر في المرتبة الثالثة من بين 12 دولة المنخرطة في مسار برشلونة بالنسبة للضفة الجنوبية من المتوسط بعد كل من تونس و مالطا، و تتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي في المعدات و الآلات ، و المواد الغذائية ، و السلع الإنتاجية ، في حين تتمثل صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي في النفط و منتجاته ، و بعض المنتجات الصناعية.<sup>1</sup>

و عليه فإن حجم و نمط التبادل يعكس نوع من عدم التكافؤ في هذه العلاقة بين الاتحاد الأوروبي القوة الاقتصادية الرائدة في العالم وبين الجزائر الدولة النامية التي مازالت في طور الإصلاحات والتعديلات الهيكلية لاقتصادها ، فقد تم تحرير القطاع الزراعي بصورة جزئية بناء على رغبة الطرف الأوروبي الذي يتبع سياسة الزراعية المشتركة (P.A.C) والهادفة إلى حماية الإنتاج الزراعي الأوروبي من المنافسة الأجنبية بالدرجة الأولى .

**ثالثا : تحرير الخدمات :** أما فيما يخص تجارة الخدمات وقعت دول الحوض المتوسط على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ولم يتم الاتفاق على أي التزام يخص تحرير التجارة في مجال الخدمات ، ففي ظل اتفاقية GATT ، كانت هناك معارضة لمبدأ لتحرير الخدمات بالنسبة للدول النامية في حين سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحريرها إلا أن الدول النامية عارضت تمام الفكرة باعتبارها غير مواكبة لتطور الخدمات ، أما دول الاتحاد لم تبدي أي جديد في هذا المجال .

**الفرع الثاني : التعاون الاقتصادي**

وهو ثاني عنصر في إعلان برشلونة ، المحدد بالمجالات التالية:<sup>2</sup>

- التسليم بأن التنمية الاقتصادية لا بد أن تبنى عن طريق المدخرات المحلية والتي توجه إلى الاستثمارات والاستثمار الأجنبي المباشر .
- خلق بيئة إدارية مشجعة عن طريق تشجيع منشآت الأعمال على الدخول في اتفاقيات مع بعضها ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فنيا .
- الاعتراف بدور المرأة في التنمية والعمل على زيادة أسهمها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية
- الاهتمام بالثروة السمكية .
- الاهتمام بالموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها .

<sup>1</sup> [www.Djelfa.info](http://www.Djelfa.info) ، الشراكة الأورومتوسطية . 15/04/2012,14 : 15

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) ، مرجع سابق ، ص 162 .

- التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها .
- التعاون في تحسين البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات .
- احترام القانون الدولي البحري خاصة في النقل بين الدول مع الاهتمام بنتائج المفاوضات في اتفاقية GATT .

#### الفرع الثالث : المساعدات المالية

يشير بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي لنجاح المشاركة وإقامة منطقة تجارة وضرورة زيادة المعونات المالية، القروض من بنك الاستثمار الأوروبي ، المعونات الثنائية من الدول الأوروبية وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية وكذا توجيه القدرات الاقتصادية الداخلية إلى الاستثمار المحلي .

1

يعتبر إعلان برشلونة خطوة هامة نحو النهوض باقتصاديات الدول سواء دول الاتحاد أو دول الحوض المتوسط ، فقد وضع إستراتيجية لقيام شراكة ناجحة مع الالتزام بما تنصه اتفاقية GATT ، وفيما يخص المساعدات المالية التي خصصتها المفوضية الأوروبية لمساعدة الدول المغاربية والمتوسطة بصفة عامة ، فقد أعلنت المفوضية الأوروبية باعتماد أداة مالية أطلق عليها اسم MEDA1، من أجل استفادة جميع الدول التي صادقت على اتفاق الشراكة باستثناء تركيا ، قبرص ، مالطا باعتبارها قد استفادت من برامج مالية أخرى في إطار اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي ، والشكل التالي يوضح بروتوكول المساعدات المالية من الفترة 1978 حتى 1996 .

أما فيما يخص MEDA2 للفترة الممتدة من 2000 إلى 2006 ، حسب الجدول التالي الذي يبين أن الأموال المقدمة تبدو في إطار برنامج MEDA1 و MEDA2 كبيرا ظاهريا لكنها ضعيفة جدا بالنظر لعدد السكان في دول الضفة الجنوبية ، وإذا حسبنا متوسط نصيب الفرد من هذه المعونة المالية ، نجد أن المتحصل عليه يقل عن 01 دولار لكل فرد .<sup>2</sup>

#### الجدول رقم : 12 نصيب الدول المتوسطة من برنامج MEDA1 و MEDA2

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 163 .

<sup>2</sup> الطاهر هارون ، عادل بلجل ، المساعدات المالية في إطار برنامج MEAD أو PHARE لماذا الاختلاف ؟ ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006، ص 04

الوحدة: مليون يورو

1995-2005		2005- 2000 MEDAI		2000- 1995 MEDAI		
الانفاق	المبلغ	الانفاق	المبلغ	الانفاق	المبلغ	
144	437	114	273	30	164	الجزائر
480	541	421	430	59	111	فلسطين (غزة)
650	1150	493	463	157	686	مصر
393	516	285	262	108	254	الأردن
132	283	131	101	01	182	لبنان
783	1472	656	812	128	660	المغرب
64	259	64	158	0	101	سوريا
568	875	400	447	168	428	تونس
3214	5533	2564	2946	651	2526	مجموع المشاركة الثنائية
829	1355	606	884	223	471	مجموع المشاركة الإقليمية
4043	6888	3169	3831	874	3057	المجموع الكلي

المصدر : الطاهر هارون ، عادل بلجبل ، مرجع سابق ، ص 04 .

المطلب الثاني : أبعاد الشراكة الأورومتوسطية

تتمثل أبعاد هذه الشراكة في عدة مجالات ، منها السياسي والأمني ، والاقتصادي والمالي ، والاجتماعي والثقافي .

أولا : الشراكة في المجال السياسي والأمني: تتطلع الدول المشاركة إلى تكثيف الحوار السياسي على أساس مجموعة من القيم والمبادئ كاحترام السيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية ، وعدم اللجوء إلى القوة وحل المنازعات حلا سلمياً، والسيطرة على التسليح وانتشار الأسلحة ولاسيما أسلحة الدمار الشامل ، ومحاربة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة .<sup>1</sup>

ثانيا : الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي: تطرح عملية برشلونة شراكة اقتصادية تعمل

على:

أ - إنشاء منطقة للتجارة الحرة: تعرف على أنها : " تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة

<sup>1</sup> مداني لخضر ، مرجع سابق ، ص ص : 196 .

، مع احتفاظ كل دولة بتعريفها الجمركية إزاء دول خارج المنطقة ، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة<sup>1</sup>.

تهدف دول الاتحاد الأوروبي أن يكون اتفاق برشلونة نواة لإنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، تضم حوالي 30-40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600-900 مليون نسمة بحلول عام 2010 ،أخذاً بالاعتبار الالتزامات الأساسية للمنظمة التجارة العالمية .

ويتم التوصل إلى الشروط التفضيلية لمنطقة التجارة الحرة ، عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع المصنعة عبر مفاوضات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وأعضاء الشراكة وفقاً لجدول زمنية محددة ، وبالنسبة للتجارة في المنتجات الزراعية ، يشير الإعلان إلى العمل على تحرير تجارة المنتجات الزراعية بقدر ما تسمح به السياسات الزراعية للاتحاد، ووفقاً لاتفاقات التحرير المتبادل واسترشاداً بقواعد الجات، كما يتضمن الاتفاق ضرورة تحرير تجارة الخدمات.

ب- تجسيد التعاون الاقتصادي والتنسيق الإقليمي.

ج - زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي للشركاء المتوسطيين: يعتبر برنامج MEDA أداة التمويل الرئيسية لسياسات الشراكة الأورومتوسطية ، والبرنامج يعنى بالسياسات المالية و الفنية اللازمة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في دول المتوسط، فعلى مدى السنوات 1996-1999 خصص الاتحاد الأوروبي حوالي 3400 مليون أورو من إجمالي 4685 مليون أورو كإعانات إنمائية في إطار برنامج المساعدات المالية .

وقد توزعت هذه الإعانات بنسبة 86 % على تسع دول من بين الإثنا عشر دولة متوسطة الأعضاء في اتفاقية الشراكة، باستثناء كل من الكيان الإسرائيلي ومالطا وقبرص ، نظراً لارتفاع مستويات الدخل والنتائج المحلي الإجمالي في هذه الدول الثلاث، أما 14 % المتبقية فهي متاحة في شكل مشاريع وبرامج إقليمية<sup>2</sup>.

ثالثاً : الشراكة في المجال الثقافي والاجتماعي: ويتضمن تشجيع التعاون والتبادل الثقافي

والتعليمي، واحترام الأديان والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة ، وكذا القطاع الصحي، والاهتمام

<sup>1</sup> . [www.Djelfa.info](http://www.Djelfa.info) الشراكة الأورو متوسطية , مرجع السابق .

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص ص : 196 ، 197 .

بالشباب، ومحاربة الإرهاب والحد من الهجرة غير المشروعة، إضافة إلى منع المتاجرة بالسلع الممنوعة ومقاومة الفساد والتعصب والتمييز العنصري والطائفي .

وقد جاء مشروع الشراكة الأورو متوسطية رامية إلى الأهداف الآتية :<sup>1</sup>

- في المجال السياسي: تحديد فضاء مشترك للاستقرار والسلام، أي ضمان الأمن الإقليمي الذي يمليه التقارب الجغرافي للدول المتوسطية.
- في المجال الاجتماعي: تطوير الموارد البشرية وتحسين التفاهم والتبادل بين المجتمعات المدنية، وتحسين الشروط الاجتماعية للعيش... إلخ .
- في المجال الاقتصادي: إنشاء منطقة ازدهار مقتسمة قائمة على التطور الاقتصادي الدائم والعادل .

### المطلب الثالث : حدود اتفاق الشراكة الأورو متوسطية

إن تجربة الشراكة على جانبي المتوسط على مدى الخمسة أعوام منذ بدايتها عام 1995 بسجل مختلط من النجاح و الإخفاق، ومن أبرز الانتقادات التي توجه لصيغة التكامل عبر المتوسط :

**الفرع الأول : قصور الشكل المؤسسي:** هنالك شكلان تنظيميان للتكامل، أحدهما التكامل بين الأقاليم و ثانيهما التكامل الإقليمي، وواقع الأمر أن عملية برشلونة تفتقد الملامح الأساسية لأي من هذين الشكلين، فاتفاقات وبروتوكولات العضوية تتم بين دول الاتحاد الأوروبية كتلة وبين اثنا عشر دولة من جنوب وشرق المتوسط لا تجمعها صيغة تنظيمية مماثلة... إلخ ، ولعل هذه المشكلة من أبرز مشكلات التكامل الإقليمي في منطقة البحر المتوسط على المدى البعيد، إذ في الوقت الذي يعتبر فيه توحيد ظروف والقوانين وقواعد العمل من أهم عوامل التكامل الإقليمي، تتم اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية على مستوى دول المتوسط منفردة مما يثير بشدة مصداقية إقامة منطقة للتبادل الحر في عام 2010 .

**الفرع الثاني : فجوة التنمية بين جانبي الشراكة المتوسطية :** يصل الناتج القومي الإجمالي للدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى أحد عشر ضعف مثيله في الدول الجنوب متوسطية، كما تزيد ومساهمة مبادلات دول الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية بعشرين (20) مرة مساهمة مبادلات الدول المتوسطية في التجارة الدولية.وإذ يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد الأقطاب

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 197 .



الرئيسية للاقتصاد العالمي لا تتعدى مساهمة الدول المتوسطة 3,6% من التجارة العالمية و 8% من إجمالي تجارتها الخارجية البينية .<sup>1</sup>

فهذا الاختلاف هو الفارق بين هاتين النسبتين الذي يعكس الفارق الاقتصادي الكبير بين هاتين المجموعتين ، جراء التحرير المتبادل للتجارة الخارجية وما قد يرتبه ذلك من تأثيرات سلبية على الصناعات الوطنية في دول المتوسط .

### المبحث الرابع : اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

إن إقامة شراكة بين الجزائر الاتحاد الأوروبي الذي يمثل إستراتيجية ذات أبعاد واعدة نظرا لما تتضمنه هذه الشراكة من ايجابيات لكلا الطرفين ، بالنسبة للجزائر التي تطمح من خلالها للاستفادة من مزايا التحرير التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي الكتلة الاقتصادية الرائدة في العالم ، وبالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يستفيد هو الآخر من هذه الشراكة بإيجاد أسواق أخرى لتصريف منتجاته ، وخطوة هامة نحو إقامة تعاون اقتصادي وترسيخ السلم بين الشعبين قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر ، وتختلف الاتفاقيات الأوربية المتوسطة الجديدة عن تلك الاتفاقيات التعاونية في الستينات والسبعينات ، التي كانت لها صيغة تجارية بحتة، لتتوسع إلى آفاق مستقبلية تتجاوز التفصيلات التجارية فقد تطورت لتتضمن التعاون المالي، اقتصاديا وتقنيا ، وفي هذا الإطار فإن دخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سيفسح المجال لمراجعة الأمور التجارية الموروثة من الفترة التي أعقبت الاستقلال ، ومحاولة الاتحاد الأوروبي تحقيق تكامل اقتصادي عابر للقارات .

### المطلب الأول : مفاوضات الشراكة الأورو - جزائرية

مرت المفاوضات الجزائرية الأوربية حول مشروع الشراكة بثلاث مراحل التالية :

**الفرع الأول : المرحلة الأولية 1993-1997:** بتاريخ 13 أكتوبر 1993 أخطرت الجزائر اللجنة الأوربية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي للشروع في مناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويأتي هذا الموقف استمرارا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقعة عام 1976 واستجابة للسياسة الأورو متوسطة الجديدة ، وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 وفيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 200 .

بالتناوب، وكانت هذه اللقاءات الأولى بين الخبراء الجزائريين والأوروبيين للتعرف أكثر على الفلسفة الجديدة للشراكة الأورو متوسطية وأهدافها، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27 و 28 نوفمبر 1995، والتي جمعت ممثلي 27 دولة متوسطية (15 تمثل دول الاتحاد الأوروبي و 12 بلدا متوسطيا ) مبينا بوضوح مميزات مشروع الشراكة القائم على الشمولية وتعدد أبعاده السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية والأمنية.

وبتاريخ 10 جوان 1996 صادق الاتحاد الأوروبي على وثيقة تفاوضية على غرار ما عرض على باقي دول جنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996 بعد زيارة مانوال مـاران ( Manuel Marin ) نائب رئيس اللجنة الأوروبية للجزائر .<sup>1</sup>

**الفرع الثاني : الانطلاقة الرسمية للمفاوضات 1997- 2001 :** انطلقت المفاوضات الجزائرية – الأوروبية رسمياً يومي 4 و 5 مارس 1997 ببروكسل بين وفدي خبراء الطرفين،وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و 23 أبريل ، و 27 و 28 ماي 1997 على التوالي، وعدا إنشاء أربع مجموعات عمل ( التعاون الاجتماعي والثقافي،التعاون الاقتصادي والمالي،الزراعة،الخدمات ) لم تسفر هذه المفاوضات على نتائج واضحة .

وخلال فترة دامت ثلاث سنوات توقفت فيها المفاوضات بين الطرفين جراء تردد الطرف الأوروبي بسبب الوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر، وإصراره على رفض الطلبات الجزائرية القائمة على احترام خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة المرحلة الانتقالية .

وبتاريخ 17 أبريل 2000 استأنفت مفاوضات الجولة الرابعة بعد إقرار وفد الترويكا الذي قام بزيارة للجزائر بخصوصية الاقتصاد الجزائري، وقد وضع المفاوضات الجزائري منطلقين أساسيين،أولهما ألا تتطلق عملية التفكيك الجمركي إلى بعد 2002 ، ثانيا الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي .

وبعد الجولة الخامسة في شهر جويلية ،عقدت الجولة السادسة بتاريخ 13 ديسمبر 2000 ببروكسل،وفيها عرض المفاوضات الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري، ومطالباً في الوقت نفسه بما يلي:

- ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية.

<sup>1</sup> مداني لخضر ، مرجع سابق ، ص 203.

- تفكيك القيود الجمركية.

ومن جهته اعتبر المفاوض الجزائري أن هذين الشرطين يشكلان تحديا كبيرا باعتبار الأسباب الآتية:

- إضعاف مستوى حماية الإنتاج الوطني .
- أهمية الخسارة الجبائية الناجمة عن التفكيك الجمركي والتي تصل ما بين 1.4 و 1.7 مليار دولار

وتركزت مفاوضات الجولة السابعة ( 12 / 13 فيفري 2001 ) حول الجوانب الأمنية والقضائية و حرية تنقل الأشخاص ، كما قُدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود والحقوق الجمركية ، واتفق الطرفان على عقد جلسة مفاوضات كل شهر، حيث عقدت الجولة الثامنة في 15 / 16 مارس 2001، وتناولت موضوع حركة رؤوس الأموال، والجولة التاسعة في 03 / 05 ماي 2001 ودرست ملفي الزراعة والخدمات . وفي 05 و 06 جوان 2001 عقدت ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة وتناولت قضية التنقل الحر للبضائع، العدالة ، الشؤون الداخلية ، تقديم الخدمات والحق في الإقامة، وبهذا وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة ليستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسسي في جولات لاحقة.<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث :المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأورو جزائرية

بعد اكتمال الجولة الثامنة عشر، أعلن وزير الخارجية الجزائري في 07 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و بعد زيارة رئيس الجمهورية لبروكسل تم توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في يوم 19 ديسمبر 2001 ، وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في الحوار السياسي والاقتصادي المستمر، إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة ، حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات وتطبيق قواعد المنافسة المطبقة بالاتحاد الأوروبي، تعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية ، تقوية التعاون الاقتصادي، إقامة تعاون ثقافي واجتماعي، التعاون المالي، إقامة مجلس شراكة ولجنة الشراكة تتميز بسلطة القرار . أما في التعاون المالي تم في شهر ديسمبر 2001 وضع برنامج جديد للفترة الممتدة من 2002 إلى غاية سنة 2004 ، ليسهم في حسن تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي،

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص ص : 203، 204 .

## الأوروبي

وقد تركز هذا البرنامج حول دعم الإصلاحات الاقتصادية وتقوية مؤسسات اقتصاد السوق، تطوير الهياكل القاعدية و تنمية الموارد البشرية .

وبتاريخ 22 أبريل 2002 بمدينة (valence) باسبانيا وبمناسبة الدورة الوزارية الأورو متوسطية

الخامسة ، وفيها وقعت الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية<sup>1</sup>.

من خلال المفاوضات السابقة لتوقيع الجزائر على اتفاق الشراكة ، كانت الجزائر قد ركزت في مجملها على الجانب الاقتصادي باعتبارها بلد مصدر لمنتج واحد والمتمثل في المحروقات، ومستورد بصورة كبيرة للمنتجات الغذائية والصناعية بصفة عامة ، وهو ما سمح للجزائر بإدراج امتيازات تعريفية سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية أو الزراعية في عقد الشراكة في 2001 .

ومن الأهداف التي يسعى اتفاق 2001 لتحقيقها في النقطة الثانية من المادة الأولى ما يلي<sup>2</sup>:

– تقديم إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتدعيم علاقتهما وتعاونهما في جميع المجالات الهامة.

-تنمية المبادلات لضمان توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين وتحديد شروط التحرير المتدرج لمبادلات السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

- تفضيل تبادل الأفراد ضمن الإجراءات الإدارية.

- تشجيع التكامل المغاربي، بتفضيل تبادل التعاون بداخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء .

- ترقية التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعي والثقافية والمالية.

أما المادة الثانية : إلى احترام مبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان كما يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المستوحاة منها السياسات الداخلية والدولية لحقوق الإنسان.

**المطلب الثاني : مضمون اتفاق الشراكة الأورو جزائرية**

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الموقع في أبريل 2002 بمدينة فالنسيا ، مع إقامة منطقة تجارة حرة في حدود سنة 2017 ، وفق قواعد منظمة التجارة العالمية ، الخاصة

<sup>1</sup> مداني لخضر ، مرجع سابق ، ص 204 .

<sup>2</sup> عبد الرشيد ديب ، مرجع سابق ، ص 496 .

بالمنتجات الصناعية ، مع منح أفضلية متبادلة للمبادلات التجارية الزراعية ، والاتفاق على تحرير تجارة الخدمات <sup>1</sup>.

### الفرع الأول : المحاور الرئيسية لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية

تبلوت المحاور الأساسية لاتفاق الشراكة تسعة فصول متمثلة في ما يلي <sup>2</sup>:

أولا : الحوار السياسي : يقر مبدأ الحوار السياسي والأمني ما بين الأطراف المتعاقدة في شكل متواصل حتى يتسنى للشركاء تحقيق الرقي والاستقرار وأمن منطقة بحر الأبيض المتوسط .

ثانيا : حرية انتقال السلع : يقوم الطرفان بإنشاء تدرج لمنطقة التبادل الحر ، وهذا في فترة انتقالية حددت بـ 12 سنة .

ثالثا : التجارة والخدمات : يمنح الاتحاد الأوروبي بموجب هذه الاتفاقية نظام تفضيلي بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الممولون الأوروبيون ، والمتمثلة في الخدمات العابرة للحدود ، التمثيل التجاري ، الإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين ، النقل بمختلف أنواعه .

رابعا : التسديد ، رؤوس الأموال ، المنافسة وغيرها من الترتيبات التفضيلية : يضمن الطرفين نقل رؤوس الأموال ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة في الجزائر

خامسا : التعاون الاقتصادي : يتعهد الطرفان على دعم التعاون الاقتصادي من أجل ضمان المصالح المشتركة وفق مبدأ الشراكة ، التي تم الاتفاق بموجبها ، ويتمثل هذا التعاون في دعم الاصطلاحات ، التقليل من التكلفة الاجتماعية الناتجة عن تحرير المبادلات التجارية ، التعاون البيئي .

سادسا : التعاون الاجتماعي والثقافي : يهدف هذا الفصل إلى حماية العمال الجزائريين المقيمين على التراب الأوروبي من اهتمامات من جانب اجتماعي وثقافي وتربوي و ترقية هذه المجالات .

<sup>1</sup> براق محمد ، ميموني سمير ، الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطة ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي ، المدرسة العليا للتجارة ، العدد 06 ، 2009 ، ص 33 .

<sup>2</sup> إبراهيم بورنان وآخرون ، التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في إطار اتفاق الشراكة ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني : اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات ، جامعة الأغواط ، 18-20 أفريل، 2005 ، ص 225 .

## الأوروبي

سابعاً التعاون المالي: يهدف إلى تأهيل هياكل اقتصادية، تشجيع استثمارات الخواص لخلق مناصب شغل، تسهيل الدعم للتنمية الريفية، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي يتأثر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة إقامة مناطق حرة للتبادل.

ثامناً التعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية وتدعيم الهيئات ودولة القانون: يتمثل هذا الفصل في المجالات التالية: تنقل الأشخاص، الوقاية ومراقبة الهجرة غير الشرعية، التعاون في مجال القانون والقضاء بمختلف فروعها.

تاسعاً إجراءات تأسيسية عامة ونهائية: تم لإنشاء مجلس الشراكة على المستوى الوزاري يجتمع مرة واحدة على الأقل لمتابعة ودراسة المشاكل، إنشاء لجنة شراكة تتكفل بتسيير الاتفاق.

## الفرع الثاني: بنود اتفاق الشراكة الأورو - جزائرية

تتضمن بنود اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية فيما يلي:<sup>1</sup>

1. تطوير المبادلات وضمان انطلاق علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة وتحديد شروط

التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات و رؤوس الأموال، وذلك بالتقليص التدريجي للرسوم الجمركية المطبقة على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حسب الرزنامة التالية:

- الرسوم المطبقة على الواردات من المواد الأولية ستلغى نهائياً بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ

في 2005/09/01.

- الرسوم المطبقة على المواد نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية والفلاحية ستبدأ في

الانخفاض لسنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، نسبة 20% ثم 30% للسنة الموالية، ثم 40%، ثم

60%، ثم 80%، ثم تلغى نهائياً بعد 07 سنوات.

- الرسوم المطبقة على المواد الأخرى ستعرف انخفاضا سنويا يقدر ب 10% خلال 11 سنة قبل

إلغائها نهائياً و12 سنة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

- في إطار المعاملة بالمثل، فإن المنتجات الجزائرية تستفيد من نفس النظام، هذه الرزنامة

يمكن مراجعتها باتفاق مشترك من طرف لجنة الشراكة في حالة عوائق أو صعوبات خطيرة لمنتج

<sup>1</sup> علي لزعر، بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، جوان 2009، جامعة بسكرة، ص ص: 32، 33.

معين كما أن الإجراءات الاستثنائية تكون لمدة محدودة تمكن الجزائر من تطبيقها في مجال الصناعة الناشئة أو بعض القطاعات في حالة إعادة الهيكلة

- بحلول أول جانفي 2006 على الجزائر إلغاء أقصى حد الحق الإضافي المؤقت المضاف على بعض الواردات الصناعية.

- في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فإن الحقوق المطبقة ستصبح مساوية للنسب المدعومة للمنظمة أو لنسب منخفضة مطبقة فعليا خلال الانضمام .

- المنتجات الفلاحية والمنتجات المحولة ومنتجات الصيد البحري ليست معنية بهذه الرزنامة لأن مبادلاتها تسير وفق اتفاقيات الثنائية ، وبعد 06 سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ يتعين على الجزائر والاتحاد الأوروبي تحديد إجراءات تحرير هذه المنتجات .

2. ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر مع إعادة توظيف هذه الاستثمارات .

3. توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من أجل تعزيز علاقات التعاون في 26 أبريل 1976 بالجزائر .

4. احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

5. تشجيع الاندماج المغربي .

### الفرع الثالث : التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة

تضمن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية لحماية بعض القطاعات الحساسة ، كالصناعة والزراعة ، تجارة الخدمات .

وفي نهاية سنة 2010 ، طالبت الجزائر الاتحاد الأوروبي تأجيل رزنامة التفكيك التعريفي إلى 2020 بدلا من 2017 ، مستندة في ذلك إلى بند في الاتفاق يمنح لها إمكانية تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية بثلاث سنوات لحماية اقتصادها المتضرر بالتبادلات التجارية غير المتوازنة مع هذا الفضاء التجاري<sup>1</sup>.

أولا : المنتجات الصناعية : تنص المادة 06 من اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على إنشاء منطقة التبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ،

<sup>1</sup> جريدة المساء ، العدد 4618 ، يوم : 2012/04/17.

فالصادرات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يتم إعفاؤها من الرسوم التعريفية ومن القيود الأخرى بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، ويستثنى من هذه القائمة السلع التي يعتبرها الاتحاد حساسة وتحظى بمعاملة خاصة كالسلع النسيجية والملابس ، في حين تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية ، يتم تحريرها من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل خلال فترة انتقالية وفقا لثلاثة قوائم مبينة في الجدول رقم 14 .<sup>1</sup>

**قوائم المنتجات الصناعية :** أما فيما يخص القوائم ، فتأتي مفصلة كالتالي :<sup>2</sup>

**القائمة الأولى :** تتشكل من المواد الأولية الصناعية ، وهي تمثل ما يقارب 25 % من الواردات الجزائرية من الاتحاد ( ما يزيد عن 1,15 مليار دولار) ، تتمتع بحماية تعريفية تتراوح بين 5% إلى 15% يتم تحريرها من كل الحقوق الجمركية والرسوم الأخرى ذات التأثير المماثل بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

**القائمة الثانية :** تتشكل من المواد نصف المصنعة ، سلع التجهيز الصناعي والفلاحي ، وهي تمثل 35 % من الواردات الجزائرية أي ما يعادل 1,2 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي .

**القائمة الثالثة :** تتشكل من المنتجات التامة ، المنتجات الصناعية المستوردة تقليديا ، وتتمتع المنتجات الواردة في هذه القائمة بحماية تعريفية مرتفعة ، لأنها تنتج محليا ، كما أنها حساسة ، تمثل 40 % من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي ، تخضع لتحرير تدريجي من الحقوق الجمركية والرسوم الأخرى ذات التأثير المماثل بعد سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية وبمعدل 10% على مدار 12 سنة .

**الجدول رقم 14: التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار الشراكة الأورو جزائرية**

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
		عدد بنودها التعريفية : 2076	عدد بنودها التعريفية : 1089	عدد بنودها التعريفية : 1964
		النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة 1	النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة 2	النص المرجعي في الاتفاق: المادة 9 الفقرة 3

<sup>1</sup> براق محمد ، ميموني سمير ، مرجع سابق ، ص 34 .

<sup>2</sup> علي لزعر ، بوعزيز ناصر ، مرجع سابق ، ص 35 .



الأوروبي

سنة الدخول في الاتفاق 2005	2005	% 100	-	-
01	2006	% 0	-	-
02	2007	% 0	% 20	% 10
03	2008	% 0	% 10	% 10
04	2009	% 0	% 10	% 10
05	2010	% 0	% 20	% 10
06	2011	% 0	% 20	% 10
07	2012	% 0	% 20	% 10
08	2013	% 0	% 0	% 10
09	2014	% 0	% 0	% 10
10	2015	% 0	% 0	% 15
11	2016	% 0	% 0	% 05
12	2017	% 0	% 0	% 0

المصدر: براق محمد ، ميموني سمير ، مرجع سابق ، ص 55 .

فالجداول السابق يوضح أن التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية الواجب التقيد بها منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حسب القوائم المبينة فيه ، إلا أنه في الواقع لم يتم الالتزام بها من طرف بسبب ضعف البنية الصناعية للجزائر خارج المحروقات –

وقد وصف وزير الشؤون الخارجية الجزائري الجولة الأخيرة للمفاوضات حول التفكيك التعريفي المنعقدة في فيفري 2012 بالجزائر بـ"الثمرة" ، بحيث كان يرتقب التوصل الوشيك إلى "حل وسط مقبول من كلا الطرفين في إطار اتفاق نهائي شامل" ، علما أن الجزائر تدافع عن قائمة تتضمن 1740 منتجا ، لا سيما في مجال الحديد والصلب والنسيج والإلكترونيك ومنتجات صناعة السيارات التي تسعى إلى عدم إدراجها في التفكيك التعريفي<sup>1</sup> –

أما في جولة المفاوضات المنعقدة يوم 15 جوان 2010 خلال الدورة الخامسة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمواد الصناعية فقد شملت عملية المراجعة 1058 بندا جمركيا تعريفيًا منشأه الاتحاد الأوروبي، وبالنسبة لمنتجات القائمة الثانية والتي من المفروض أن

<sup>1</sup> جريدة المساء ، العدد 4618 ، مرجع سابق .

## الأوروبي

تخضع لنسبة تفكيك جمركي مقدر بـ0 بالمائة في 1 سبتمبر 2012، فقد تقرر الاستفادة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية على 82 بندا جمركيا تعريفيا للمواد الجدد حساسة وكذا من مهلة إضافية مقدرة بأربع سنوات للوصول إلى نسبة 0 بالمائة في سنة 2016 عوضا من 2012. كما تمت الاستفادة من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية لـ185 بندا جمركيا تعريفيا لفترة إضافية، مدتها سنتان ، والاستفادة من مهلة إضافية مقدرة بأربع سنوات قبل أن يتم تخفيضها إلى نسبة 0 بالمائة في موعد 2016 عوضا من 2012 .

وبالنسبة لمواد القائمة الثالثة فقد تقرر إخضاع 174 بندا تعريفيا جمركيا للمواد الجدد حساسة لإعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة 23% للمواد الخاضعة لنسبة 30 % ، و 12 % من المواد الخاضعة لنسبة 15 % من الحقوق ، و كذا منح مهلة إضافية مقدرة بـ3 سنوات أي 2020 بدلا من 2017 ، واستفاد 617 بندا تعريفيا جمركيا من تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 21 % للمواد التي كان يطبق عليها نسبة 30 % وكذلك تعليق لهذه الحقوق الجمركية بنسبة 10.5 % من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 15 % وتعليق نسبة 3.5 % من المواد التي كانت خاضعة لـ5% لفترة إضافية ممتدة من 2012 إلى 2015 ، ومهلة إضافية مقدرة بثلاث سنوات، قبل أن يتم الوصول إلى تفكيك جمركي كلي بنسبة 0 % في موعد 2020 عوضا من 2017 .<sup>1</sup>

ثانيا : المنتجات الفلاحية : لم يتم تحرير هذا القطاع تحريرا كاملا ، إنما يحرر تدريجيا ، فهو خاضع لنظام الحصص ، والتوقيتات الزمنية نظرا لحساسية هذه المنتجات من وجهة نظر الطرف الأوروبي ، فلم يأت الاتفاق بجديد في هذا الشأن ، وتبقى هذه الفئة من المنتجات خاضعة لمزايا اتفاقيات التعاون لسنة 1976 ، مع بعض التعديلات في الحصص المصدرة ، وقد تم الاتفاق على مراجعة هذا الملف في السنوات اللاحقة ، فالمكاسب المتوقعة من منطقة التبادل الحر ، تكون في غاية الأهمية للدول المتوسطية لو تم إدراج الملف الفلاحي في عملية التحرير وخاصة في إطار متعدد الأطراف<sup>2</sup> ، وقد منحت للجزائر مزايا اتفاق 1976 ومزايا أخرى لتصدير منتجاتها الزراعية ومنتجات الصيد البحري مقابل نظام الحصص للمواد الأوروبية ، أما عملية التفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية تركت هي

<sup>1</sup> مليكة خلاف ، بن بادة مؤكدا تحقيق الجزائر أهدافها في مفاوضات التفكيك الجمركي، جريدة المساء ، يوم 28-08-2012

، [www.el-massa.com](http://www.el-massa.com) ،

<sup>2</sup> علي لزعر ، بوعزيز ناصر ، مرجع سابق ، ص 38 .

وملف الخدمات للتفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة<sup>1</sup> ، توصل الطرفين إلى اتفاق حول 36 منتجا فلاحيا موجهها للاستيراد نحو الجزائر تستفيد من الإعفاء الضريبي سيتم إلغاء جزء منها وإعادة تكيف الجزء الآخر، علما أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي تم توقيعه سنة 2002 ودخل حيز التطبيق في 2005 ينص على التفكيك التدريجي لقائمتين من المنتجات الأوربية الموجهة للاستيراد بالجزائر، علما أن القائمة الأولى اكتمل تفكيكها سنة 2012 والثانية في سنة 2017.<sup>2</sup>

1. الامتيازات المقررة للصادرات الجزائرية من السلع الزراعية: تختلف حسب الأصناف التالية

:

أ. **منتجات الصيد** : تعفى الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي من منتجات الصيد -حسب البروتوكول الثالث من اتفاق الشراكة- من الحقوق الجمركية، وتتمثل هذه المنتجات في أنواع الأسماك ومنتجات الصيد المحوِّلة والمصبّرات ، والمستحضرات القاعدية من السمك .

ب. **المنتجات الزراعية المحوِّلة**: تتمثل الامتيازات الممنوحة للمنتجات الزراعية الجزائرية المحوِّلة في إعفاءات وتخفيضات في الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عند الاستيراد، وتنازلات أخرى تشمل الاقتطاعات الخاصة ببعض المنتجات الزراعية ، وتتوزع هذه المنتجات على ثلاث قوائم، تتضمن القائمة الأولى 163 بندا من التعريفات الجمركية للاتحاد الأوروبي ، وتتمتع الصادرات الجزائرية لهذه المنتجات بإعفاء كلي من الحقوق الجمركية ، ولا يطبق عليها أية قيود كمية ، أما القائمة الثانية والمتمثلة أساسا في الحليب والمستحضرات الغذائية فتتمثل الامتيازات المقررة لها في إعفاء كلي من الحقوق الجمركية ، لكن مع تطبيق نظام التحديد الكمي السنوي ، بمعنى أن الصادرات الجزائرية لهذه المنتجات ستخضع للحقوق الجمركية إذا تجاوزت هذه الكميات المحددة سنويا من طرف الاتحاد الأوروبي، وهو ما يطلق عليه الحظر التعريفي .

وفيما يتعلق بالقائمة الثالثة والتي تضم 144 بندا تعريفيًا، فتحظى بعدم تطبيق العنصر الزراعي

إضافة إلى إعفاء كلي أو جزئي من الحقوق الجمركية.

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص165 .

<sup>2</sup> جريدة المساء، العدد 4618 ، مرجع سابق .

إن الجزائر لم تصدر أي نوع من هذه المنتجات السالفة الذكر باتجاه الاتحاد الأوروبي، نظرا لحصر الاتحاد الأوروبي للمجال الزراعي على استيراد المنتجات الزراعية بأكثر جودة ، والالتزام بسياسته الزراعية الموحدة وما تتضمنه من قيود على الواردات الزراعية .

ج. **منتجات زراعية أخرى** : بالنسبة للصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية المتبقية والمتضمنة في الملحق الأول من البروتوكول الأول، فتتمثل الامتيازات المقررة لها في إلغاء أو تخفيض للحقوق الجمركية بنسب مختلفة وبكميات محددة ( حظر تعريفي)، أو يتم تحديدها انطلاقا من معطيات السنة الأولى لتنفيذ الاتفاق، وفي هذه القائمة نجد أهم الصادرات الزراعية الجزائرية كالتمور بأنواعها<sup>1</sup>.

وفي خلال انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 15 جوان 2010 ، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي، واستمر مسار المفاوضات لأكثر من سنتين، ليتم التوصل بعد عقد 8 دورات من المفاوضات إلى اتفاق يضمن إلغاء 25 حصة تعريفية جمركية من المواد الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي ، وإلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة بمادتين غذائيتين ممنوحة للشريك الأوروبي، إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة لهذا الشريك أيضا، إلى جانب تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية الممنوحة له أيضا<sup>2</sup>.

أمام هذه التعديلات التي طرأت على اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية من خلال عقد جولات أخرى من المفاوضات ، بالنظر إلى عدم التكافؤ في المصالح بين الطرفين، فقد أنشأت الجزائر خلايا متابعة لتقييم الاتفاق، إذ تم بموجبها التأكيد على ضرورة مراجعة الأمور بسبب تضرر المداخل، وأعطى السيد وزير التجارة الخارجية الجزائري ، في هذا السياق مثالا عن الخسائر المسجلة بين 2005 و2009 والمقدرة بـ 2.5 مليار دولار أي ما يعادل 500 مليون دولار سنويا، مضيفا أنه في حال استمرار هذه الوتيرة وبقاء الاتفاق على حاله، فإن الجزائر كانت ستخسر 8.5 ملايين دولار بين 2010 و2017.

ثالثا : تجارة الخدمات : تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها

<sup>1</sup> لخضر مداني ، مرجع سابق ، ص ص : 220 ، 221 .

<sup>2</sup> مليكة خلاف ، مرجع سابق –

ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، كما تمنح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لممولي الخدمات والشركات

الجزائرية المؤسسة على إقليمها نظاما مماثلا ، أما قطاع النقل البحري وفي إطار النشاطات التي تمارسها الشركات البحرية لأداء الخدمات الدولية للنقل البحري بما في ذلك خدمات النقل بمختلف وسائله ، التي تشمل جزء بحريا يرخص كل طرف بإنشاء واستغلال فروع مستقلة أو فروع من شركات الطرف الآخر على إقليمه في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركاته أو فروعها ، ويمتنع الطرفان عن اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل شروط إنشاء شركتهما أو استغلالها أكثر تقييدا مما كانت عليه في اليوم الذي يسبق توقيع هذا الاتفاق ، كما يلتزم الطرفان بالتطبيق الفعلي لمبدأ الدخول الحر للسوق والتجارة الدولية على أساس تجاري<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: آثار الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري

إن دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ يعني انفتاح الاقتصاد الجزائري و اندماجه في الاقتصاد العالمي الذي يتركز على استثمار الزمن بأقل تكلفة ممكنة ، فالجزائر التي كانت تحظى بمعاملة تفضيلية بموجب اتفاق 1976، ستضطر إلى فتح سوقها بموجب اتفاقية الشراكة ، أمام منتجات أحسن جودة و أقل كلفة و سعرا مقارنة بالمنتجات المحلية :

### الفرع الأول: الأثر على القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ و التي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية و التفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة ، فتطبيق هذه الاتفاقية سوف يطرح عدة تساؤلات تتعلق أساسا بـ \_\_\_\_\_ :

-مدى قدرة القطاع على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة .

<sup>1</sup> مفتاح صالح ، بن سميحة دلال ، اتفاق الشراكة الأورو جزائري : الدوافع ، المحتوى ، الأهمية ، مداخلة مقدمة ضمن الملئقي الدولي: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13 و14 نوفمبر 2006 ، ص 4 .

## الأوروبي

- مدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية و الداخلية . و بالنظر إلى الوضعية الحالية للصناعة و التي تتميز بالهشاشة و ضعف قدرتها التنافسية .<sup>1</sup>

إن آثار تطبيق الشراكة الأوروبيةمتوسطة على القطاع الصناعي تختلف من صناعة لأخرى، حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء ، كما نعرف بأن الجهاز الإنتاجي الصناعي لا يملك قدرة تنافسية عالية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية، وأن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا أمام الصناعة الجزائرية، خاصة بالنسبة للصناعات غير التنافسية وذات الحماية الكبيرة التي ستكون عرضة لمنطقة التبادل الحر إذا لم يتم تأهيلها.وعليه لا بد من إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية من أجل تشجيعها إلى الإسراع في الدخول إلى أسواق جديدة أو إنتاج جديد وبتكلفة أقل<sup>2</sup>، أدى تآكل المزايا التفضيلية التي كانت تتمتع بها الصادرات الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي قبل عقد اتفاق الشراكة ، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث آثار سلبية عليها خاصة فيما يتعلق بقدراتها على مواجهة المنتجات الأوروبية الأكثر تنافسية ، وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يهدف إلى إغراق السوق الجزائرية بمنتجاته ، فالمبالغ الممنوحة في إطار برنامج ميذا 1 هي موجهة لتدعيم القطاع الخاص، و الخصوصية ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي لا يهدف إلى قيام صناعة تنافسية يتوقع أن تتأثر القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على مدخلات مستوردة مثل صناعة الأدوات المنزلية ، والصناعات الدوائية، خصوصا التي لا تنتج بترخيص.

للإتحاد الأوروبي مصلحة كبيرة من خلال تركيزه على إقامة منطقة تجارة حرة في السلع

المصنعة

التي تتمتع فيها بميزة تنافسية مطلقة ، من خلال تقرير صادر عن الإتحاد الأوروبي وقام بصياغته مكتب دولي متخصص"سيماشلومبرغر"، وعدد من الخبراء ،والأخصائيين من بينهم" جون مارك فيليب" و"اندرتوربورن "حمل هذا التقرير عنوان " تحليل الانعكاسات الاقتصادية الكلية والقطاعية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي" وأول ملاحظة تم الإشارة إليها في التقرير هي أن نسبة

<sup>1</sup> Islam fin.go ،الاقتصاد الجزائري ، في 09/02/2012 ، على الساعة 10: 15 .

<sup>2</sup> عايشي كمال ، عمر شريف ، آثار وانعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي (مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 13 و14 نوفمبر 2006 ، ص 6 .

تفوق % 60 من الواردات الجزائرية تحسب بالعملة الأوروبية الاورو؛ حيث إن تقلبات سوق الصرف بين الاورو والدولار سيؤدي إلى ارتفاع قيمة المديونية الجزائرية ، وتضخيم أعباء العديد من المؤسسات الصناعية يفتح توسيع الاتحاد الأوروبي أسواقاً جديدة حرة بالنسبة للمنتجات الصناعية الجزائرية، لكن المنتجات الصناعية لأعضاء الاتحاد الجدد ستدخل أيضاً إلى أسواق جزائرية معفاة من الرسوم ، وبذلك تحدث

ضغطاً تنافسياً جديداً على الصناعة المحلية، وفي الوقت ذاته ستتنافس الجزائر وبقية الشركاء المتوسطيين من جهة ، والدول المصنعة الجديدة من جهة أخرى على أسواق الاتحاد الأوروبي واستثماراته المباشرة ، ومن المحتمل أن يسبب التوسيع انقلاباً في موازين هذه المنافسة لمصلحة أعضاء الاتحاد الجدد، بسبب التزامهم بإصلاحات السوق، وتوفر البنية التحتية القوية، والمستوى المتقدم في التصنيع والتعليم، والعمالة الماهرة والرخيصة، هذا ما تم ملاحظته بخصوص دول شرق ووسط أوروبا التي كانت سابقاً تتبع النظام الاشتراكي ، ومع وجود عوائق غير مباشرة للصادرات الصناعية للجزائر نحو لاتحاد الأوروبي، مثل قواعد المنشأ والتشدد في تطبيقها تصل نسبة القيمة المضافة المحلية المطلوبة في بعض السلع إلى % 80 وهذا من الصعب جدا تحقيقه في الجزائر، إضافة إلى معايير الصحة، والسلامة المهنية ، وحماية البيئة التي تعتبر من أكبر العوائق التي تستخدمها الدول الأوروبية .

رغم تلك السلبيات السابقة ، إلا أنه توجد إيجابيات محققة من اتفاق الشراكة نجد مايلي:<sup>1</sup>

- تتمثل الفائدة الاقتصادية الرئيسية المتوقعة من اتفاقية الشراكة في زيادة تدفق الاستثمارات الخارجية،

وخاصة المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية، وانتقال التكنولوجيا المرافقة لها، ولاسيما توافر فرص

التشارك الإنتاجي مع الخارج (التصنيع لمصلحة الغير) ويمكن لترتيبات التشارك الإنتاجي أن تقوم في المنتجات المصنعة.

<sup>1</sup> بودرامة مصطفى ، الأثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الصناعة في الجزائر ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 13 و14 نوفمبر 2006 ، ص 6 .

## الأوروبي

-تحقيق التناسق في معايير ومواصفات جودة المنتج التي تعطي المنتجات مزيداً من الإمكانيات التسويقية في دول الاتحاد الأوروبي، وهذا يؤدي إلى تكلفة أقل وعائدات أعلى للمصدرين.  
-إن الجزائر تتمتع بتكلفة عمل لوحدة الإنتاج اقل من تلك التي في دول الاتحاد الأوروبي ، وهذا في مختلف الفروع للقطاعات الصناعية ،ويعود ذلك إلى الانخفاض النسبي للأجور مقارنة بالإنتاجية ،وهذا يعد عاملاً مهماً لجذب الاستثمارات الأوروبية .

- إمكانية تحويل الديون إلى استثمارات ، فقد رخص نادي باريس في جويلية 2000 بتحويل الديون إلى استثمارات ، حيث ادمج بندا للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت عليها الجزائر في سنة

1995، وتطبيقاً لهذا البند أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية لتحويل الديون مع اسبانيا ، وإيطاليا، وفرنسا ، ومع بلجيكا ، حيث تتضمن الاتفاقية الموقعة مع اسبانيا في مارس 2002 مبلغ 40 مليون دولار في مرحلة أولى ، أما مع إيطاليا فان اتفاقية جوان 2002 تحول جزءاً من الديون الى شكل قروض مساعدة لتمويل مشاريع تنموية اجتماعية، واقتصادية، و أما فرنسا فان اتفاقية ديسمبر 2002 لتحويل المديونية إلى استثمار تتضمن 60.9 مليون أورو .

## الفرع الثاني : الأثر على القطاع الزراعي

لقد عانى القطاع الفلاحي الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمال الإنتاج الداخلي ب 11 % ويشغل 24% من اليد العاملة التهميش و الإهمال وهذا في مختلف مخططات التنمية بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في :<sup>1</sup>  
- ضعف المردود .

-النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد و تسمينها ( أنظمة التبريد ، النقل، التخزين و التوزيع...  
-النقائص المسجلة في مجال المكننة و استعمال المخصبات.  
-نقص الدعم المالي و التقني المقدم للقطاع ، الشيء الذي بطبيعة الحال إلى عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي و التبعية الغذائية الشبه كلية إلى الخارج.

فتطبيق اتفاقية الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع ، فأوروبا التي تضمن 48% من حاجتنا من المواد الزراعية و تستقبل 78 % من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين

<sup>1</sup> Islam fin.go ، مرجع سابق .



## الأوروبي

1.3 و 1.5 مليار دولار يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية و منتجات الصيد البحري , وهذا من خلال غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة ، و ضعف الإنتاج الزراعي و كذا الحواجز الغير تعريفية و التي يمكن أن تواجه المنتج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوروبية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بحماية البيئة و صحة الإنسان و الحيوان أو النباتات من جهة أخرى ، إذ يجب على الجزائر تحديد سياسة أو برنامج لتطوير هذا القطاع و الذي يجب أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية :

- عصنة أنظمة الإنتاج الفلاحي .
- تطوير هياكل الإنتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال و مستوى التأهيل المهني و التأطير .
- تطوير الهياكل الفلاحية و العقارية و هذا من خلال حل مشكل العقار الفلاحي الذي ما زال يمثل أحد أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع .

أما الآثار السلبية لتطبيق اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي لا يعني عدم وجود ايجابيات لهذه الاتفاقية على القطاع منها:

- تحري المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية و منتجات الصيد البحري سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مهمة مثل : الطماطم ، التمور ، لحوم ، الأغنام الجزائرية ، الحمضيات و من ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية لكن يشترط تحسين الإنتاج و تحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفر عنصر الجودة و النوعية في هذه المنتجات .
- إن اشتداد حدة المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي و الاهتمام به .

## الفرع الثالث : الأثر على قطاع الجمارك

تعد السياسة الجمركية المطبقة في بلد ما المرآة العاكسة لتوجهها الاقتصادي ، فالجزائر التي انتهجت النظام الحمائي الجمركي من أجل حماية منتجاتها من شدة المنافسة الأجنبية ، تجد نفسها الآن مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوروبية بفعل تطبيق الاتفاقية و هذا من خلال التفكيك التعريفي التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية و كذا التحرير التدريجي للمبادلات التي تخص المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري و كذا تحرير تجارة الخدمات ، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات التي تدخل ضمن الاتفاقية العامة للمنظمة العالمية للتجارة و في هذا

الإطار شرعت الجزائر مؤخرا في إصلاح التعريفات الجمركية و ذلك بإحداث تعريفات جمركية جديدة من خلال إصدار الأمر 02 01 - المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بإنشاء تعريفات جمركية جديدة ، حيث تم بموجبه تخفيض النسبة المئوية التعريفات من 45 % إلى 30% ، وكذا تحديد نسب التعريفات الجديدة كما يلي :

0% - 5 % مفروضة على المواد الأولية الغير منتجة محليا و التي تستعمل من قبل الجهاز الإنتاجي

15 % مفروضة على التجهيزات و وسائل النتاج الزراعي و الصناعي و كذا المنتجات النصف

مصنعة

30% مفروضة على المنتجات و السلع التامة الصنع و المعدة للاستهلاك النهائي و المباشر .<sup>1</sup>

كل هذه التعديلات التي طرأت على التعريفات الجمركية ، والتي جاءت تماشيا واتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة ، أحدثت ضرا كبيرا على مداخيل الجزائر بسبب عدم تهيؤ الاقتصاد الجزائري لخسارة كبيرة لمثل هذا المورد المهم للميزانية ، لذلك وجب على الجزائر البحث سربعا عن مورد آخر لتغطية هذا العجز الكبير ، فقد أعطى السيد وزير التجارة الجزائري في هذا السياق مثلا عن الخسائر المسجلة بين السنتين 2005 و 2009 والمقدرة بـ 2.5 مليار دولار أي ما يعادل 500 مليون دولار سنويا، مضيفا أنه في حال استمرار هذه الوتيرة وبقاء الاتفاق على حاله، فإن الجزائر كانت ستخسر 8.5 ملايين دولار بين 2010 و 2017 .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق -

<sup>2</sup> مليكة خلاف ، مرجع سابق -

### خلاصة الفصل الرابع :

بموجب اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطة يتم تحرير التجارة بين الطرفين المتعاقدين خلال فترة زمنية أقصاها اثنا عشر سنة ابتداء من تاريخ دخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق والذي يكون كاملا في مجال المنتجات الصناعية بينما المنتجات الزراعية يتم تحريرها تدريجيا وفقا لنظام الافضليات المتبادل بين الطرفين ، في حين أن تجارة في الخدمات فسوف تخضع لاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية ، إلا أن بقاء الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طرفي الشراكة ليس في صالحهما ، حيث يرى الاتحاد الأوروبي في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر كتهديدات محتملة له خاصة لاستقراره وأمنه كالهجرة الغير شرعية والتي تحمل معها الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية ، أما الجزائر ترى أنها تنازلت على الكثير من البنود لنجاح الشراكة كالتخفيض الجمركي الذي الجزء الأكبر في الميزانية ، في حين أن منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطة لن تنطلق بصورة تدريجية بحلول سنة 2010 إلا أنها أجلت لحلول سنة 2020 ، بسبب عدم قابلية القطاعات الحيوية للجزائر بالانسجام مع المعطيات الجديدة والتكيف معها .

يمكن القول بأن اتفاقيات الشراكة بكل ما تتضمنه من تحرير تجاري وتعاون في شتى المجالات هي بدون جدوى ما لم تؤد إلى تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى طرفي الشراكة، ولكن هذا لن يتحقق إلا إذا أدركت الدول الاتحاد الأوروبي حاجة الدول الشريكة إلى المزيد من المساعدات المالية من أجل تفعيل الاتفاقية أكثر ، وإدراك الجزائر إلى متى هذا التأجيل في عملية التحرير التجاري الدولي ، مادام العالم يتطور بصورة متواصلة حيث لا ينتظر أحد الآخر.



العلماء العلماء

## 1. نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال هذه الدراسة استطعنا أن نختبر صحة الفرضيات من عدمه :

- **الفرضية الأولى:** القائلة بأن واقع التجارة بين الدول ، الظاهر فيها عالم تتلاشى فيه الحواجز التجارية والباطن فيها تطبيق سياسة تجارية تقييدية بما يتناسب ومصلحة كل دولة دون مراعاة مبادئ الاتفاقيات الدولية ، وهذا صحيح ، نظرا لأن هناك تماطل في تطبيق السياسة التجارية من طرف الدول الأعضاء ، فكل دولة مبدؤها التحرير التجاري ظاهريا إلا أنها ما تطبقه فعلا هو الحماية التجارية ، خاصة الدول المتقدمة التي لها أكبر الأصوات في المنظمة العالمية للتجارة ، حيث تضيف بنود وتلغي أخرى حسب ما يوافق مصالحها بغض النظر عن المشاركة الدولية التي تنبغي مراعاة عدة مبادئ كالمعاملة التفضيلية والدولة الأولى بالرعايا ...

**الفرضية الثانية :** القائلة بأن توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ومحاولاتها لزيادة التعاون التجاري من خلال تكييف سياساتها التجارية بما يتماشى والاقتصاد العالمي سيؤدي حتما إلى انتعاش اقتصادها وتحقيق معدلات نمو جيدة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية ، وهي خاطئة نظرا لأن اقتصاد الجزائر مازال في بداية تطوره ولم يواكب اقتصاديات الدول الأخرى ، وتكييف سياستها التجارية والاقتصاد العالمي سوف يلحق الضرر بها من حيث نقص كبير الموارد الجبائية لتمويل ميزانيتها العامة المتأتية من فرض الرسوم الجمركية على الواردات في الأجل القصير .

- **الفرضية الثالثة :** القائلة بأن تعمل الشراكة الأورو جزائرية على تعظيم المنافع الاقتصادية للأطراف المبرمة للعقد، وذلك من خلال تبادل المزايا الاقتصادية ، وتحرير كافة مجالات الحياة الاقتصادية من القيود المعرقلة لها ، خاطئة ، نظرا لأن استفادة الطرف الأوروبي من هذه الشراكة أكبر من استفادة الجزائر منها ، فالمشروع الأورو جزائري يعكس عدم التكافؤ الكبير في علاقات القوة بين الإتحاد الأوروبي من جهة والجزائر من جهة أخرى ، فالإتحاد الأوروبي يفاوض ككتلة قوية اقتصاديا يضم 25 دولة أوروبية ، والجزائر القوة الوحيدة في مواجهة ذلك التكتل منفردة ، بعد فشل محاولات التكتل بين الدول العربية لتحقيق اتحاد عربي يواجه العالم ، مما يعني استفادة الطرف الأوروبي من الشراكة أكثر من الجزائر ، إلا أن الواقع يقول غير ذلك .

**الفرضية الرابعة :** القائلة بأن سياسة التعريف الجمركية أكثر أدوات السياسات التجارية استخداما لكونها تمثل عائقا وفي نفس الوقت مسهلا لحرية التبادل من جهة ومقياساً للتكامل الاقتصادي بين الدول في إطار الاتفاقيات الثنائية، الإقليمية أو الدولية من جهة أخرى ، وذلك لأنها حظيت باهتمام

كبير في إطار الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GATT) مقارنةً بالأدوات السياسات التجارية الأخرى ، هذا صحيح من حيث أن التعرفة الجمركية من خلال التسمية تظهر لنا أنها تهدف إلى تقييد التجارة الدولية من خلال تطبيقها بنسب مرتفعة ، وهي بذلك تؤدي دورها الذي أنشأت من أجله ، إلا أنها استخدمت أيضا لتحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية من خلال تخفيضها تدريجيا ورفعها في الأخير لتسهيل انتقال السلع والخدمات ، وفي بعض الأحيان تطبق بشكل غير مباشر من خلال التطبيق المفرط لسياسة إغراق الأسواق الخارجية ، فقد أتاحت الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية GATT استخدامها لمكافحة الإغراق من خلال فرض الدولة المغرق فيها لرسوم جمركية تعويضية على الدولة التي أحدثت الإغراق إن ثبت حصول ذلك .

**الفرضية الخامسة :** القائلة بأن الاعتماد على سياسة تجارية موحدة بين الدول سواء المتقدمة أو النامية كفيلا بأن يؤدي بالاقتصاد العالمي إلى التحرر وجعله كتلة واحدة دون الحاجة إلى إقامة الاتفاقيات التجارية الثنائية أو الإقليمية ، هذا خاطئ ، نظرا لعدم التكافؤ بين الدول من الناحية الاقتصادية ، وهذه الفكرة تضر باقتصاد الدول النامية التي تتميز هيكلها بالضعف نظرا لحدثة الإصلاحات بها وتطبيق سياسة تجارية موحدة سيؤدي بها إلى إفلاس مؤسساتها غير القادرة على المنافسة والتي تحتاج إلى الحماية ، أما الدول المتقدمة التي ترى أن تطبيق سياسة تجارية موحدة ليس في صالحها ، نظرا لأنها تطبق سياسة تجارية بما يتماشى واقتصادها دون مراعاة المشاركة الدولية القائمة على الشفافية والمصادقية في ظل الاتفاقات التجارية الدولية ، فقد تؤدي السياسة التجارية دورها التحريري إلا إذا تكاملت مع السياسات النقدية والمالية لإحداث آثار إيجابية على الكفاءة الاقتصادية وبالتالي على الرفاهية الاقتصادية .

كما يمكن صياغة أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا

لموضوع بحثنا فيما يلي:

## 2. النتائج :

كانت أهم النتائج التي توصلنا إليها كما يلي :

- يختلف التكامل الاقتصادي القائم بين مجموعة الدول المتقدمة مع بعضها ، وبين مجموعة الدول النامية مع بعضها ، فالدول المتقدمة تحقق من خلاله نتائج جيدة لكل الأطراف فهي تسعى من خلاله لتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية كالاتحاد الأوروبي الذي اتحد من أجل مواجهة الولايات

المتحدة الأمريكية ، في حين هناك تباطؤ في تحقيق التنمية الاقتصادية بين الدول النامية نظرا لحدثة الإصلاحات الاقتصادية بها والتي تتطلب فترة زمنية كبيرة لتحقيق معدلات نمو جيدة لتسريع عملية التكامل ، ففي الوقت الحالي هناك تسارع لتحقيق التكامل بين الدول النامية والمتقدمة مع بعضها ، كالشراكة الأورو متوسطية ، منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA... ، كل هذه الأشكال تعد اتجاهات جديدة للتكامل الاقتصادي .

- تطبيق السياسات التجارية في ظل الاتفاقيات التجارية الدولية يهدف إلى التحرير الكامل للتجارة ظاهريا ، وإنما باطنيا تهدف كل دولة إلى الحماية التجارية لاقتصادها وذلك بعقد جولات ومؤتمرات وزارية تخدم سياستها التجارية دون مراعاة المشاركة الدولية ، إلا أن هذا الأمر يختلف داخل التكتلات الاقتصادية التي تسعى إلى التحرير وفقا لمبدأ الشفافية ، نظرا لمحدودية عدد الدول فيه عن عدد الدول داخل النظام التجاري متعدد الأطراف .

- أنشأت المنظمة العالمية للتجارة لتراعى مصالح الدول المتقدمة ، فمعظم بنودها منحازة لتلك الفئة من الدول ، دون مراعاة مصالح الدول النامية التي ليس لها أي تأثير على المنظمة ولو اجتمعت .

- ظهر مشروع الشراكة أورو متوسطية نتيجة لتسابق الدول المغاربية لتوقيع هذه الاتفاقية لمواكبة التطورات العالمية المؤدية للاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد ومحاولات التكامل بين دول العالم التي تعدت القارات ، فهذا المشروع يمثل بالنسبة للجزائر خطوة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعجيلها للخروج من العزلة ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير فيما بعد .

- تعتبر مبادرة من الاتحاد الأوروبي، لضم الدول المتوسطية لإقامة للشراكة ثنائية للوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر في حدود 2010 ، ووصول الجزائر إلى إقامة منطقة للتبادل الحر خلال مدة اثني عشر سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، والتي تأجلت لغاية سنة 2020 ، لأنها لم تصل إلى المستوى المنشود، بسبب عدم تكافؤ القوى بين الاتحاد القوة الرائدة في العالم بين الجزائر التي لم يكتمل مسار انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وبالتالي لم تصل إلى التحرير الكامل لأغلب القطاعات

- استخدام الدول المتقدمة السياسة التجارية ، كوسيلة لتحقيق مصالحها دون مراعاة المصالح المشتركة بين الأعضاء في الاتفاقيات التجارية الدولية ، فمثلا الدول الأوروبية فضلت عدم المساس بالسياسة الزراعية مقابل موافقتها على عدم إدراج الخدمات في المفاوضات وهو ما يخدم الولايات المتحدة الأمريكية .



- تنوعت السياسات التجارية المستخدمة من طرف الجزائر في إطار اتفاق الشراكة الأوروبية متوسطة بين التعرفة الجمركية ، نظام الحصص و تخفيض قيمة العملة المحلية ، إلا أنها لم تؤدي الدور الذي وضعت من أجله ، فمثلا أدى التفكيك الجمركي إلى نقص الموارد التمويلية للميزانية العامة ، في حين لم تبحث الجزائر إلى الحلول السريعة لتغطية هذا النقص من موارد أخرى ، أما تخفيض قيمة العملة فشل بسبب عدم جذب المنتجات المحلية للتصدير ، فقد واجهت منافسة شديدة من طرف المنتجات الأخرى التي تتميز بالجودة –

### 3. التوصيات :

نقترح مجموعة من التوصيات كما يلي :

- لتعزيز التكامل بين الدول المغاربية ، يجب أن تستفيد من الاتفاق الشراكة الأورو متوسطة ، لإقامة شكل جديد من التكامل لتعزيز الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف بين الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي ، بدلا من الاتفاقات التجارية الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ومع كل دولة مغاربية على حدا .

- استخدام الجزائر آليات استحداث القطاع الزراعي في محاولة منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، بما أن هذا القطاع مازال لم يحرر نهائيا .

- تعتبر السياسات التجارية للاتحاد الأوروبي، هي ممارسات تجارية حمائية تشوه التبادل التجاري المتوسطي خاصة الحواجز التجارية غير لجمركية المتعلقة بمواصفات المنتجات والقواعد والمعايير (في مجالات الصحة، وسلامة النباتات، والبيئة وغير ذلك) المتبعة في الاتحاد الأوروبي، ومن الضروري تصميم فترة انتقالية أو مهلة تساعد الدول المتوسطية على التكيف مع القواعد والمعايير ومواصفات المنتجات المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي ومن ثم التقييد بها من أجل الوصول إلى نتائج جيدة للدول المتوسطية وخاصة الجزائر التي وقعت على اتفاق الشراكة متأخرة بعد ما وقعت كل من تونس والمغرب الأقصى .

- ضرورة إيجاد حل لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ودول الحوض المتوسط خاصة الجزائر ، نظرا لتمتع هذه الأخيرة بميزة نسبية في الزراعة ، لذلك يجب التوصل إلى اتفاق لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة كي يتاح لهذه الدول أن تخصص في الزراعة وإنتاج الأغذية وبالتالي التخصص في التصدير للاتحاد الأوروبي .

#### 4. آفاق الدراسة :

هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد ، بل هناك إشكاليات أخرى تعرضنا لها في هذه الدراسة ولم تتم الإجابة عنها ، تضع آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها:

- ما هو تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على اتفاق الشراكة الأورو متوسطية ؟
- ما هو واقع الاتفاقات التجارية الإقليمية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ؟
- السياسات التجارية بين النظرية والتطبيق .
- السياسة الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة .

# قائمة المراجع

## قائمة الكتب بالعربية :

1. ابراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها ( النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ،
2. أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية ، بدون ذكر دار النشر ، 1999.
3. أحمد عبد الرحمان أحمد ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، دار المريخ ، الرياض ، 2001.
4. أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد النقدي والدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009.
5. أسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ( مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ) ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000 .
6. اسماعيل العربي ، التكامل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981
7. إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2008 .
8. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003 .
9. بها جيرات لال داس ، تعريب : رضا عبد السلام ، السيد أحمد عبد الخالق ، اتفاقات المنظمة التجارية العالمية ( المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة ) ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2005 .
10. جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة ، الجزائر ، 2000.
11. جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 .
12. جون هدسون ، مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة ل : طه عبد الله منصور و محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 1987 .
13. حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر ( النظرية والتطبيق ) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 .

14. حسين عمر ، موسوعة الفكر الاقتصادي ، ج 1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 1994
15. دافيد راتشمان وآخرون ، الإدارة المعاصرة ، ترجمة : رفاعي محمد رفاعي ، محمد سيد أحمد عبد المتعال ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2001 .
16. رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 .
17. رشاد العصار و آخرون ، التجارة الخارجية ، دار المسيرة ، عمان ، 2000 .
18. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية) ، الكتاب الأول ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 2005 .
19. سكينه بن حمودة ، مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009 .
20. سمير اللقمانى ، منظمة التجارة العالمية (آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ) ، دار حامد ، عمان ، 2003 .
21. سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية وجات 94 ، ط2 ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1998 .
22. سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005/2004 .
23. سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة، عمان ، 2009 .
24. السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح ، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي (منظمة التجارة العالمية - آثار المنافسة الدولية - المشكلة البيئية والتجارة العالمية) ، الكتاب الأول ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003/2002 .
25. السيد محمد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 .
26. صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 .
27. صلاح الدين حسن السيسى ، قضايا اقتصادية معاصرة ، مكتبة دار الآداب ، الإمارات العربية المتحدة ، 1998 .

28. صلاح عباس ، التكتلات الاقتصادية ( هل هي تحايل على الجات ) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006 .
29. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .
30. عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 .
31. عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2003 .
32. عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه )، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005 .
33. عادل المهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003 .
34. عاطف السيد، الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة) ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2002 .
35. عبد الرحمان يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، بدون دار نشر ، الإسكندرية ، 2007 .
36. عبد الرحمان يسري أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .
37. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، العولمة والتجارة الالكترونية ، دار حامد ، عمان ، 2004 .
38. عبد القادر فتحي لاشين ، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005 .
39. عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الناشر قسم الاقتصاد ، الإسكندرية ، 2005/2004 .
40. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004/2003 .

41. عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية ( من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز ) ،  
الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .
42. عبد المطلب عبد الحميد ، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية ( من الأورغواي لسياتل  
وحتى الدوحة ) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
43. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ( تحليل كلي )  
، سلسلة 2 للدراسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 .
44. عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي ، دار أسامة ، عمان ، 2007 .
45. علي القزويني ، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة (الإطار النظري للتكامل  
الاقتصادي) ، الكتاب الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس (ليبيا)، 2004
46. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات) ، ط2 ، دار المسيرة ،  
عمان ، 2010 .
47. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،  
2001/2000
48. فريد النجار ، إدارة الأعمال الدولية والعالمية (استراتيجيات الشركات عابرة القارات الدولية  
ومتعددة الجنسية ) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 .
49. فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق ، الأردن ، 2001 .
50. قاشي ، الاقتصاد الدولي (تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج) ، منشورات دار الأديب ،  
وهران ، 2007 .
51. كامل بكري ، الاقتصاد الدولي ( التجارة الخارجية والتمويل )، الدار الجامعية ، الإسكندرية  
، 2001،
52. مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،  
2007 .
53. محفوظ لشعب ، المنظمة العالمية للتجارة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 .
54. محمد السانوسي محمد الشحاتة ، التجارة الدولية ( في ضوء الفقه الاسلامي واتفاقية الجات  
دراسة مقارنة ) ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 .

55. محمد خالد الحريري ، الاقتصاد الدولي ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1977 .
56. محمد دويدار ، محاضرات في الاقتصاد الدولي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .
57. محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون سنة نشر .
58. محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2001 .
59. محمد عمر أبو عبيدة ، عبد الحميد محمد شعبان ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر ، 2009 .
60. محمد عمر حماد أبو دوح ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .
61. محمد محمد الغزالي ، مشكلة الإغراق (دراسة مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007 .
62. محمد محمد علي إبراهيم ، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003/2002 .
63. محمد مدحت عزمي ، الواردات والصادرات والتعرفة الجمركية ( مع دراسة السوق العربية المشتركة ) ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2002 .
64. محمود حامد عبد الرزاق ، اقتصاديات الجمارك ( النظرية والممارسة ) ، مكتبة الحرية ، 2006 .
65. محمود صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009/2008 .
66. محمودي مراد ، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي ( النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة ) ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2002 .
67. مصطفى رشدي شيحة ، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2003 .



68. مصطفى رشدي شيحة ، الأسواق الدولية ( المفاهيم والنظريات والسياسات ) ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2003 .
69. المنعم مبارك ، محمود يونس ، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1996 .
70. منيس أسعد عبد المالك ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1968 .
71. موردخاي كريانين ، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات ) ، دار المريخ ، الرياض ، 2007 .
72. موسى سعيد مطر وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار صفاء ، عمان ، 2001 .
73. نازلي معوض أحمد، السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، السياسة الدولية، مصر، 1983 .
74. الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 .
75. نهال فريد مصطفى ، نبيلة عباس ، أساسيات الأعمال في ظل العولمة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
76. هشام محمود الإقداحي ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 .

### الكتب بالفرنسية :

77. Roger Dehem , précis d'économie internationale, les presses de l'université laval, Dunod, québec, 1982.
78. Lamia ben jemia katari , Relations Economiques Internationales ,centre de publication universitaire , T unis , 2005 .
79. Michel Rainlli , Le commerce Internationale, 8<sup>eme</sup> Edition, la découverte, Paris , 2002.
80. Brahim guendouzi , Relations Economiques Internationales, El Maari, Alger.

81. Dominik Salvatore , économie internationale( cours et problèmes) ,paris,1982.
82. Philippe D'arvisenet , Economie Internationale , Dunod , paris, 1999
83. André Dumas , l'économie Mondiale ( commerce, Monnaie, Finance) , 3<sup>ème</sup> Edition , De Boeck , Paris.
84. Annick Busseau , stratégies et techniques du commerce international , Masson , Paris ,1994 .
85. M.E Benissad, Economie Internationale, Office des Publications Universitaire, Alger,1983 .
86. Naji Jammal , Sophie Fournier , COMMERCE INTERNATIONAL ( théorie- techniques- application), Québec , canada , 2005.

## الأطروحات :

87. حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006.
88. حكيم مفتاح ، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع نقود ومالية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2003/2002 .
89. شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورو متوسطية ( حالة دول المغرب العربي) ، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2004/2003 .
90. الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية (حالة مجمع صيدال)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر ، 2007 /2006 .
91. عبد الرشيد بن ديب ، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية فرع تسيير، غير منشورة ، فرع التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003/2002 .
92. عبد الوهاب رميدي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ( دراسة تجارب مختلفة )، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع تخطيط ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2007 /2006 .

93. لخضر مداني ، تطور سياسة التعرفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع تحليل اقتصادي ،غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2006/2005 .
94. ميموني سمير ، الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات و الواقع (دراسة اتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي) ، رسالة ماجستير علوم تخصص تسيير ، غير منشورة ، المدرسة العليا للتجارة ، 2006/2005 .
- المجلات :**
95. براق محمد ، ميموني سمير ، الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي ، المدرسة العليا للتجارة ، العدد 06 ، 2009 .
96. بطاهر علي ، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 01 ، 2004 .
97. خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب ، رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN (نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة) ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، 2008 .
98. زغيب شهرزاد ، عيساوي ليلى ، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 04 ، ماي 2003 .
99. صالح تومي ، عيسى شقبق ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية ، مجلة الباحث ، العدد 04 ، 2006 .
100. علاوي محمد لحسن ، الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010/2009 ، جامعة ورقلة .
101. علي لزعر ، بوعزيز ناصر ، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 05 ، جوان 2009 ، جامعة بسكرة .

## المؤتمرات والملتقيات :

102. تقرورت محمد، منتاوي محمد، حصيلة اتفاق الشراكة الأوروبية مع دول شمال افريقيا  
- دراسة تقييمية مقارنة- ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة  
على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يومي 13 و 14 نوفمبر  
2006 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف .
103. محمد خالد المهيني، المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقات  
التجارة العالمية ، مداخلة مقدمة إلى أعمال المؤتمر العربي الثالث حول منظمة التجارة العالمية في  
ضوء مفاوضات جولة الدوحة (الانضمام - الإجراءات - المفاوضات )، دمشق ، مارس 2008 .
104. الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى  
منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 13 و 14 نوفمبر  
2006 .
105. الملتقى الوطني : اليورو واقتصاديات الدول العربية : فرص وتحديات ، جامعة  
الأغواط ، 18-20 أبريل 2005.

## المواقع الالكترونية :

106. [www.euromedrights.org](http://www.euromedrights.org) ، الشراكة الأوروبية متوسطة /إعلان  
برشلونة : 20/04/2012 على الساعة 10:32 : .
107. لونار زكريا ، دراسة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، siyassa  
3oloum.org ، في 2012/02/10 ، على الساعة : 09 : 06 .
108. أبو الفتوح ، الاتحاد الاقتصادي والجمركي لأفريقيا الوسطى ،  
[www.egynews.net](http://www.egynews.net) ، في 2012/02/16 ، على الساعة : 10:12 .
109. [http:// etudiantdz.com](http://etudiantdz.com) ، ، 14:45 le15/03/2010 .
110. Islam fin.go الاقتصاد الجزائري ، في 2012/02/09 ، على الساعة 10 : 15 .

111. [www.Djelfa.info](http://www.Djelfa.info) الشراكة الأوروبية المتوسطية 15 : 14, 15/04/2012 –
112. مليكة خلاف ، بن بادة مؤكدا تحقيق الجزائر أهدافها في مفاوضات التفكيك الجمركي، جريدة المساء ، يوم 28-08-2012 ، [www.el-massa.com](http://www.el-massa.com) –

#### الجرائد :

113. الجريدة الرسمية ، العدد 88 ، في 29 أكتوبر 1963 ، ص 1080 .
114. جريدة المساء ، العدد 4618، يوم : 2012/04/17.

#### مراجع أخرى :

115. محمود ببيلي ، الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، مصر ، 2008 .
116. نازلي معوض أحمد، السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، السياسة الدولية، بدون ذكر دار النشر ، مصر، 1983 .

## الملخص :

تعتبر التوجهات العالمية المعاصرة نحو الانفتاح العالمي عن طريق الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد والمتمثل في المنظمة العالمية للتجارة ، ونحو التكتلات الاقتصادية، ضرورة لمواجهة المنافسة العالمية لاكتساب أسواق جديدة وذلك بتحرير التجارة الإقليمية أو الدولية من كافة القيود ، عن طريق استخدام السياسات التجارية التي ساهمت بشكل كبير في نجاح هذه الاتفاقات، وأصبحت لهذه الأخيرة مصداقية أكثر ، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور السياسات التجارية في جعل الاتفاقات التجارية الإقليمية أو الدولية أكثر فعالية في مجال التجارة الدولية ، وتركزت الدراسة على نوع من الاتفاقات التجارية الإقليمية المتمثلة في الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، الذي وجد نفسه أمام خيار واحد وهو دول حوض البحر المتوسط بعدما أقامت الولايات المتحدة الأمريكية تكتلات مع دول أمريكا الشمالية ، هذه الشراكة التي تأسست على إقامة منطقة تبادل حرة بينهما ، و من ثم إيجاد منافذ جديدة لتصريف المنتجات -

## الكلمات المفتاحية :

التجارة الدولية – السياسات التجارية – الاتفاقيات التجارية الإقليمية- الاتفاقيات التجارية الدولية – الشراكة الأورو متوسطية.

## **Abstract:**

The contemporary global trends towards global openness through integration into the new global trading system represented in the new World Trade Organization, and towards economic blocs, necessity of the face of global competition for the acquisition of new markets by liberalization the regional or international trade of all the restrictions, through the use of trade policies that have contributed significantly to the success of these agreements, and the latter became more credible, therefore this study came to know the role of trade policies to make regional or international trade agreements more effective in the field of International trade. this study focused on a type of regional trade agreements represented in the Euro-Mediterranean partnership between Algeria and the European Union, this latter who found himself in front of one option is the Mediterranean after the established U.S. conglomerates with the countries of North America, this partnership, which is founded on the establishment of a free trade area between them, and then find new outlets for discharge the products .

## **Key-words:**

International trade - trade policies - regional trade agreements - international trade agreements - the Euro-Mediterranean Partnership.